

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور استخدام إجراءات الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي
في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة شركة نפטال- بسكرة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

< د. العمري أصيلة

إعداد الطالبان:

< بن مقراني فيالة نور الهدى

< سلامي علاء الدين

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بروبة إلهام	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	العمري أصيلة	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	حسيني إبتسام	أستاذ محاضر ب	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



LE DECANAT

عمادة الكلية

الرقم : 577 / ك.ق.ت.ب/2020
إلى السيد : مدير شركة نפטال - بسكرة

طلب المساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي ، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة :

1 - سلامي علاء الدين

2- بن مقراني فيالة نور الهدى

تخصص: محاسبة

المسجلون بالسنة : الثانية ماستر

وذلك لاستكمال الجانب الميداني للمذكرة المعنونة ب : " استخدام أساليب إجراءات الفحص التحليلي في

تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية "

تحت إشراف : د/ العمري أصيلة

و في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

بسكرة في : 2020/09/15

ع/ عميد الكلية



شكر وتقدير

قال تعالى: "ولقد آتينا لقمان الحكمة أن أشكر لله فمن يشكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن الله غني حميد"

(سورة لقمان الآية 12)

نقف بين يدي الله حامدين وشاكرين له على جملة النعم التي أنعمها علينا وعلى توفيه لنا على إتمام هذه المذكرة، التي لولا تسييره لما كانت.

ثم نعبر عن خالص شكرنا وامتناننا للأستاذة المشرفة "العمري أصيلة" التي أشرفت على هذا العمل ولم تبخل بالجهد أو نصيحة وكانت مثالا للتواضع.

كما أتقدم بالشكر لأساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة ومناقشة هذا العمل وإثرائه من خلال ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

كما أتوجه بالتحية والشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة -بسكرة- وأخص بالذكر أساتذتي المحترمين الذين تلقيت عنهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل مشواري الجامعي. دون أن أنسى الشكر الكبير للأستاذة "توبلي نجلاء" على جميع النصائح والتوجيهات ودعمها المتواصل. وإلى كل من قدم لي رأيا أو توجيهها من بعيد أو قريب لإتمام هذا الجهد العملي إلى كل الذين أحيوا الأيام والثواني بالحب والسرور والفرح نقدم هذا العمل المتواضع ونسأل الله التوفيق.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور إجراءات الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال أهمية استخدام أساليب إجراءات الفحص التحليلي في عملية المراجعة ومعرفة متطلبات تقييم الأداء المالي وخطواته، حيث قمنا بإسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على شركة نפטال- بسكرة -، وذلك من خلال تطبيق أسلوبين من أساليب إجراءات الفحص التحليلي في مراجعة قوائمها المالية والتنبؤ بالمبيعات الشهرية للشركة لمعرفة مدى تأثيرها على الأداء المالي للشركة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وعلى أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن إجراءات الفحص التحليلي لها قدرة عالية على اكتشاف الأخطاء التي يجب التخلص منها، وبالتالي تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

كلمات مفتاحية:

مراجعة، إجراءات فحص تحليلي، تحليل مالي، نسب مالية، سلاسل زمنية، أداء مالي.

Abstract:

This study aimed to know the role of analytical examination procedures in improving financial performance in the economic institution, this is through the importance of using methods of analytical examination procedures in the review process and knowing the requirements for evaluating financial performance and its steps, as we have dropped what was dealt with in the theoretical side to naftal company in biskra, and that by applying two methods of analytical examination procedures in reviewing its financial statements and forecasting the company's monthly sales to see the extent of its impact on the company's financial performance.

In order to answer the problem of the research and test its hypotheses, we will rely on the descriptive and analytical approach in the theoretical side and on the method of case study in the practical side, and the study concluded with many results, the most important of which is that the analytical examination procedures have a high ability to discover errors that must be eliminated, and thus contribute to improving the financial performance of the economic institution.

The study also presented a set of recommendations, directions and future research.

Key words:

Review, analytical examination procedures, financial analysis, financial ratio, time series, financial performance, economic institution, NAFTAL company- Biskra -.

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
VI	فهرس الملاحق
أ - هـ	مقدمة
	الفصل الأول: إجراءات الفحص التحليلي كمدخل لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
3	تمهيد الفصل
4	المبحث الأول: الإطار النظري لإجراءات الفحص التحليلي
4	المطلب الأول: مفهوم وأهمية إجراءات الفحص التحليلي وأهدافه
7	المطلب الثاني: أنواع إجراءات الفحص التحليلي وخطواته وصعوباته
15	المطلب الثالث: أساليب إجراءات الفحص التحليلي
23	المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
23	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
36	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
38	المطلب الثالث: متطلبات وخطوات تقييم الأداء المالي
41	المبحث الثالث: استخدام أساليب إجراءات الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي
41	المطلب الأول: إجراءات الفحص التحليلي كوسيلة لتحسين الأداء المالي

43	المطلب الثاني: تحسين الأداء المالي باستخدام أسلوب التحليل المالي
57	المطلب الثالث: تحسين الأداء المالي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار، السلاسل الزمنية
62	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: أساليب إجراءات الفحص التحليلي ودورها في تحسين الأداء المالي في شركة نفضال - بسكرة -
64	تمهيد الفصل
65	المبحث الأول: التعريف بشركة نفضال - بسكرة -
65	المطلب الأول: تقديم عام لشركة نفضال - بسكرة -
67	
71	المبحث الثاني: دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي لشركة نفضال - بسكرة -
71	المطلب الأول: تحسين الأداء المالي باستخدام النسب المالية
73	المطلب الثاني: تحسين الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
92	المبحث الثالث: دور السلاسل الزمنية في تحسين الأداء المالي
92	المطلب الأول: استخدام أسلوب السلاسل الزمنية في التنبؤ بمبيعات الشركة
97	المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج
98	خلاصة الفصل
100	الخاتمة
105	قائمة المراجع
113	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
60	نماذج السلاسل الزمنية	01
71	الميزانية المختصرة لسنة 2015	02
73	الميزانية المختصرة لسنة 2016	03
74	الميزانية المختصرة لسنة 2017	04
76	الميزانية المختصرة لسنة 2018	05
78	نسب السيولة للفترة 2015-2018	06
80	نسب النشاط للفترة 2015-2018	07
82	نسب المديونية للفترة 2015-2018	08
84	نسب الربحية للفترة 2015-2018	09
86	أنواع رأس المال العامل للفترة 2015-2018	10
88	احتياجات رأس المال العامل للفترة 2015-2018	11
90	الخزينة الصافية للفترة 2015-2018	12
93	المبيعات الشهرية الفعلية للمازوت والبنزين الممتاز للفترة 2015-2018	13
93	كشف مركبات السلسلة الزمنية	14
96	حجم المبيعات المتنبأ بها لسنة 2018	15

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	01
26	أنواع الأداء	02
36	العوامل المحددة لقيمة المؤسسة	03
67	الهيكل التنظيمي للمديرية	04
69	الهيكل التنظيمي لدائرة المالية والمحاسبة	05
72	التمثيل البياني لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2015	06
72	التمثيل البياني لخصوم الميزانية المختصرة لسنة 2015	07
73	التمثيل البياني لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2016	08
74	التمثيل البياني لخصوم الميزانية المختصرة لسنة 2016	09
75	التمثيل البياني لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2017	10
75	التمثيل البياني لخصوم الميزانية المختصرة لسنة 2017	11
76	التمثيل البياني لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2018	12
77	التمثيل البياني لخصوم الميزانية المختصرة لسنة 2018	13
77	التمثيل البياني لأصول الفترة 2015-2018	14
78	التمثيل البياني لخصوم الفترة 2015-2018	15
79	تطورات نسب السيولة للفترة 2015-2018	16
81	تطورات نسب النشاط للفترة 2015-2018	17
83	تطورات نسب المديونية للفترة 2015-2018	18

84	تطورات نسب الربحية للفترة 2015-2018	19
87	تطورات أنواع رأس المال العامل للفترة 2015-2016	20
89	تطورات احتياج رأس المال العامل للفترة 2015-2016	21
90	تطورات الخزينة الصافية للفترة 2015-2016	22
90	تطورات حجم المبيعات الشهرية للفترة 2015-2016	23
95	المركبات الفصلية للسلسلة الزمنية	24
97	المبيعات الفعلية والمبيعات المتنبأ بها	25

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	جانب أصول وخصوم الميزانية لسنة 2015	113
02	جانب أصول وخصوم الميزانية لسنة 2016	114
03	جانب أصول وخصوم الميزانية لسنة 2017	115
04	جانب أصول وخصوم الميزانية لسنة 2018	116
05	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2015	117
06	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2016	118
07	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2017	119
08	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2018	120
09	المبيعات الشهرية للمازوت والبنزين العادي 2015	121
10	المبيعات الشهرية للمازوت والبنزين العادي 2016	122
11	المبيعات الشهرية للمازوت والبنزين العادي 2017	123
12	المبيعات الشهرية للمازوت والبنزين العادي 2018	124
13	رتب أشهر السلسلة الزمنية للمبيعات	125
14	المركبات الفصلية المستخرجة باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة المركزة	127

مقدمة

تواجه المراجعة في وقتنا الحاضر مشكلة ضخامة حجم المؤسسات وتعقد عملياتها، حيث تعمل بصورة تتسم بالتطور السريع، ففي بداية ممارسة مهنة المراجعة كان الهدف الأساسي لها هو اكتشاف كل حالات الغش والتلاعبات، وتحديد الأخطاء المرتكبة بصفة أساسية، ولهذا كانت تشمل جميع العمليات التي تم إعدادها بالمؤسسة محل المراجعة (أي مراجعة شاملة)، ونتيجة للتطورات الراهنة التي مست معظم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والمعلوماتية، أدى إلى تحول هدف المراجعة إلى إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صحة أو عدم صحة أرصدة حسابات القوائم المالية للمؤسسة.

ولكي يواكب المراجع هذه التطورات الحادثة في مجال الأعمال عليه أن يطور من أساليبه وإجراءاته المستخدمة، لذا استلزم الأمر مراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة باستخدام أساليب حديثة متمثلة في إجراءات الفحص التحليلي التي تعد من أكثر الأدوات المستخدمة من قبله للتحقق من عدالة البيانات المالية المقدمة له من إدارة المؤسسة. ويستخدم مراجع الحسابات من أدوات هذه الإجراءات التي يراها مناسبة وضرورية للظروف المحيطة، تتمثل في فحوصات التفاصيل للعمليات والأرصدة لكونها تساعد في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والهامة وبالتالي يستطيع المراجع تحقيق الكفاءة في أداء عملية المراجعة، أي أن إجراءات الفحص التحليلي لا تعطيه معلومات محددة فقط عن مدى صحة بند معين ولكنها تعطيه كل المبررات التي تدفعه إلى مواصلة المراجعة.

فإجراءات الفحص التحليلي تقوم بدراسة النسب المالية ودراسة الاتجاهات إضافة إلى أساليب حديثة تستخدم فيها التكنولوجيا وهي السلاسل الزمنية، وهذه الأساليب تسعى إلى إظهار النتائج الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة محل الدراسة ومن ثم تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

أولاً: إشكالية البحث

مما سبق نبرز معالم الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

كيف تساهم أساليب إجراءات الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

وللإمام بكافة جوانب البحث وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أهمية استخدام إجراءات الفحص التحليلي من قبل ممارسي مهنة المراجعة، في دعم كفاءة وفعالية عملية مراجعة الحسابات؟
- هل تعتمد إجراءات الفحص التحليلي اعتماداً كلياً على التحليل المالي؟

- كيف يساهم استخدام أساليب إجراءات الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي في شركة نפטال- بسكرة -؟

- ماهي الصعوبات التي تواجه المراجعين في استخدام نماذج الفحص التحليلي؟

ثانيا: فرضيات البحث

في ضوء إشكالية الدراسة وتساؤلاتها يمكن أن نقدم بعض الفرضيات لأسئلة البحث كمايلي:

- يؤدي استخدام إجراءات الفحص التحليلي إلى تخفيض وقت وتكلفة تطبيق عملية المراجعة وتحسين أدائها.

- نعم تعتمد إجراءات الفحص التحليلي على أسلوب التحليل المالي اعتمادا كليا في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

- يساعد استخدام شركة نפטال- بسكرة - لأساليب إجراءات الفحص التحليلي على تحسين أدائها المالي.

- عدم وجود معايير دولية متفق عليها لتقييم كفاءة وفعالية النموذج يؤدي إلى صعوبات استخدامه.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع لدوافع عديدة ذاتية وموضوعية نذكر منها:

أسباب ذاتية:

- محاولة وضع بحث جيد في يد الطلاب ومعرفة واقع المراجعة والإجراءات الحديثة في الجزائر.

- موضوع البحث يندرج ضمن التخصص.

أسباب موضوعية:

- محاولة الإطلاع أكثر على الواقع العملي ومدى تطبيق إجراءات الفحص التحليلي.

- حداثة الموضوع على مستوى البحث العلمي، ونقص الدراسات في هذا المجال من البحث في الجزائر

إضافة إلى عدم تطبيق هذا المعيار في الجزائر رغم أهميته.

رابعا: أهمية موضوع البحث

تكمن أهمية الموضوع في محاولة معالجة إجراءات الفحص التحليلي من الناحيتين العلمية والتطبيقية حيث

تكمن أهميته العلمية في أنه من المواضيع الحديثة، كما لا يزال البحث العلمي على المستوى المحلي في هذا

الموضوع محدودا.

كما يستمد هذا الموضوع أهميته التطبيقية من أهمية مراجعة الحسابات في إخفاء الثقة على المعلومات الواردة في القوائم المالية، والتي يجب أن تتسم بالدقة وعدم التحيز، الأمر الذي يتحقق من خلال إتباع إجراءات الفحص التحليلي التي تتميز بقدرتها على تحديد أرصدة الحسابات التي قد يوجد بها أخطاء جوهرية، ومن ثم إخضاعها لإجراءات أكثر شمولية للحصول على القدر الكافي من القرائن وأدلة الإثبات حول مصداقيتها وذلك لاعتماد هذه الإجراءات على الأساليب الإحصائية والرياضية، لكي يزيد من كفاءتها.

إبراز أهمية تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال أساليب إجراءات الفحص التحليلي التي تعتبر حديثة التعامل بها في الجزائر.

خامسا: أهداف موضوع البحث

تتجلى الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذا البحث في النقاط التالية:

- إزالة الغموض الذي يكتنف إجراءات الفحص التحليلي وذلك من خلال مختلف جوانبها باعتبارها حديثة.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- محاولة معرفة دور إجراءات الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- إبراز دور التحليل المالي وتحليل الانحدار والسلاسل الزمنية في تحسين الأداء المالي.

سادسا: منهج البحث

سعيًا للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار صحة الفرضيات المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري الملائم لطبيعة الدراسة من خلال تقديم المفاهيم النظرية لإجراءات الفحص التحليلي والأداء المالي، وتحديد العلاقة بينهما.

وأسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي لمحاولة إسقاط الدراسة النظرية على الجانب الميداني من خلال ربط إجراءات الفحص التحليلي والأداء المالي في شركة نפטال- بسكرة -.

سابعا: هيكل البحث

للإمام بجميع جوانب البحث وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بتقسيمه إلى فصلين متكاملين فيما بينهما الأول نظري والثاني تطبيقي.

الفصل الأول المعنون ب: إجراءات الفحص التحليلي كمدخل لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والذي تم التطرق من خلاله إلى: الإطار النظري للمراجعة التحليلية، والإطار النظري للأداء المالي، وفي الأخير تم التطرق إلى استخدام أساليب إجراءات الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي.

الفصل الثاني المعنون ب: أساليب إجراءات الفحص التحليلي ودورها في تحسين الأداء المالي في شركة نفضال- بسكرة - والذي تم التطرق فيه إلى: التعريف بشركة نفضال، بالإضافة إلى القيام باستخدام أسلوب التحليل المالي والسلاسل الزمنية في مراجعة بيانات الشركة.

مسبقين بمقدمة ومختومين بخاتمة توضح أهم نتائج الدراسة واختبار الفرضيات وتوصيات الدراسة وآفاقها.

ثامنا: الدراسات السابقة

تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا نذكر منها:

1- محمد سيف مرشد قحطان الشرعبي، استخدام إجراءات الفحص التحليلي في مراجعة الحسابات، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية، غير منشورة، جامعة عدن، 2004.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق إجراءات الفحص التحليلي في الجمهورية اليمنية، ولتحقيق هدف الدراسة صمم الباحث إستبانة إلى ممارسي مهنة المراجعة في اليمن.

وقد توصلت إلى مجموعة من الدراسة، أهمها: الكشف عن درجة استخدام إجراءات الفحص التحليلي، والتعرف على مدى إدراك ممارسي مهنة المراجعة لأهداف استخدام إجراءات الفحص التحليلي.

2- كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014-2015.

هدفت هذه الدراسة إلى دور المراجعة التحليلية المعتمدة على الأساليب الكمية التقليدية والمتطورة في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتقديم الاقتراحات اللازمة لتشجيع المراجع سواء الداخلي أو الخارجي على استخدام المراجعة التحليلية في تأدية مهامه.

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المراجعة التحليلية ليست بديلا لاختبارات المراجع التفصيلية، كما لا يمكن الاعتماد عليها بمفردها بأهداف المراجعة.

3- براهيمى سمىة، مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية،

أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2015-2016.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بموضوع الدراسة ومحاولة تطبيقه ومعرفة أدواته في المؤسسات الاقتصادية ومساعدتها على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال دراسة مختلف النسب والمؤشرات.

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المراجعة التحليلية تهتم بتحليل النسب والمؤشرات المهمة، وأن إجراءاتها تساعد في تخفيض تكاليف عملية اتخاذ القرار، وذلك لكونها سهلة و تتطلب تكاليف كبيرة.

4- عميرش إيمان، مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، أطروحة

دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة وتدقيق، غير منشورة، جامعة سطيف، 2016-

2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والتحكم فيها.

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: يجب على المدقق الخارجي تطبيق الإجراءات التحليلية خلال المراحل المختلفة للتدقيق وهذا راجع لأهميتها، كما بينت دور هذه الإجراءات في تقييم استمرارية المؤسسة في المستقبل ومدى إمكانية الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، عن طريق استخدام أسلوب النسب المالية.

الفصل الأول:

إجراءات الفحص التحليلي كمدخل لتحسين
الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد الفصل:

إن المراجعة ميدان واسع وشاسع، فهي تعتبر من الوظائف الأساسية في الاقتصاد فهي تمكن من إعطاء رأي فني محايد عن الوضعية المالية للمؤسسة، فالتطور الذي سائر عملية المراجعة في المفاهيم النماذج، الإجراءات والاستخدامات المتعددة لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمعلوماتية، أدت إلى ضعف النماذج التقليدية للمراجعة الشاملة من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن نماذج جديدة تمكن من تخفيض عنصري الوقت والتكلفة المستنفذين من تطبيق برنامج المراجعة.

ومن أجل ذلك تم استخدام إجراءات الفحص التحليلي التي زاد الاهتمام بها من قبل المراجعين بسبب اعتبارها من الوسائل الأساسية في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة الحدوث والهامة نسبيا بأسرع وقت وأقل تكلفة لكي يستطيعون من خلالها تحقيق الكفاءة في أداء عملية المراجعة، ويلجأون المراجعون إليها للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة والتي عن طريقها يكشف مواطن الضعف والقوة فيها، وتعتمد إجراءات الفحص التحليلي بصورة عامة على مقارنة النسب والقيم المالية والغير مالية الحالية مع النتائج والقيم المالية والغير مالية للفترات السابقة، ثم التنبؤ بعلاقات تلك النتائج وأسبابها حسب خبرة المراجع وحكمه الشخصي.

وللإلمام بكافة الجوانب النظرية لهذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري لإجراءات الفحص التحليلي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: استخدام أساليب إجراءات الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري لإجراءات الفحص التحليلي

تشير الأدبيات المحاسبية العديد من المصطلحات التي تستعمل لوصف إجراءات الفحص التحليلي لعل أهمها المراجعة التحليلية أو الإجراءات التحليلية أو الأدلة التحليلية أو فحص مؤشرات الأداء، حيث اهتم الباحثون بإجراءات الفحص التحليلي لشموليته على العديد من النماذج تسمح بإجراءات العديد من التحليلات الإضافية التي توفر أدلة وقرائن إثبات كافية وملائمة لتدعيم الرأي الذي يبديه المراجع، وهذا ما سيتم تناوله من خلال مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية إجراءات الفحص التحليلي وأهدافه

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم التعاريف الواردة لإجراءات الفحص التحليلي، ثم إبراز أهمية وأهداف إجراءات الفحص التحليلي.

أولاً: مفهوم إجراءات الفحص التحليلي

يعتبر موضوع استخدام إجراءات الفحص التحليلي من المواضيع الحديثة، والذي حظي باهتمام كبير من المعاهد العلمية والمهنية.

وقد كان أول وصف لإجراءات الفحص التحليلي عن طريق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الذي وصف هذا المصطلح على النحو التالي: "نوعاً من اختبارات التحقق الأساسية للبيانات والمعلومات المالية التي يتم أدائها عن طريق دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات" (سعودي، 2010/2011، صفحة 52).

"تعتبر إجراءات الفحص التحليلي كأحدى وسائل التدقيق التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة مقارنة بفترات سابقة أو بمؤسسات أخرى مماثلة (جربوع، 2000، صفحة 295).

كما ورد مفهوم إجراءات الفحص التحليلي ضمن نشرة معايير المراجعة رقم 23 بأنه "دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات المسجلة، والبيانات يمكن أن تكون عبارة عن القيم المالية أو الكميات المادية أو النسب أو المؤشرات أو المعدلات" (القرأ، 2020).

أما معيار المراجعة الأمريكي رقم 56 عرف الفحص التحليلي بأنه "عملية تقييم المعلومات المالية وذلك للحكم على معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية" (البيدوي و شحاتة، 2002/2003، صفحة 189).

في حين عرفه المعيار الدولي للمراجعة رقم 520 بأنه "تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، أو تلك التي تتحرف عن المبالغ المتنبأ بها،

كما تتضمن دراسة العلاقات بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة" (موسى، 2013، صفحة 315).

بالنظر والتمعن في هذه التعاريف نجد أن المعيار الدولي يركز على كل من طرق وأهداف إجراءات الفحص التحليلي، لذلك فإن هذا التعريف يعتبر أكثر شمولية من باقي التعاريف الأخرى.

ومن التعريفات السابقة نستنتج أن هناك اتفاق في النقاط التالية (بولحبال، 2010/2009، صفحة 61):

- إجراءات الفحص التحليلي تقوم على أساس المقارنة.
- إجراءات الفحص التحليلي تكشف عن التغيرات غير العادية في أرصدة الحسابات.
- توفر إجراءات الفحص التحليلي دليل إثبات يتمثل في معقولية الحسابات والأرصدة، واتساقها مع بعضها البعض من جهة، ومع الظروف السائدة من جهة أخرى.

ومن التعريفات السابقة نستنتج أن إجراءات الفحص التحليلي هي عبارة عن مجموعة من الاختبارات الجوهرية للبيانات المالية وغير المالية، التي يجريها المراجع وذلك لمعرفة العلاقة الموجودة بين هذه البيانات والتأكد من صحة أرصدة الحسابات الموجودة في الدفاتر، كما أنها تمكنه من اكتشاف الأخطاء الجوهرية الواردة في القوائم المالية.

ثانياً: أهمية إجراءات الفحص التحليلي

وفيما يلي يمكن أن نعرض أهمية إجراءات الفحص التحليلي من خلال الزاوية التي ينظر إليها من خلالها على النحو التالي (جربوع، 2000، الصفحات 296-302):

1- إجراءات الفحص التحليلي وبرنامج مراجعة الحسابات:

يقوم مراجع الحسابات كما هو معروف بإعادة النظر في حسابات المؤسسة بهدف إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى قدرتها على تصوير واقع المؤسسة بشكل صحيح، وباستخدام إجراءات الفحص التحليلي يمكن لمراجعة الحسابات أن يحدد اتجاهات عملية المراجعة عند تصميمه لبرنامج المراجعة وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة.

2- إجراءات الفحص التحليلي ومستخدمي القوائم المالية:

إن مراجع الحسابات مطالب من المجتمع المالي المؤلف من المساهمين والمستثمرين وحتى الجهات الإدارية المشرفة العليا بضرورة القيام بإجراءات الفحص التحليلي وذلك للأسباب التالية:

- عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية التقليدية.
- عدم كفاية نظام التقارير.
- فشل إدارة الرقابة الداخلية.

3- إجراءات الفحص التحليلي وإدارة المؤسسة:

إن مهمة الإدارة في تسيير ورقابة النشاط الاقتصادي للمؤسسة ازدادت تعقيدا نتيجة للعوامل التالية التي زادت من أهمية إجراءات الفحص التحليلي:

- اتساع حجم المؤسسة.
- ازدياد شدة المنافسة بين المؤسسات.
- رفع مستوى الكفاءة والفعالية في المؤسسة.

4- إجراءات الفحص التحليلي وموقف أصحاب المهنة:

إن إجراءات الفحص التحليلي من وجهة نظر أصحاب المهنة هي إيجاد بعض المؤشرات التي يمكن أن تدل على وجود بعض الثغرات والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد في وضع برنامج المراجعة في شكل مناسب. لكن أصحاب المهنة لا يفضلون عند القيام بإجراءات الفحص التحليلي الأخذ بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية وتقييم الأداء باستخدام المؤشرات الشاملة وذلك للأسباب التالية:

- تكلفة المراجعة.
- التأهيل العالي.
- مشكلة المعايير المقبولة.
- الخوف من توسع نطاق المسؤولية.

5- إجراءات الفحص التحليلي وموقف أجهزة الرقابة العليا الحكومية:

إن القيام بإجراءات الفحص التحليلي وتقييم الكفاءة والفعالية هي أكثر أهمية في القطاع الحكومي بجانبه الإداري والاقتصادي من القطاع الخاص، ومما يعزز هذا الاتجاه أن الصعوبات التي تواجهها المهنة ليست بالأهمية نفسها بالنسبة للجهاز الحكومي.

وتبرز أهمية إجراءات الفحص التحليلي من خلال ما يلي (الباز، 2015، صفحة 37):

- ❖ تمكين مراجع الحسابات من تحديد اتجاهات عملية المراجعة عن تصميمه للبرنامج، وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية الواردة في القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي والإحصائي.
- ❖ تمكين مراجع الحسابات من تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين وهيئات حكومية وحتى الجهات الإدارية للمؤسسة وغيرها، وذلك بسبب:
 - أ- عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية التقليدية.
 - ب- عدم كفاية نظام التقارير المعدة من قبل إدارة المؤسسة.
 - ت- فشل الرقابة الداخلية بالقيام بإجراءات الفحص التحليلي بسبب تبعيتها لإدارة المؤسسة.
 - ث- التعقيد في عملية إدارة المؤسسات لاتساعها ولشروع حالة المنافسة.

ثالثاً: أهداف إجراءات الفحص التحليلي

يهدف الفحص التحليلي إلى مساعدة المراجع في العديد من الأمور أهمها (سليمان، 2017، الصفحات 50-51):

- 1- الفهم الكامل لطبيعة أعمال المؤسسة محل الفحص والمراجعة.
- 2- تحديد نطاق عملية المراجعة.
- 3- تحديد المجالات ذات المخاطر المتوقعة المرتفعة والواجب التركيز عليها.
- 4- تحديد مدى اختبار العمليات والأرصدة.
- 5- تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الفحص واختبارات المراجعة.
- 6- المساهمة في زيادة مستوى جودة عملية المراجعة من خلال زيادة احتمال اكتشاف المخالفات، والتقرير عنها (هدف الفعالية).
- 7- تدعيم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عملية المراجعة.
- 8- تخفيض تكلفة عملية المراجعة، وتخفيض الوقت اللازم لتنفيذها (هدف الكفاءة).
- 9- القيام بفحص إجمالي شامل للمعلومات المالية.

المطلب الثاني: أنواع إجراءات الفحص التحليلي وخطواته وصعوباته

أولاً: أنواع إجراءات الفحص التحليلي

يتمثل الجانب الأهم في استخدام إجراءات الفحص التحليلي في اختيار النوع الأنسب والأكثر ملائمة منها والذي يتناسب مع طبيعة نشاط المؤسسة وظروفها، وعموماً يوجد أسلوبين أساسيين لإجراءات الفحص التحليلي هما (البديوي و شحاتة، 2003/2002، صفحة 199):

- أسلوب المقارنات للبيانات المالية وغير المالية.

- الأسلوب الإحصائي.

ويمكن التطرق إليهما كما يلي:

1. أسلوب مقارنة البيانات

يعتبر اختيار واستخدام إجراءات الفحص التحليلي الملائمة أهم خطوة نحو التطبيق السليم لهذا الأسلوب، وتوجد خمسة أنواع رئيسية، ويمكن توضيحها كالآتي:

1- مقارنة بيانات المؤسسة مع بيانات النشاط التي تعمل فيه:

تتمثل أهم منافع مقارنة بيانات العميل مع بيانات الصناعة أو النشاط الذي يعمل فيه العميل في أنها تساعد على تفهم أعمال وأنشطة العميل كما أنها تقدم مؤشراً على احتمال وجود الفشل المالي. حيث عادة ما تعتمد البنوك ومسئولي الائتمان به على استخدام النسب المالية لتقييم قدرة المؤسسات على رد القروض، كذلك تعد ذات المعلومات مفيدة للمراجع عند تقريره القدرة النسبية لهيكل رأس المال لدى العميل وقدرته على الإقراض واحتمال الفشل المالي (لظفي، 2004، صفحة 100).

و هذا النوع يتيح لمراجع الحسابات ما يلي (كرودي، 2015/2014، صفحة 25):

- الحكم على الخصائص الاقتصادية للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات المثيلة؛
- تقديم المقترحات لإدارة المؤسسة عندما تكون هناك انحرافات تمثل فروقات جوهرية؛
- اكتشاف أي صعوبات مالية تتعرض لها المؤسسة؛
- اكتشاف أي أخطاء غير عادية في الحسابات و الأرصدة؛

2- مقارنة بيانات المؤسسة مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة:

يعتبر أي تغيير في بيانات المؤسسة نقطة تثير انتباه المراجع ويبحث عن سببه، لذا فإنه يرجع ذلك إلى تغير الظروف الاقتصادية أو إلى وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية مثل إدراج أو حذف مشتريات ومبيعات لا

تخص السنة، لذلك يجب أن يحدد المراجع سبب الانخفاض (البيديوي و شحاتة، 2003/2002، الصفحات 201-202).

ويمكن تطبيق هذا النوع من الفحص التحليلي بطرق متنوعة نذكر منها (البيديوي و شحاتة، 2003/2002، الصفحات 202-203):

✓ مقارنة أرصدة السنة الجارية مع أرصدة السنة السابقة:

عن طريق إدراج أرصدة ميزان المراجعة المعدل للسنة السابقة في عمود منفصل بورقة العمل لميزان المراجعة ليقرر مبكرا ما إذا كان يوجد حساب يحتاج إهتمام أكثر من باقي الحسابات بسبب وجود تغير جوهري في رصيده.

✓ مقارنة تفاصيل الرصيد الإجمالي مع التفاصيل المماثلة للسنة السابقة:

فإذا لم توجد تغيرات جوهريّة في نشاط العمل في السنة الحالية فإن كثير من التفاصيل التي تتكون منها الإجماليات الظاهرة في القوائم المالية يجب أن تظل أيضا بدون تغير لذلك فإنه بمقارنة مختصرة لتفاصيل الفترة الجارية مع نفس تفاصيل السنة السابقة يمكن أن تتضح المعلومات التي تحتاج إلى فحص أكثر.

✓ مقارنة النسب المالية للسنة الجارية بنسب السنوات السابقة:

يعاب على مقارنة الإجماليات أو التفاصيل الخاصة بالسنة الجارية مع إجماليات أو تفاصيل السنة أو السنوات السابقة ما يلي:

- أن هذه المقارنة لا تأخذ في الحسبان النمو أو التدهور في العمليات.

- أنها تتجاهل العلاقات بين البيانات مثل العلاقة بين المبيعات وتكلفة المبيعات.

لذلك فإن استخدام طريقة مقارنة النسب المالية تتفادى هذين العيبين، باعتبار أن النسب المالية هي تعبيرات عن العلاقات المنطقية بين بنود معينة في القوائم المالية، ويمكن حساب العديد من النسب عن طريق نسبة بند معين إلى بند آخر غير أنه يجب مراعاة أن تكون هناك علاقة منطقية بين البندين المراد حساب النسبة لهما، والبندين قد يظهران بنفس القائمة.

3- مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعات المسير:

تقوم معظم المؤسسات بإعداد موازنات بنتائج التشغيل والنتائج المالية، وتمثل الموازنات توقعات المؤسسة عن الفترة المحاسبية وقد يشير إجراء فحص معظم الجوانب الهامة التي يوجد بها فروق بين الموازنة والنتائج الفعلية،

إلى احتمال وقوع تحريفات وأيضاً إذا لم توجد فروق فيمكن أن يشير ذلك إلى عدم وجود احتمال تحريفات (لطي، 2004، الصفحات 104-105).

وعليه يمكن استخلاص عدة اعتبارات يجب الإلمام بها في هذا النوع من إجراءات الفحص التحليلي، وهي (علي، 2001، صفحة 151):

- تقييم ما إذا كانت الموازنات التخطيطية واقعية.
- تقييم ما إذا كانت هناك تحريفات في البيانات الفعلية أيضاً.
- مناقشة المسؤولين فيما يخص إجراءات وضوابط إعداد الموازنات التخطيطية.
- تقدير خطر الرقابة وأداء اختبارات تفصيلية لتدقيق البيانات الفعلية.

4- مقارنة بيانات العميل مع توقعات المراجع:

يمكن مقارنة بيانات العميل مع توقعات المراجع، عندما يقوم المراجع بعمليات حسابية للتوصل إلى قيم متوقعة لأرصدة القوائم المالية، وتمثل توقعات المراجع القيمة التي يجب أن تكون عليها أرصدة الحسابات في ضوء علاقة كل رصيد مع الأرصدة الأخرى في الميزانية أو قائمة الدخل أو من خلال تصور قيمة الرصيد بناء على بعض الاتجاهات التاريخية (ارينز و لوبك، 2002، صفحة 261).

5- مقارنة بيانات المؤسسة مع النتائج المتوقعة باستخدام بيانات غير مالية:

لا تقتصر مقارنة البيانات الفعلية للسنة محل المراجعة بالنتائج المتوقعة المحسوبة على أساس بيانات مالية فقط وإنما يمكن استخدام بيانات غير مالية في عملية المقارنة (البديوي و شحاتة، 2003/2002، صفحة 209).

II. الأسلوب الإحصائي

يمكن استخدام عدد من الأساليب الإحصائية في الفحص التحليلي مما يساعد على تفسير النتائج على أساس موضوعي، ومن أكثر الأساليب الإحصائية استخداماً في الفحص التحليلي أسلوب الانحدار الذي يستخدم لتقييم معقولة الرصيد وذلك عن طريق الربط بين الحساب الذي يريد الحكم على معقوليته (المتغير التابع)، وبعض الحسابات الأخرى (المتغير المستقل) (البديوي و شحاتة، 2003/2002، صفحة 209).

ثانياً: خطوات تطبيق إجراءات الفحص التحليلي

إن استخدام أساليب إجراءات الفحص التحليلي يتطلب القيام بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: الإعداد والتمهيد لإجراءات الفحص التحليلي

وتتطلب هذه الخطوة قيام المراجع بالإجراءات التالية (أبو سمهدانة، 2006، صفحة 29):

- دراسة الأحوال الاقتصادية وأحوال الصناعة التي تعمل المؤسسة في إطارها وذلك للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة.
- دراسة فحص السياسات والممارسات الإدارية المطبقة بالمؤسسة للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة.

الخطوة الثانية: تحديد أهداف إجراءات الفحص التحليلي

تتمثل هذه الخطوة في وضع الأهداف التي يرغب المراجع تحقيقها من استخدام هذه الإجراءات وذلك للمساعدة في تصميم إجراءات الفحص التحليلي الملائمة.

وتشمل الأهداف العامة الأساسية لتطبيق إجراءات الفحص التحليلي توجيه اهتمام المراجع إلى المناطق والمجالات التي تحتاج إلى فحص أكثر أو لتوفير دليل جوهري أو للمساعدة في التقييم النهائي لعملية المراجعة، وغالبا ما يسعى المراجع إلى تحقيق أكثر من هدف من هذه الأهداف من استخدام إجراءات الفحص التحليلي.

ولا يقتصر المراجع على تحديد الهدف العام لإجراءات الفحص التحليلي فقط وإنما عليه أيضا أن يقوم بتحديد الأهداف الخاصة والتي تتطلب تحديد أهداف المراجعة لكل حساب أو عملية من الحسابات والعمليات، فمثلا قد يكون الهدف الخاص لإجراءات الفحص التحليلي هو تجميع الأدلة اللازمة للتأكد من هدف الاكتمال بالنسبة لعملية المبيعات ومدى ملائمة وكفاية مخصص الديون المشكوك فيها (البديوي و شحاتة، 2003/2002، صفحة 214).

الخطوة الثالثة: تصميم إجراءات الفحص التحليلي

يتوقف تصميم إجراءات الفحص التحليلي على (البديوي و شحاتة، 2003/2002، الصفحات 215-216):

- أ- الأهداف التي يحددها المراجع: فمثلا إذا كان الهدف هو تجميع الأدلة اللازمة لمعرفة ما إذا كان مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ملائم أم لا، فمن المحتمل أن يستخدم المراجع النسب المالية التي تنسب المبيعات لحساب العملاء.
- ب- يجب على المراجع أن يدرس ويقيم مدى ملائمة كل نوع من الأنواع الخمسة التي تم شرحها للهدف الذي حدده.

ج- يجب على المراجع أن يقيم ما إذا كانت العلاقات معقولة ويمكن التنبؤ بها. وتكون العلاقات معقولة عندما توجد علاقة سببية بينها، وفي بعض الحالات قد تكون العلاقة بين البيانات معقولة ولكن لا يمكن

التنبؤ بها لتوفير نتائج مفيدة، فمثلا من المتوقع أن يتغير حساب العملاء مع التغير في مستوى المبيعات ولكن حجم التغير قد يختلف اختلافا كبيرا، وكننتيجة لذلك فإن استخدام نسبة حساب العملاء إلى المبيعات كدليل أساسي في دعم حساب العملاء سيوفر مستوى تأكيد منخفض وكقاعدة عامة العلاقات في البيئة المستقرة يكون أكبر قابلية للتنبؤ مما تكون عليه في بيئة غير مستقرة، فمثلا علاقة مصروف البيع والمبيعات تكون علاقة أكثر استقرارا ولذلك تكون أكثر تنبؤا مما تكون عليه علاقة العملاء للمبيعات رغم أن كلاهما مقبول.

الخطوة الرابعة: تحديد قواعد القرار

لكي يستطيع المراجع تحديد ما إذا كانت الفروق الناتجة من المقارنات تعتبر جوهرية أم لا، لابد من استخدام بعض المعايير أو قواعد القرار والواقع أنه لا توجد إرشادات يمكن الاسترشاد بها في هذا المجال، ومع ذلك فهناك طريقتين مستخدمتان على نطاق واسع في الحياة العملية (القرأ، 2020).

أ-تجاوز الفرق لمبلغ معين: وطبقا لهذه الطريقة يضع المراجع مبلغ معين للفرق الذي يسمح به، بحيث إذا تجاوز الفرق المحسوب هذا المبلغ اعتبر الفرق جوهري لذلك يقوم بفحص أسباب هذا الفرق.

ب-تجاوز الفروق لنسبة معينة (يحددها المراجع):

عادة ما يكون من الصعب في الفحص التحليلي وضع قاعدة القرار في شكل مبلغ مطلق، لذلك غالبا ما يستخدم المراجع طريقة النسبة كأن يقارن المراجع رصيد الحساب في السنة محل المراجعة برصيده في السنة السابقة وإيجاد نسبة التغير فإذا وجد أن نسبة التغير تتجاوز نسبة معينة التي حددها من واقع خبرته أو أي نسبة أخرى يعتقد أنها ملائمة، فإنه يعتبر هذه التغيرات التي حدثت في هذا الحساب أنها غير عادية مما يستدعي فحصها ومعرفة الأسباب حتى يتأكد أنها لا ترجع إلى أخطاء أو تلاعب في البيانات المالية.

الخطوة الخامسة: تطبيق إجراءات الفحص التحليلي وتحليل النتائج واستخلاص التوصيات

يتم تطبيق واستخدام الاختبار المختار بعد تصميمه في ضوء الهدف وبعد وضع قاعدة القرار حتى يمكن الحكم على معقولية الرصيد موضع الدراسة ومعرفة ما إذا كان التغير عادي أم غير عادي طبقا لقاعدة القرار المختارة مع ضرورة التوسع في الفحص وإجراء الاختبارات التفصيلية في حالة ما إذا اعتبر المراجع أن التغير في رصيد الحساب يعتبر غير عادي وذلك للوقوف على أسبابه والتأكد من أنه يرجع إلى أسباب اقتصادية وليس لوجود خطأ أو غش.

والواقع أن تتبع الفروق الجوهرية يعتبر أهم ناحية من نواحي إجراءات الفحص التحليلي، ذلك لأن هذا التتبع يتيح الفرصة لكشف الأخطاء أو التلاعب ولهذا السبب يعتبر أن المراجع فشل في بذل العناية المهنية الواجبة إذا لم يتم بفحص سبب التقلبات الجوهرية التي كشف عنها الفحص التحليلي (البيديوي و شحاتة، 2003/2002، صفحة 217).

تبدأ عملية التتبع والفحص باستفسارات من الإدارة، ثم يتم إتباعها ب (البيديوي و شحاتة، 2003/2002، صفحة 218):

–براهين تعزز إجابة الإدارة، بمقارنتها مع معرفة المراجع لطبيعة العمل ومع الأدلة الأخرى التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة.

–تحديد مدى الحاجة إلى تطبيق إجراءات مراجعة أخرى استنادا إلى نتائج مثل هذه الاستفسارات وذلك في حالة عدم استطاعة الإدارة توفير تفسيرات أو في حالة ما إذا كانت التفسيرات والأدلة التي تم جمعها لا توفر دليلا كافيا بالنسبة لمستوى التأكيد المرغوب الذي يهدف إليه المراجع.

ثالثا: صعوبات استخدام إجراءات الفحص التحليلي

على الرغم من أهمية دور إجراءات الفحص التحليلي في زيادة درجة فاعلية مراجعة الحسابات هناك مجموعة من العوامل أو الصعوبات التي قد تحول دون القيام بهذا الدور وخاصة ما يتعلق منها بالمعايير والتي قد تجعل القرارات الخاطئة التي يتخذها المراجع بناءً عليها عرضة للمساءلة القانونية ، ولهذا يتعين على المراجع التعرف على هذه المعوقات قبل استخدام إجراءات الفحص التحليلي وبذل الجهد الكافي لتذليلها حتى لا تخيب أمله فيما يهدف إلى تحقيقه من وراء استخدام هذه الإجراءات، حيث أن إهمال أو تجاهل هذه العوامل أو بعضها يؤدي حتماً إلى تضليل النتائج التي يتوصل إليها المراجع باستخدام هذه الإجراءات، وعموماً يمكن تبويب الصعوبات التي تواجه تطبيق إجراءات الفحص التحليلي في المجموعات الآتية (الشرعبي، 2004، الصفحات 98-100):

❖ صعوبات ترتبط بالبيانات.

❖ صعوبات ترتبط بأساليب استخدام إجراءات الفحص التحليلي.

❖ صعوبات ترتبط بالمراجعين أنفسهم.

أ. الصعوبات المرتبطة بالبيانات

من أهم الصعوبات التي تواجه استخدام إجراءات الفحص التحليلي في الواقع العملي ما يتعلق بنقص البيانات الموثوق فيها واللازمة لاستخدام هذه الإجراءات للتنبؤ بالقيم المتوقعة لبنود القوائم المالية محل المراجعة، وخاصة

تلك الإجراءات القائمة على نماذج التنبؤ المتقدمة التي تحتاج إلى سلاسل بيانات طويلة نسبياً، ويمكن تلخيص مشاكل البيانات في هذا الصدد فيما يلي:

1. حجم البيانات المتوفرة قد يكون غير كافي لبناء نماذج التنبؤ الجيدة، وخاصة في المؤسسات الجديدة، بالإضافة إلى التكلفة العالية التي قد تتطلبها عملية الحصول على البيانات المطلوبة.
2. عدم ملائمة بيانات الفترات السابقة لأغراض المقارنة في حالة وجود أزمات اقتصادية خلال سنة أو سنوات معينة، أو في حالة قيام المؤسسة محل المراجعة بتغيير سياساتها الإنتاجية أو التسويقية أو المحاسبية.
3. ضعف أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد بعض البيانات غير المالية التي تستخدم لأغراض تطبيق إجراءات الفحص التحليلي.
4. عدم ملائمة بيانات الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة لأغراض المقارنة، إذا كانت المؤسسة تنتج منتج متخصص، بالإضافة إلى عدم توفر هذه البيانات في الوقت المناسب.
5. عدم توفر بعض البيانات اللازمة لأغراض تطبيق إجراءات الفحص التحليلي في الوقت المناسب، كما هو الحال بالنسبة للأرقام القياسية مثلاً، والتي تعد في العادة بعد مرور فترة طويلة نسبياً من نهاية السنة التي تعد عنها الأرقام.
6. مدى درجة الثقة في البيانات المستخدمة في تطبيق إجراءات الفحص التحليلي، خاصة بيانات الفترات السابقة التي لم يتم مراجعتها، أو البيانات الخاصة بالمؤسسات المثيلة أو المتعلقة بالمتوسط السائد، أو بيانات الموازنة التخطيطية للمؤسسة محل المراجعة.

ب. الصعوبات المرتبطة بأساليب استخدام إجراءات الفحص التحليلي

يمكن تلخيص المشاكل و الصعوبات المرتبطة بأساليب استخدام إجراءات الفحص التحليلي كما يلي:

1. تعدد و تنوع الأساليب التي يمكن استخدامها في إجراءات الفحص التحليلي مما يجعل من الصعب على أي مراجع الإلمام التام بها جميعاً.
2. الصعوبة و التعقيد في استخدام بعض الأساليب مما قد يستدعي الاستعانة ببعض الخبراء والمتخصصين في مجال الرياضة والإحصاء عند استخدامها، بالإضافة إلى ضرورة استخدام الحاسب الآلي لإجراء العمليات الحسابية المعقدة التي تتطلبها النماذج الإحصائية المتقدمة، وهذا يؤدي إلى زيادة التكاليف.
3. عدم وجود أسلوب واحد يصلح للتطبيق على كل بنود القوائم المالية محل المراجعة.

4. عدم وجود معايير متعارف عليها بين المراجعين، لاستخدامها في تقييم كفاءة و فاعلية الأساليب المستخدمة في تطبيق إجراءات الفحص التحليلي.

5. عدم وجود قاعدة متفق عليها لتحديد معنوية (جوهرية) الانحرافات بين القيمة الفعلية والقيمة المتوقعة لرصيد البند محل المراجعة.

ج.الصعوبات المرتبطة بالمراجعين

يمكن تلخيص الصعوبات التي تواجه استخدام إجراءات الفحص التحليلي وترتبط بالمراجعين فيما يلي:

1. رد الفعل غير الإيجابي الذي قد يحدث من قبل بعض المراجعين العاملين في مكتب المراجعة عندما يقرر مكتب المراجعة استخدام بعض الأساليب الحديثة، وخاصة بالنسبة للمراجعين القدامى الذين قد يرفضوا استخدام تلك الأساليب، بسبب تخوفهم من أن استخدام هذه الأساليب سيضعف دورهم في تنفيذ عملية المراجعة أو من أن استخدامها يتطلب خلفية رياضية وإحصائية قد لا تتوفر لديهم.

2. الفهم الخاطئ لدى بعض المراجعين بشأن عدم ممارسة الحكم الشخصي في المشاكل التي تواجههم عند استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية، مما يؤدي إلى اتخاذهم مواقف غير إيجابية ناحية استخدام هذه الأساليب، أو إلى الاعتماد الأعمى على نتائج هذه الأساليب دون استخدام الحكم الشخصي في تقييم هذه النتائج.

3. عدم توافر الخلفية الرياضية والإحصائية التي قد يتطلبها استخدام أساليب الفحص التحليلي خاصة المتقدمة منها لدى بعض المراجعين، مما يقلل من تفهمهم لطبيعة هذه الأساليب والنتائج المستمدة منها، ومن ثم عدم فاعلية هذه الأساليب في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

المطلب الثالث: أساليب إجراءات الفحص التحليلي

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مجموعة من أساليب إجراءات الفحص التحليلي منها التقليدية و المتمثلة في أسلوب التحليل المالي، والحديثة المتمثلة في أسلوب تحليل الانحدار وأسلوب السلاسل الزمنية.

أولاً: أسلوب التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أحد الأساليب الفنية التي يستخدمها المراجع الخارجي أثناء عملية المراجعة من أجل إجراء المقارنات وتحديد العناصر الهامة التي تتطلب منه عناية خاصة، كما يستخدم بهدف معرفة وتقييم أداء المؤسسة محل المراجعة.

1- مفهوم التحليل المالي

توجد عدة تعريفات للتحليل المالي نوجز أهمها في:

- يعرف التحليل المالي على أنه "مجموعة الطرق التي تمكننا من تقدير الوضعية المالية الماضية والحالية، وتساعدنا على اتخاذ قرارات التسيير المناسبة والتقييم للمؤسسة" (لسلوس، 2012، صفحة 15).
- التحليل المالي بصورة مبسطة هو "مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير و الكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل" (الحيالي و عبدالله، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات، 2015، صفحة 49).
- كما يعرف التحليل المالي أيضا بأنه "مجموعة من الأدوات محددة لتحويل ما حققته المؤسسة من نتائج في وثائق محاسبية إلى معلومات اقتصادية ومالية متعلقة بالمؤسسة" (براهيمي، 2016/2015، صفحة 26).

2- خطوات التحليل المالي وأساليبه

1-2- خطوات التحليل المالي:

هناك خطوات محددة يستخدمها المحلل المالي في عملية تحليله ولعل أهمها الآتي (الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، 2009، الصفحات 16-17):

- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل.... الخ.
- بعد ذلك يقوم المحلل بجمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإن كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة عناصرها المختلفة لفترة زمنية معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية المطلوبة المتداولة لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل تقييم الأداء النهائي للمؤسسة، فإن البيانات تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في أداء المؤسسة مثل المبيعات أو الإنتاج أو الربحية.

- ثم يقوم المحلل بعد ذلك بتحديد أدواته أو أساليبه التي سوف يطبقها في عملية التحليل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للمحلل ومدى تجربته في مجال التحليل.
- معالجة البيانات ذات الصلة بهدف التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.
- تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.
- كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.

2-2- أساليب التحليل المالي:

وتتمثل أساليب التحليل المالي في التحليل الأفقي والتحليل الرأسي والتحليل باستخدام النسب المالية والتحليل بالتوازنات المالية.

◀ التحليل الأفقي:

ويعرف هذا التحليل بمصطلح تحليل الاتجاهات (كردودي، 2015/2014، صفحة 38)، يلجأ إليه المحللون الماليون لدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية. ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس (الشيخ ف.، 2008، صفحة 5).

ويساعد هذا التحليل على ما يلي (كردودي، 2015/2014، صفحة 39):

- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية؛
- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو تحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها؛
- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلاً في المؤسسة؛
- الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها؛

◀ التحليل الرأسي:

بموجب هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي تتم المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة. ولهذا نجد أن المحلل المالي من خارج المؤسسة يولي هذا النوع من التحليل أهمية خاصة أكثر من النوع الأول لأنه يعكس مدى نجاح المؤسسة أم عدم نجاحها بالمقارنة مع مؤسسات أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال، ويوصف التحليل العمودي (الرأسي) بالتحليل الساكن وتظهر هذه الصفة بشكل خاص في هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة، فتصبح المدلولات والمؤشرات التي تم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة.

يستطيع المراجع أن يستفيد من التحليل الرأسي للقوائم المالية من خلال مقارنة نتائجه مع أرقام أخرى لها نفس الدلالة، كما يستطيع أن يستخدم هذا الأسلوب أيضا في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة من أجل تقييم الأهمية النسبية للحسابات والعمليات المالية المختلفة. أيضا يمكن أن يستخدم المراجع التحليل الرأسي في عملية تحليل الانحراف، والتي تعني مقارنة بيانات مؤسسة العميل مع مستويات مقبولة محددة مسبقا للوصول إلى الانحراف عن هذه المستويات والتي تتطلب من المراجع التقصي عن أسبابها (كردودي، 2015/2014، صفحة 39).

← التحليل بالنسب المالية:

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل شيوعا في الحياة المهنية، بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها.

أساس هذا الأسلوب هو إيجاد العلاقات بين القوائم المالية، شريطة أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول، فإن استخدام النسب المالية تتطلب قبل كل شيء معرفة طريقة اشتقاق هذه النسب والغاية من استخدامها عن طريق إيجاد العلاقات السببية التي تقف وراء كل نسبة (الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، 2009، صفحة 26).

وتعرف النسبة رياضيا بأنها "علاقة ثابتة بين رقمين"، أما في المجال المالي فتعرف بأنها "علاقة بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية المرتبة والمنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة" (بولحبال، 2010/2009، صفحة 75).

وتهدف النسب المالية إلى تقديم مجموعة من المعلومات والمؤشرات التي تستند إليها إدارة المؤسسة في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وذلك من خلال تقييم أداء هذه المؤسسة وكشف الانحرافات والتنبؤ بالمستقبل (كردودي، 2014/2015، صفحة 40).

بالإضافة إلى أن حساب النسب تمكن من مقارنتها مع غيرها من النسب أو المعدلات أو المعلومات من أجل أن يتحقق من مدى معقولية القيمة الدفترية لأحد بنود القوائم المالية الخاضعة للمراجعة وبموجب العلاقة السببية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية، يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء المؤسسات وأوجه نشاطاتها المختلفة، ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي (الشيخ ف.، 2008، الصفحات 8-9):

1-نسبة السيولة (Liquidity Ratios): وتستخدم كمؤشرات لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

2-نسبة الربحية (Profitability Ratios): وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح، مثل نسبة هامش، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، وربحية السهم.

3-نسب الرفع المالي (Leverage Ratios): وتستخدم لتقييم سياسة التمويل، ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة.

4-نسب النشاط (Activity Ratios): وتستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام المؤسسة لمواردها المالية وأصولها المختلفة، مثل معدل دوران المخزون، ومعدل دوران المدينين، والفترة النقدية.

5-نسب السوق (Market Ratios): ويستفاد منها كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، ومن الأمثلة عليها: القيمة السوقية إلى العائد، والقيمة السوقية إلى الدفترية، ربع السهم، والقيمة السوقية إلى التدفق النقدي، وعائد الاحتفاظ بالسهم.

ثانياً : أسلوب تحليل الانحدار

1-تعريف تحليل الانحدار

يعود مصطلح الانحدار إلى عالم الأنثروبولوجيا البريطاني فرانسيس جالتون "Francis Galton"

الذي استخدمه للإشارة إلى اتجاه الأطوال نحو المتوسط العام (بولحبال، 2009/2010، صفحة 97).

تحليل الانحدار هو: "تحديد العلاقة بين متغيرين أحدهما يعتبر متغيراً مستقلاً والآخر تابعاً، إضافة إلى التنبؤ بقيمة المتغير التابع في ضوء معرفة قيم المتغير المستقل أو عدد من المتغيرات المستقلة" (براهيمي، 2016/2015، صفحة 27).

-ويمكن تعريفه أيضاً على أنه: "العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما يمكن أن يكون أكثر من متغير مستقل ويمكن من خلال هذه العلاقة التنبؤ بالمتغير التابع، المعادلة التالية تمثل المعادلة الخطية بين المتغيرين" (عميرش، 2017/2016، صفحة 38):

$$y = \alpha + \beta x_i$$

إن الهدف من تحليل الانحدار الخطي هو تقدير العلاقة الرياضية الخطية التي ترتبط بين متغيرين أو أكثر في دراسة تحليل الانحدار يوجد نوعين من المتغيرات هما:

المتغير التابع: هو المتغير الذي تتأثر قيمته في حالة تغير قيمة المتغير المستقل.

المتغير المستقل: هو المتغير الذي يؤثر في قيمة المتغير التابع عند تغييره، ولا يتأثر بالمتغير التابع ويسمى أحياناً بالمتغير التفسيري.

2- استخدامات تحليل الانحدار

يستخدم مراجع الحسابات أسلوب تحليل الانحدار لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي (بولحبال، 2010/2009، صفحة 98):

- وصف شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- تقدير القيمة المتوسطة للمتغير التابع المناظرة لقيم فعلية أو متوقعة للمتغيرات المستقلة.
- تفسير التغير في قيم المتغير التابع بدلالة التغير في قيم المتغيرات المستقلة من أجل إبداء رأي فني محايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية.

ثالثاً: أسلوب السلاسل الزمنية

يعتبر أسلوب السلاسل الزمنية من أهم الأساليب الإحصائية الحديثة التي يمكن من خلالها معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة مع الزمن مع تحديد الأسباب و النتائج وتفسير العلاقات المشاهدة بينها والتنبؤ بما سيحدث من تغير على قيم الظاهرة في المستقبل على ضوء ما حدث لها في الماضي.

1- تعريف السلاسل الزمنية وأهدافها

هناك عدة تعاريف نذكر منها: "مجموعة من القيم المتتالية والمنظمة خلال فترة زمنية معينة، وهذه المشاهدات يتم تسجيلها خلال هذه الفترة حسب تواريخ متتالية وعادة ما تكون هذه الفترات الزمنية متساوية" (بولحبال، 2010/2009، صفحة 102).

وتعرف أيضا بأنها: "البيانات الإحصائية التي أخذت أو سجلت عن ظاهرة ما خلال فترات زمنية متتالية، والتي قد تكون دقيقة أو ساعة أو يوم أو أسبوع أو شهر أو سنة أو أكثر" (رشيد، 2008، صفحة 273).

أما من الناحية الرياضية فتعرف السلسلة الزمنية "بالقيم y_1, y_2, \dots, y_n ، حيث أن y_1 تعني قيمة المشاهدة التي وقعت في الزمن t_1 و y_2 تعني قيمة المشاهدة التي وقعت في الزمن t_2 أي أن y دالة في t ونرمز لذلك بالرمز $y = f(t)$ " (حجاز، 2019/2018، صفحة 183).

أما إذا كانت هناك متغيرات توضيحية أخرى أي عوامل أخرى إلى جانب الزمن تؤثر على الظاهرة y ، فتستخدم العلاقة الرياضية التالية (عميرش، 2017/2016، صفحة 42):

$$y = f(t, x_1, x_2, \dots, x_n)$$

ومن بين أهم أهداف السلسلة الزمنية ما يلي (سعودي، 2011/2010، صفحة 159):

- الحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة للعملية التي تنتج منها السلسلة الزمنية.
- استخدام النتائج المتحصل عليها للتنبؤ بسلوك السلسلة في المستقبل اعتمادا على معلومات سابقة.
- التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية بفحص ما يمكن حدوثه عند تغيير بعض معالم النموذج.

2- مكونات السلاسل الزمنية

تتكون السلسلة الزمنية من أربعة مكونات أساسية التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها من أجل القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية (شيخي، 2011، صفحة 196)، وهي كالتالي:

◀ الاتجاه العام (T):

هو النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء كان هذا التطور يميل موجب أو سالب، إلا أن هذا التطور لا يلاحظ في الفترات القصيرة، بينما يكون واضحا في الفترات الطويلة ويرمز له

بالرمز T_t ، تكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يحدد خاصيتها أو سمتها الرئيسية (شيخي، 2011، صفحة 196).

◀ التغيرات الموسمية (S):

هي التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة، كشهر معين من السنة أو يوم معين أو ساعة معينة، أي عبارة عن تقلبات تتكرر على نفس الوتيرة كل سنة (مخرمش، 2005-2006، صفحة 22).

◀ التغيرات الدورية (C):

هي تغيرات تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتم في فترات أطول نسبيا من الفترات الموسمية، مقارنة بالتغيرات الموسمية فإن طول الفترة الزمنية غير معلوم و إنما يتراوح عادة بين ثلاث سنوات إلى عشر سنوات، وبالتالي يصعب معرفة التقلبات الدورية ومقاديرها لأنها تختلف اختلافا كبيرا من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو اتساع تقلباتها و مداها (شيخي، 2011، صفحة 197).

◀ التغيرات العشوائية (I):

هي التغيرات التي تحدث نتيجة حوادث فجائية غير متوقعة مثل الفيضانات والأعاصير والحروب.... الخ (الصيد، ربيع، و سمر، 2007-2008، صفحة 48)، التي لا يمكن التنبؤ بها أو تحديد حجمها، نظرا لعشوائيتها، عموما تصف هذه التغيرات ما تبقى من العوامل التي لم تدخل في العناصر السابقة للسلسلة الزمنية (براهيمي، 2015/2016، صفحة 26).

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يحظى الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين لأنه هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار، حيث يعبر عن كيفية استخدام واستغلال المؤسسة لمواردها المالية بطريقة تجعلها متمكنة من تحقيق أهدافها، ويعتبر واحد من أهم محاور الأداء بشكل عام، لاعتباره الداعم الأساسي لمختلف الأعمال التي تقوم بها المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى لأنه يرتكز على استخدام مجموعة من النسب المالية لقياسه وتقييمه، لذا تسعى المؤسسات على الرفع من مستوى أدائها والبحث على طرق لتحسينه.

لذا فإن التطرق إلى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والمفاهيم الأساسية المرتبطة به يعد أساسيا للإحاطة بجميع جوانبه، وعلى هذا الأساس سيتم عرض هذا المبحث في ثلاث مطالب.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يبرز هذا المطلب نظرة حول الأداء والأداء المالي، بالإضافة إلى الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية.

أولاً: مفهوم الأداء

1- تعريف الأداء

يعرف الأداء على أنه: "تلك النتائج المرغوب بها والتي تسعى المؤسسة لتحقيقها" (ناظم، 2009، صفحة 131).

أصل كلمة الأداء يقابل "اللفظة اللاتينية **PERFORMARE** التي تعنى إعطاء كلية الشكل لشيء ما. وبعدها اشتقت اللفظة الإنجليزية **PERFORMANCE** والتي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه" (khemkhem, 1976, p. 310).

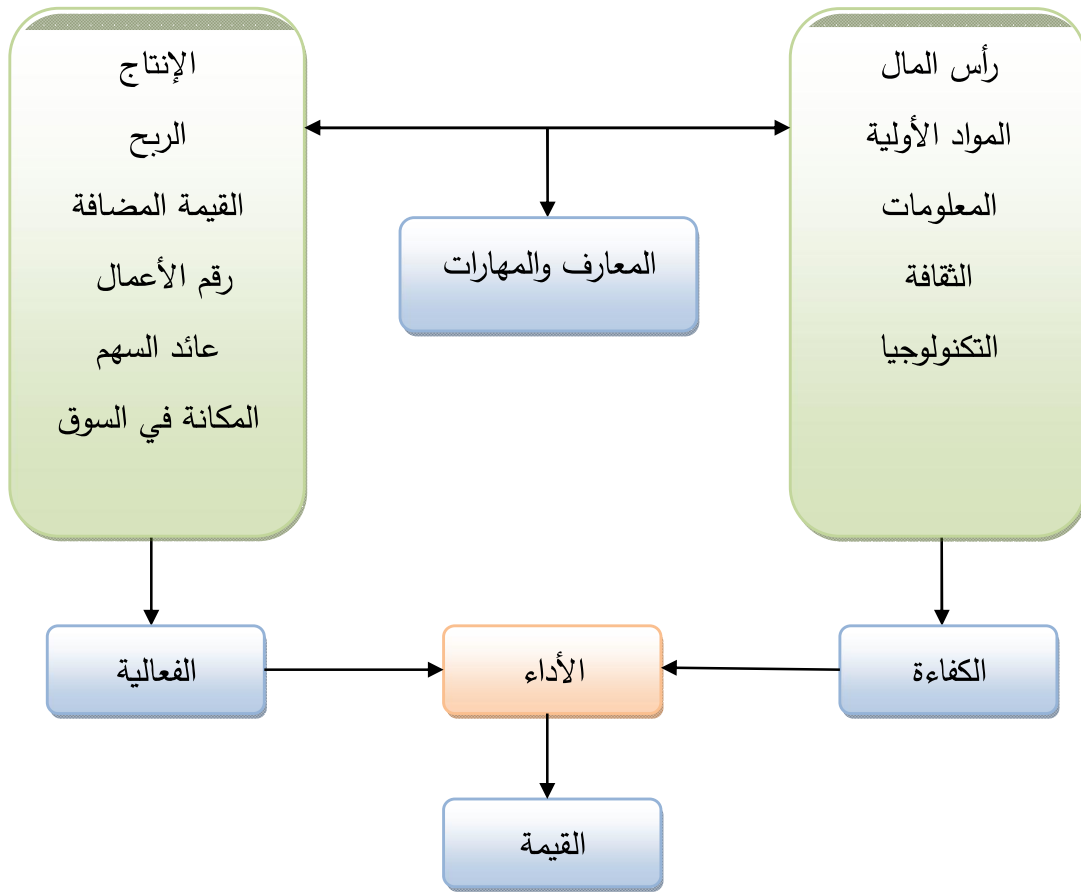
ويعرف الأداء بأنه: "النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح المؤسسة، واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة، وفشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها المؤسسة، وفق لمتطلبات نشاطاتها وفي ضوء الأهداف طويلة الأمد (بومجان، 2015/2014، صفحة 45).

كما يعرف على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها" (الشيخ ا.، 2010/2009، صفحة 218).

كما عرف الأداء بأنه: "يتجسد في قدرة المؤسسة على تنفيذ إستراتيجيتها وتمكنها من مواجهة القوى التنافسية، أي قدرة المؤسسة في الاستمرار بالشكل المرغوب فيه في سوق تنافسية متطورة وهذا ما يتطلب في آن واحد، الكفاءة والفعالية" (مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، 2001، صفحة 87).

وهو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية



المصدر: (مزهودة، مقارنة الأداء الإستراتيجية، 2005، صفحة 487)

ويقصد ب:

❖ **الكفاءة:** يعني هذا المصطلح فعل أشياء على نحو صحيح، أي الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة المتاحة أو مدخلات النظام لتحقيق الأهداف (عدون و الواحد، 2010، صفحة 13)، كما يمكن القول أن الكفاءة هي الانتفاع من الموارد المادية والبشرية المتاحة بأقل تكلفة ممكنة (بورقبة، 2011/2010، صفحة 38).

❖ **الفعالية:** مصطلح يستخدم عندما يتعلق الأمر بمخرجات المؤسسة، فهي تعني قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف (عدون و الواحد، 2010، صفحة 14)، من خلال زيادة حجم المبيعات، وتحقيق رضا العاملين داخل المؤسسة، وتنمية الموارد البشرية ونمو الربحية، كما أنها ترتبط بمدى تحقق المؤسسة لأهدافها (برحومة، 2008، صفحة 57).

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن الأداء هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال الاستغلال العقلاني والكامل لجميع مواردها المتاحة.

2- أنواع الأداء

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء ننقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة، وتحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة. كل معيار على حدة يقدم مجموعة من أنواع الأداءات في المؤسسة.

2-1- حسب معيار المصدر: وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي (عشي، 2002/2001، صفحة 17):

2-1-1- الأداء الداخلي: ويطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

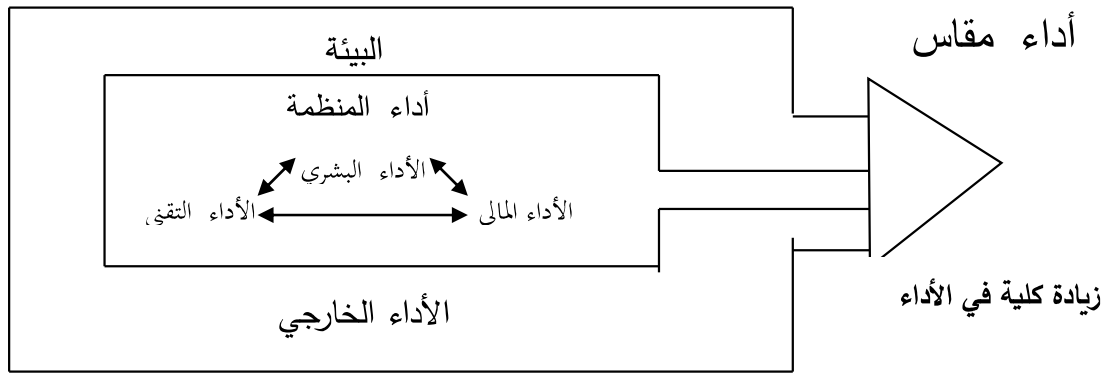
- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

- **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2-1-2- الأداء الخارجي: هو «الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة»، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده. فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تحصل عليها المؤسسة.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها ولعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل. ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي :

الشكل رقم (02): أنواع الأداء



المصدر: (ديجي، 2013/2012، صفحة 55)

2-2-2- حسب معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المؤسسة إلى أداء كلي وأداء جزئي.

2-2-2-1- الأداء الكلي: هو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر و الوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها (مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، 2001، صفحة 89)، ومن خلال الأداء الكلي يمكن الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها الخاصة كالاستمرارية والنمو والربحية (مومن، 2012/2011، صفحة 53).

2-2-2-2- الأداء الجزئي: وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة والذي يقسم بدوره إلى عدة أنواع تبعا للمعايير المستخدمة وكمثال على ذلك نذكر التقسيم تبعا للوظيفة حيث يصبح لدينا: أداء وظيفة الموارد البشرية، أداء الوظيفة المالية، ووظيفة الإنتاج..... الخ (حجازي و معاليم، 2012، صفحة 104).

2-2-3- حسب المعيار الوظيفي: حسب هذا المعيار يقسم الأداء حسب وظائف المؤسسة الاقتصادية التي يمكن حصرها في الوظائف التالية: وظيفة المالية، ووظيفة الإنتاج، ووظيفة الأفراد، ووظيفة التسويق، ووظيفة التموين، ووظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية.

2-3-1- أداء الوظيفة المالية: و يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة (نوبلي، 2015/2014، صفحة 146)، فالأداء المالي يتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي، وبناء هيكل مالي فعال (سليمانى، 2006-2007، صفحة 118).

2-3-2- أداء وظيفة الإنتاج: يتمثل الأداء الإنتاجي في مدى كفاءة وفعالية وظيفة الإنتاج أي مدى بلوغها لأهدافها، من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها الإنتاجية، ويتحقق عندما تتمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بالمؤسسات الأخرى من خلال إنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة، تسمح لها بالمنافسة وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات (سليمانى، 2006-2007، صفحة 119).

2-3-3- أداء وظيفة الأفراد: يلعب المورد البشري دورا هاما في تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو أهداف المؤسسة، فببقاءها واستمرارها مرهون بأداء العامل البشري فيها الذي يبنى على الكفاءات واختيار ذوي المهارات العالية، حيث أن فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان والوقت المناسبين (سليمانى، 2006-2007، صفحة 119).

2-3-4- أداء وظيفة التسويق: ويعرف بأنه "نشاط شمولي مستمر يعكس مدى قدرة المؤسسة في استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير تضعها المؤسسة في ضوء أهدافها المستقبلية" (بكوش ك.، 2013، صفحة 41)، ويتحدد هذا الأداء من خلال قدرته على تحسين المبيعات و مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق منها: الحصة السوقية، رضا العملاء، بناء علامة ذات سمعة جيدة لدى المستهلكين..... (مزغيش، 2011/2012، صفحة 25).

2-3-5- أداء وظيفة التمويل: يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين، والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين (بكوش ل.، 2016/2017، صفحة 15).

2-3-6- أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن دراسته بدراسة المؤشرات التالية (عشي، 2001/2002، صفحة 20):

- الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد.
- وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.

▪ نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.

▪ التنوع وقدرة المؤسسة على إرسال منتوجات جديدة.

▪ درجة التحديث ومواكبة التطور.

2-3-7- أداء وظيفة العلاقات العمومية: يتجسد هذا الأداء في قدرة المؤسسة على حسن تسيير علاقاتها مع مختلف الأطراف الفعالة معها وإرضائهم كالمساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين، وأخيرا الدولة (نوبلي، 2015/2014، صفحة 146). وهو بالنسبة ل (بكوش ل.، 2017/2016، صفحة 15):

• المساهمين: الحصول على عائد مرتفع واستقرار في الأرباح الموزعة.

• الموظفين: هو توفير جو عمل ملائم.

• الموردين: احترام المؤسسة آجال التسديد والاستمرار في التعامل.

• العملاء: هو الحصول على منتجات في الأجل المناسبة وبجودة عالية.

2-4- حسب معيار الطبيعة: تبعا لهذا المعيار تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية، وأهداف سياسية... فإنه يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي.

2-4-1- الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي "المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية...) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا...)". (بكوش ل.، 2017/2016، صفحة 16).

2-4-2- الأداء الاجتماعي: في حقيقة الأمر، الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا، وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا. وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع الأهداف الاقتصادية لأن « الاجتماع مشروط بالاقتصاد»، فلا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي، والمؤسسة الناجحة هي التي تعرف كيفية الوصول إلى تحقيق أكبر مستوى من النوعين معا (عشي، 2002/2001، صفحة 22).

2-4-3- الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجياً عندما تكون قادرة على تحقيق ما قامت بالتخطيط له من أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين (عشي، 2002/2001، صفحة 22).

2-4-4- الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في تحقيق المؤسسة أهدافها السياسية التي قد تحصل بها على مزايا عديدة (بكوش ل.، 2016/2017، صفحة 16).

3-العوامل المؤثرة في الأداء

إن أداء المؤسسة باعتباره أحد المكونات الأساسية لنشاطها ليس بمعزل عن مختلف المتغيرات، بل يؤثر ويتأثر بها، أهمها:

3-1- العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء: تتمثل في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على أدائها، ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة آثارها الإيجابية أو التقليل من آثارها السلبية. تتميز هذه العوامل بكثرتها وبالتالي صعوبة حصرها، التداخل فيما بينها، التفاوت من حيث درجة تأثيرها والتحكم فيها، ونتيجة لذلك تم تجميعها في مجموعتين رئيسيتين هما (مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، 2001، الصفحات 93-94):

3-1-1- العوامل التقنية: وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة، وتضم على الخصوص ما يلي:

✓ نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات.

✓ نسبة الاعتماد على الآلات مقارنة بعدد العمال.

✓ الموقع الجغرافي للمؤسسة وتصميمها للمؤسسة من حيث المخازن، الورشات، والتجهيزات والآلات.

✓ نوعية المنتج، شكله، الغلاف.

✓ مدى توافق منتجات المؤسسة مع رغبات المستهلكين.

✓ التناسب بين طاقتي الإنتاج والتخزين في المؤسسة.

✓ نوعية المواد المستعملة في عملية الإنتاج.

✓ مستويات الأسعار.

✓ الموقع الجغرافي للمؤسسة.

3-1-2- العوامل البشرية: وهي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة، وتضم على الخصوص:

✓ التركيبة البشرية من حيث السن والجنس.

✓ مستوى تأهيل أفراد المؤسسة ومدى التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة.

✓ أنظمة المكافآت والحوافز.

✓ العلاقة بين العمال والإدارة.

✓ نوعية المعلومات.

3-2- العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء: تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق التحكم، وبالتالي فإن آثارها قد تكون في شكل فرص يسمح استغلالها بتحسين الأداء، وقد تكون خطرا يؤثر سلبا على أداء المؤسسة، مما يستدعي ضرورة التكيف معها لتخفيف آثارها، خاصة إذا تميزت بعدم الثبات والتعقيد. وتنقسم إلى: عوامل اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية، سياسية وقانونية تتفاوت في درجة تأثيرها على أداء المؤسسة (بريش و يحيوي، 2011، صفحة 298).

والتي تتمثل في (عشي، 2001/2002، صفحة 25):

3-2-1- عوامل اقتصادية: تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظروف الاقتصادية كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي، كذلك هيكل الأسواق والمنافسين.

3-2-2- عوامل اجتماعية: تتمثل في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات، ومن هذه العوامل نذكر النمو الديمغرافي، فئات العمر، الأقسام الاجتماعية.

3-2-3- عوامل تكنولوجية: تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج.

3-2-3- عوامل سياسية وقانونية: هي عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها، تتجلى عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم السائد، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، المراسيم، القرارات... وكل العوامل السالفة الذكر قد تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها.

ثانياً: مفهوم الأداء المالي

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء في المؤسسة وتغطية بعض جوانبه، يتوجب علينا التطرق إلى مفهوم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية.

1- تعريف الأداء المالي وخصائصه

يمثل الأداء المالي "المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، كما يعبر عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها هذه المؤسسات" (الخطيب م.، 2010، صفحة 45).

ويعرف الأداء المالي بأنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية" (دادان و حفصي، 2014، صفحة 24).

ويعرف أيضا على أنه: "مدى نجاح المؤسسة على الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية، من أجل تحقيق الأهداف المحددة من طرف الإدارة" (عباسي، 2012/2011، صفحة 61). كما يعرف الأداء المالي أيضا ب: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و القصير من أجل تشكيل الثروة" (دادان و كاماسي، 2005، صفحة 304). وأيضا يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية (بن خليفة، 2013/2012، صفحة 64):

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاز السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح.
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

وبالتالي يمكن القول بأن الأداء المالي: هو عبارة عن وسيلة تمكن من قدرة ونجاح المؤسسة الاقتصادية على الاستخدام الجيد لمواردها المالية المتاحة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

وعليه فإن الأداء المالي يتسم ب (نوبلي، 2015/2014، صفحة 50):

✓ الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة للوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية.

✓ الأداء المالي أداة تحفيز العاملين والإدارة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته.

✓ الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف.

✓ الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه نحو الاستثمار في المؤسسة.

✓ الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

2- أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالحة للمستخدمين (جودي، 2015/2014، صفحة 92).

كما تتبع أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة (الخطيب م، 2010، الصفحات 46-47).

بالإضافة إلى ما سبق، فإن للأداء المالي أهمية تتمثل في (ناظم، 2009، صفحة 140):

- تعتمد الرؤية المستقبلية للمؤسسة على العوائد المتوقع تحقيقها من أدائها المستقبلي وهذا يعني أهمية الاهتمام بالأداء المالي وطرائق قياسه.
- يقدم الأداء المالي مفهوماً وأدوات قياس رئيسة ومهمة في تنفيذ الإجراءات وصياغة الخطط التي تدعم عمليات ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الفاعلية في إنجاز الأهداف.
- يسهم قياس الأداء المالي في تحديد مواقع القوة والضعف التي تعاني منها المؤسسة، وهذا يساعد كثيرا على اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة هذه الانحرافات.
- يساعد في معرفة درجة النمو التي تحققها المؤسسة باتجاه إنجاز أهدافها بنوعيتها القصيرة والبعيدة الأجل.
- يعد الأداء المالي الأداة المهمة للكشف عن الميزة التنافسية التي يمكن أن تعمل على أساسها المؤسسة.

3- العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة على عوامل داخلية وأخرى خارجية:

3-1- العوامل الداخلية (الخطيب م.، 2007، الصفحات 40-42):

تتلخص العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي بالتالي:

- ❖ **الهيكل التنظيمي:** يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.
- ❖ **المناخ التنظيمي:** يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.
- ❖ **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات الحديثة التي تساعد على تحقيق الأهداف المسطرة، كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكنولوجيا الإنتاج المستمر وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، لذا وجب عليها الاهتمام بصفة خاصة بالعمل على الاستفادة من التكنولوجيا المستخدمة والمنسجمة مع أهدافها، وذلك عن طريق التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء المالي.
- ❖ **الحجم:** يعتبر من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا، فكبر حجمها يشكل عائقا للأداء المالي، لأنه في هذه الحالة تصبح عملية الإدارة أكثر تعقيدا وبالتالي يصبح أداؤها أقل فاعلية، ويؤثر إيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة مما يسمح بنشر معلومات حول البيانات المالية بأقل سعر المعلومة للوحدة الواحدة.

3-2 - العوامل الخارجية:

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية مرتبطة بالمحيط الخارجي وعموما تتمثل أهمها في

(نوبلي، 2015/2014، الصفحات 152-153):

❖ **السوق:** يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم به المؤسسة من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي أما في الحالة العكسية إلى انخفاض في الإيرادات مما سيؤثر بطريقة سلبية على الأداء المالي وبالتالي تراجعها.

❖ **المنافسة:** تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فقد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يضعف.

❖ **الأوضاع الاقتصادية:** تعد الأوضاع الاقتصادية العامة من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية في حالة وجود أزمات اقتصادية أو حالات التضخم مما يؤدي إلى ضعف الأداء المالي، أو بطريقة إيجابية في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي.

ثالثا: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

إن التطرق إلى تقييم الأداء المالي يستلزم الإشارة إلى الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية تحقيقها، وتتمثل هذه الأهداف في:

1- **السيولة واليسر المالي:** ويقصد بالسيولة "قدرة المؤسسة على توفير النقد لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة وغير المتوقعة في مواعيدها بكلفة مناسبة وبدون خسائر ومواجهة الظروف الطارئة من خلال الحصول على الإيرادات نتيجة للنشاط الطبيعي للمؤسسة (بزقاري، 2010/2011، صفحة 8)"، وتعرف السيولة على أنها عنصر من عناصر رأس المال تتمثل في سهولة التحول من حالة إلى أخرى وأن السيولة المالية هي "انعكاس لقدرة الإدارة على تحويل أي استخدام للأموال إلى مال حاضر بأدنى خسارة ممكنة وفي أقصر وقت متاح وبأيسر جهد" (جمعة، 2000، صفحة 189).

تقيس السيولة، بالنسبة للمؤسسة، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة -المخزونات والقيم القابلة للتحقيق- إلى أموال متاحة.

أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة، ويتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالافتراض الطويل والمتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة (عشي، 2001/2002، صفحة 36).

2-التوازن المالي: يظهر التوازن المالي كهدف محدد في حياة المؤسسة لأنه يمس باستقرارها المالي، و التوازن المالي يعرف من خلال المقارنة بين الموارد المالية في الميزانية من جهة و استعملاتها من جهة أخرى، و لكي تكون المؤسسة في حالة توازن مالي يكفي أن تمول موجوداتها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة، و تمول عناصر موجوداتها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل.

ويظهر التوازن المالي كهدف محدد في حياة المؤسسة، يتكيف تحقيقه على الدوام مع بقاء واستمرار المؤسسة كالاتي (جمعة، 2000، صفحة 259):

- يسمح لها بتأمين تمويل احتياجات الاستثمار الثابت والجاري بأموال طويلة الأجل.
- يبدو كضمان لسداد الديون في الأجل القصير ويحمي بطريقة تلقائية من خطر العسر المالي.
- يكشف تحليله عن درجة الاستقلال المالي تجاه الغير(بصفة خاصة دائني المؤسسة) سيادة المؤسسة فيما يتعلق بممارسة السلطة.
- يؤدي تحقيقه المتكافئ إلى تخفيف الخطر المالي.
- يمثل مقياسه "صافي رأس المال العامل" ضمانا لتمويل احتياجات التشغيل ولسداد الديون في الأجل القصير، ومن ثم يكشف هذا المفهوم عن طبيعته التكتيكية والعملية معا.

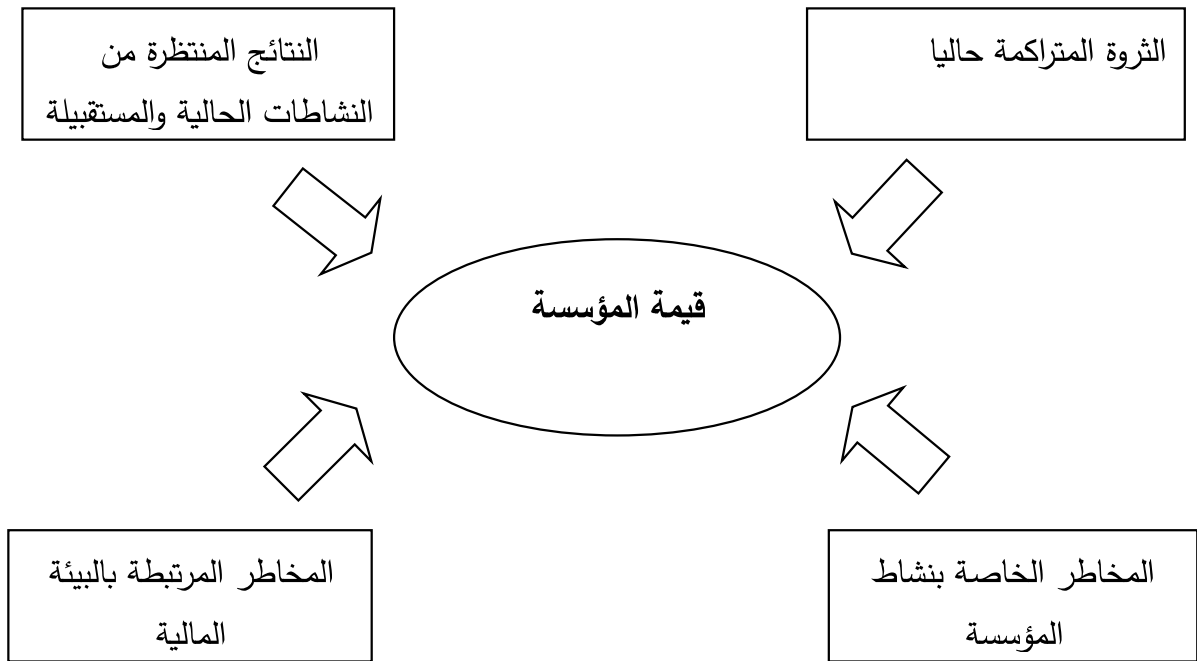
3-المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة ويرى **PETER DRUKER** بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وهي: الإنتاجية المردودية، الموارد المالية والفيزيائية، حصة السوق، أداء المسيرين، الأفراد، المسؤولية الاجتماعية،

والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة. و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المالي الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية (عشي، 2001/2002، صفحة 37).

4- تعظيم القيمة المضافة للمؤسسة: تزداد قيمة المؤسسة كلما تمكنت من تحقيق نتائج محاسبية بشكل مستمر بحيث تتراكم النتائج وتكون فوائض مالية موجبة تشكل ما يسمى بثروة المؤسسة، ولا يكفي أن تحقق المؤسسة نتائج موجبة حالياً بل يجب أن تسعى إلى تحقيق نتائج في المستقبل من خلال دراسة المردودية المستقبلية وتحديد الجدوى من المشاريع الاستثمارية في المستقبل ومن ثم يمكن توقع حجم الثروة من خلال النتائج المحققة في الماضي والحاضر من خلال ما يعرف بالقيمة الحالية للمؤسسة (بن ساسي و قرشي، 2006، صفحة 39).

والشكل التالي يوضح أهم العوامل المحددة لقيمة المؤسسة:

الشكل رقم (03): العوامل المحددة لقيمة المؤسسة



المصدر: (بن ساسي و قرشي، 2006، صفحة 40).

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

بعد معرفة مفهوم الأداء والأداء المالي سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم تقييم الأداء المالي و أهميته وأهدافه.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي يعني "تقديم حكماً ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة. ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً (جمعة، 2000، صفحة 38)"، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف ع أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:

1- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.

2- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

ثانياً: أهمية تقييم الأداء المالي

حظيت عملية تقييم الأداء المالي بأهمية بالغة في مختلف الدراسات والأبحاث لأنه يلامس الوترين الحساسين في المؤسسة، فهو من جهة يساهم في التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة، ومن جهة أخرى يساهم في التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، ناهيك عن ذلك فهو يتناول مختلف الأنشطة في المؤسسة والتأكد من سيرها، يستمد تقييم الأداء المالي أهميته من الفوائد التي يوفرها للمؤسسة الاقتصادية والمتمثلة في (نوبلي، 2014/2015، الصفحات 164-165):

- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات.
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التكاليف.
- يعتبر من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للهيئات القائمة عليها.
- توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع الأنشطة والمستويات.
- تفيد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى الذي ساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات.
- تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التنسيق فيما بينها.

ثالثاً: أهداف تقييم الأداء المالي

تسعى المؤسسات من خلال تقييم أدائها المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها (جودي، 2015/2014، الصفحات 93-94):

✓ متابعة مدى تنفيذ المؤسسة لأهدافها المالية المحددة، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن الأداء المالي من جهة، ومن جهة أخرى بالاعتماد على الخطة المالية المحددة من طرف المؤسسة.

✓ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المالي، وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلافي الأخطاء مستقبلاً.

✓ تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة المالي للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، تساهم في اتخاذ مختلف القرارات وخاصة المالية منها.

✓ يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة المالي وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

✓ يساعد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وخاصة المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.

✓ معرفة هل حجم الاستثمار في أصول المؤسسة أو في فقراتها الرئيسية (كالنقد والحسابات المدينة والمخزون السلعي والأصول الثابتة) مناسباً ومتوازياً مع النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلاً بالمبيعات، أو أن الاستثمار يزيد أو يقل عن مستوى النشاط التشغيلي.

✓ التأكد من استخدام واستغلال الموارد المالية المتاحة والمتوفرة تحت تصرف المؤسسة أفضل استخدام ووفق الأهداف المخططة.

المطلب الثالث: متطلبات وخطوات تقييم الأداء المالي

أولاً: متطلبات تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء بعض المتطلبات الأساسية التي من شأنها الارتقاء بدرجة التقويم إلى مستوى من الدقة والموثوقية الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات و تحديد المسؤوليات والارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة، ومن هذه المتطلبات نذكر ما يلي (زاية، 2017-2018، صفحة 86):

- 1- أن يكون الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية واضحا تتحدث فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تدخل بينها.
- 2- أن تكون أهداف الخطة الإنتاجية بينة واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ، و لا يتم ذلك دون دراسة لهذه الأهداف، دراسة مستفيضة ومناقشتها مع كل المستويات داخل الوحدة الاقتصادية لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح المطلوب والإمكانات المتاحة للتنفيذ.
- 3- أن يتوفر للوحدة الاقتصادية مالكا متمرسا في عملية تقييم الأداء متفهما لدوره عازفا بطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية قادرا على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقييمية بشكل صحيح.
- 4- أن يتوفر للوحدة الاقتصادية نظاما متكاملا وفعالا للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنظمة تساعد المسؤولين في الإدارات على اختلاف مستوياتها من اتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء وتقادي الخسائر في العملية الإنتاجية.
- 5- أن تكون الإجراءات والآليات الموضوعية لمسار عمليات تقييم الأداء بين الإدارات المسؤولة عن تقييم الأداء في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة ومتناسقة ابتداء من الإدارة في مركز المسؤولية وصعودا إلى الوزارة وبالعكس، وإلا تعرقلت العمليات التقييمية والتصحيحية للأداء في هذا المستوى أو ذاك وضاعت الجدية المطلوبة من اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية تقييم الأداء.
- 6- وجود نظام حوافز فعال، بحيث يحقق هذا النظام رابطا متينا بين الأهداف المنجزة فعلا وبين المخطط منها.

ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي

إن تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية يعد وسيلة ضرورية لتحسينه، من خلال مختلف المعلومات التي يقوم بتوفيرها حول تحليل الأداء والانحرافات المنبثقة منه و كيفية تصحيحها وتجنبها مستقبلا، وحتى يتسنى للمؤسسة الاستفادة من فوائده لابد لها وأن تقوم بعملية تقييم الأداء المالي وفق منهجية محددة لتضمن فعاليتها، وعلى العموم فإنه يوجد اتفاق ملحوظ بين الكثير من الأبحاث حول خطوات التقييم كما يلي (نوبلي، 2015/2014، الصفحات 165-166):

- 1- **تحديد معايير الأداء:** ويقصد بتحديد معايير الأداء تحديد أداء معياري (مقدر) يمثل الهدف المرجو تحقيقه، حيث يمكن من المقارنة بالأداء الفعلي وتحديد الانحرافات الموجودة، هذه الخطوة تعد بمثابة الحجر الأساس في عملية تقييم الأداء المالي، فغيابها يجعل من عملية التقييم لا معنى لها.
- 2- **قياس الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات:** بعد تحديد معايير الأداء المتوقع، تأتي هذه الخطوة والتي تتجلى في الحصول على مختلف المعلومات المالية من الكشوف المالية والتقارير السنوية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة، ثم قياس الأداء المالي الفعلي من خلالها وفق مؤشرات ومقاييس محددة سلفاً، ومن ثم مقارنة الأداء المالي الفعلي بالأداء المعياري وتحديد مختلف الانحرافات والفروقات إن وجدت.
- 3- **تقييم الأداء وتحليل الانحرافات:** يقصد بتقييم الأداء إجراء عملية تحليل دقيق له، وعليه يتم بهذه الخطوة تحليل دقيق لمخرجات القياس والبحث في مسببات الانحرافات هل كان سببها قصور من طرف العمال، الموردین أو قصور في القياس وقد يكون قصور في تحديد الأداء المعياري الذي يكون غير واقعي الخ، وتحديد درجة الانحراف (انحراف خطير أو انحراف سطحي أو....الخ).
- 4- **تصحيح الانحرافات:** في الأخير تأتي هذه الخطوة على ضوء ما تم في الخطوات السابقة، هنا يتم وضع التوصيات والاقتراحات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لأهداف المؤسسة وخططها من أجل القضاء على هذه الفروقات، وهنا يتجلى الدور الكبير والفعال لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرسومة لها.

المبحث الثالث: استخدام أساليب إجراءات الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي

يعد أسلوب الفحص التحليلي من الأساليب الحديثة والتي ظهرت في السنوات الأخيرة في مجال مراجعة القوائم المالية، وقد ظهرت توجهات عديدة من قبل جهات مهنية في استخدام أساليب التحليل المتمثلة في تحليل النسب ودراسة الاتجاهات فضلا عن الأساليب الأخرى المتمثلة في تحليل الانحدار وتحليل السلاسل الزمنية، واستخدام هذه الأساليب يعد تطورا نوعيا لمهنة المراجعة، ولإبراز الدور الذي يلعبه الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية سوف نقوم عرض كل أسلوب على حدى من خلال المطالب الثلاثة الآتية.

المطلب الأول: إجراءات الفحص التحليلي كوسيلة لتحسين الأداء المالي

تهتم إجراءات الفحص التحليلي بنوعية وخطوات العمل وكذلك الأهداف التي يجب تحقيقها، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى العوامل الواجب مراعاتها عند تخطيط وتنفيذ إجراءات الفحص التحليلي ودورها في تحسين الأداء المالي.

أولاً: العوامل الواجب مراعاتها عند تخطيط وتنفيذ إجراءات الفحص التحليلي

يوجد مجموعة من العوامل ينبغي على المراجع مراعاتها عند قيامه بتخطيط وتطبيق إجراءات الفحص التحليلي في المراجعة، وذلك من أجل ضمان نجاح وسلامة نتائجها ورفع من الأداء المالي في المؤسسة محل المراجعة، وتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1. مراجعة أولية شاملة:

يقوم المراجع بإجراء اختبار عام للبيانات المالية قبل البدء بإجراءات الفحص التحليلي في المراجعة، وذلك من أجل ملاحظة أية أمور ظهرت معه أثناء الفحص الأولي، الأمر الذي يمكنه من استخدام المؤشرات المالية كتحليل أولي للأداء المالي للمؤسسة (أبو شرح، 2012، صفحة 22).

2. النسب المالية:

هي مجرد أدوات، وهي ليست أكثر من علاقات صيغة على شكل نسب أو عدد من المرات أو غيرها، وحتى تكون ذات جدوى لا بد من المقارنة مع (الهندي، 2016، صفحة 22):

- النسب للسنوات السابقة.
- النسب المتوقعة كما في الموازنات.

- الأجزاء المختلفة للنشاط.

- المنشآت الأخرى والصناعة.

3. الحاجة إلى ربط النسب ببعضها:

النسب المالية يجب أن لا تؤخذ بشكل منعزل عن بعضها، مثلا نسب السيولة يجب أن تفسر في ضوء أو ضمن إطار نسب النشاط (الهندي، 2016، صفحة 22).

4. أخذ القدر الكافي من الحيطة عند تفسير نتائج التحليل:

إنه من المهم الانتباه إلى مدى استنباط الأدلة من إجراءات الفحص التحليلي و أن يكون المراجع قادرا على الحصول على أدلة تعزيزية تدعم نتائج التحليل، وقد يكون من الخطأ اعتبار الأرقام صحيحة بمجرد النظر إلى العلاقة بينهما فلا بد من الربط والمقارنات واستخدام الأدلة المعززة (أبو سنيده، 2015، صفحة 26).

ثانيا: أهمية إجراءات الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة

بشكل عام تساعد إجراءات الفحص التحليلي على رفع أدائها المالي كما يلي (براهيمي، 2016/2015، الصفحات 50-51):

✓ استخدام المعلومات المتوفرة لاتخاذ القرارات الاستثمارية:

إن الهدف الرئيسي لإجراءات الفحص التحليلي هو إنتاج وتوصيل معلومات تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والتي تهم المستثمرين.

فقد أصدر FASB بيان موضحا أن المعلومات تكون مفيدة إذا اتسعت بصفتين هما الملائمة والموثوقية.

✓ استخدام المعلومات في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية:

يحتاج متخذ القرار إلى تكوين صورة تاريخية عن التدفقات النقدية التي حدثت فعلا خلال الدورة السابقة، للتنبؤ بالصورة المستقبلية لها مع تحديد حجم و توقيت تلك التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة عدم التأكد (المخاطرة) المحيطة بها، ويهتم متخذ القرار بتقدير العائد النقدي المتوقع من استثماره وتقييم درجة المخاطرة المترتبة عن هذا الاستثمار، ومن الواضح أن حجم ونوعية ذلك العائد النقدي الذي يعود على المؤسسة يتوقف بشكل أساسي على إمكانيتها في تحقيق تدفقات نقدية في الفترات المقبلة.

✓ استخدام إجراءات الفحص التحليلي في تقدير السيولة والسير المالي:

تفيد أدوات إجراءات الفحص التحليلي في تحديد درجة السيولة والمرونة المالية والسير المالي عن طريق معرفة نتائج الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تقوم بها المؤسسة، الأمر الذي يفيد في تحليل مصادر الأموال واستخداماتها انطلاقاً من القوائم المالية الأساسية.

المطلب الثاني: تحسين الأداء المالي باستخدام أسلوب التحليل المالي

يعد التحليل المالي من الموضوعات المهمة في الإدارة المالية، كونه يمثل من جانب مرحلة تمهيدية للتخطيط المالي، ومن جانب آخر تعد أساليبه وسيلة لتدعيم الأداء المالي للمؤسسات، وسنتطرق في هذا المطلب على أسلوبين من أساليبه ألا وهما النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، بالإضافة إلى دوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة.

أولاً: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

يستخدم المحلل المالي عدة أدوات من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من بينها التحليل المالي بواسطة النسب المالية، حيث يعتبر من أهم وأقدم وسائل التحليل في دراسة المركز المالي والائتماني للمؤسسات والحكم على نتائج الأعمال، ومن هنا سنقوم بالتطرق إلى أهم النسب المالية.

1- تعريف النسب المالية وأهميتها

1-1- تعريف النسب المالية:

هي العلاقة الكمية تبين عنصرين اقتصاديين تجمعهما علاقة ارتباط، وتتكون النسبة من بسط ومقام واللذان لا يتطوران دائماً في نفس الاتجاه، وعادة ما يتم التعبير عن العلاقة بينهما بنسبة مئوية (عميرش، 2017/2016، صفحة 30).

1-2- أهمية النسب المالية:

تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية (الخطيب م.، 2010، الصفحات 54-55):

- تحديد مدى قدرة المؤسسات على مواجهة الالتزامات الجارية.
- قياس درجة نمو المؤسسة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية.
- قياس الفعالية الكلية للمؤسسة ومستوى أدائها.
- قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

2- مزايا التحليل بالنسب المالية:

يتميز التحليل بالنسب المالية بعدة خصائص، أهمها (بولحبال، 2010/2009، صفحة 76):

- إمكانية حسابها بسير وسهولة.
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة.
- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معنية مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية.
- تفسير القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض وقياس الوضع المالي للمؤسسة.
- تحديد مواطن الضعف في القوائم المالية.

3- أهم النسب المالية:

هناك العديد من التقسيمات للنسب المالية المتعلقة بإجراءات الفحص التحليلي والمتمثلة في:

3-1- نسب السيولة:

وهي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر، أي السهولة والسرعة في التحويل إلى نقد جاهز دون خسائر (الخطيب م.، 2010، صفحة 62).

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات و تحصيل الذمم بالدرجة الأولى.

ولقياس ذلك يقوم مراجع الحسابات باستعمال النسب التالية:

3-1-1- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):

تستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى قدرة الأصول المتداولة على مواجهة التزامات المؤسسة المتداولة، وتحسب

وفق العلاقة التالية (جربوع، 2000، صفحة 309):

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

- إذا كانت هذه النسبة < 1: معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها مواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل، أي أنها قادرة على الدفع.
- إذا كانت هذه النسبة > 1: المؤسسة في وضعية حرجة وبالتالي عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

3-1-2- نسبة السيولة السريعة (السيولة المختصرة):

تغير هذه النسبة أدق من النسبة الأولى، وهي التي تقيس مقدرة المؤسسة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون السلعي باعتباره أقل الأصول المتداولة قابلة للسيولة ويحتاج إلى وقت حتى يتحول إلى نقدية جاهزة (جربوع، 2000، صفحة 309).

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون السلعي / الخصوم المتداولة

تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحويل إلى نقدية لقياس درجة سيولة المؤسسة، ويرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المؤسسة بعض الصعوبات عند قيامها بتصريف المخزون، لذلك قد تقاس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على النقدية والأوراق المالية والذمم فقط (بولحبال، 2010/2009، صفحة 79).

3-1-3- نسبة السيولة الجاهزة (الحالية):

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها النقدية وشبه النقدية الموجودة تحت تصرفها فقط وذلك دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة إلا أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم المحققة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق وتحسب وفق العلاقة التالية (بولحبال، 2010/2009، صفحة 79):

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

- إذا كانت < 1: فهذا يعني تراجع نشاط المؤسسة، نقص تجديد الاستثمارات، فائض في النقديات غير مستغل وعرضة للتدهور في القيمة.

3-2-2- نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، ومن أهم هذه النسب ما يلي (اليمين، 2008-2009، صفحة 46):

3-2-1- معدل دوران مجموع الأصول:

يعد هذا المعدل شاملاً فهو يدل على مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، ويحسب وفق العلاقة التالية (اليمين، 2008-2009، صفحة 46):

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول}$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريباً من مستوى الطاقة الكاملة أما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفض مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

3-2-2- معدل دوران الأصول الثابتة:

تكمن أهمية هذا المعدل في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفعالية أدائها في استغلال و استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، وتحسب وفق العلاقة التالية (اليمين، 2008-2009، صفحة 47):

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة}$$

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتم بمقدار اقتصادي أمثل.

3-2-3- معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية (اليمين، 2008-2009، صفحة 48):

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وذلك تعظيم للأداء، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لأن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعفا في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا، أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة.

3-2-4- معدل دوران المخزون:

يقيس هذا المعدل عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات خلال السنة الواحدة، أي أنها تقيس عدد مرات البيع متوسط المخزون خلال العام، ويحسب وفق الطريقة التالية (جربوع، 2000، صفحة 313):

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون}$$

يبين معدل دوران المخزون ما إذا كان المخزون أقل أو أكثر مما يجب قياسا إلى حجم رقم الأعمال، فإذا كان هذا المعدل منخفض فإن ذلك يعني أن حركة المخزون بطيئة أو أن هناك ركود في البضاعة المخزنة وعدم

وجود طلب كاف عليها، أما ارتفاع هذا المعدل فيدل على زيادة نشاط و كفاءة المؤسسة، أو انخفاض حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة، إلا أن ارتفاع هذا المعدل يجب أن يؤخذ بحذر لأن ذلك قد يرجع إلى صغر حجم المخزون مما يعرض المؤسسة لبعض الصعوبات المرتبطة بعدم القدرة على تحقيق المبيعات المناسبة (بولحبال، 2010/2009، الصفحات 81-82).

يمكن حساب معدل دوران المخزون بالأيام، وهو ما يعرف بمتوسط فترة التخزين وفق العلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التخزين} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

يوضح هذا المعدل متوسط عدد الأيام التي تحتاجها الإدارة لتحويل المخزون إلى مبيعات، أي الفترة الممتدة من تاريخ تكوين المخزون إلى تاريخ بيعه، وكلما انخفضت هذه المدة كلما كان ذلك أفضل للمؤسسة لأن ذلك يساهم في تقليل تكاليف التخزين وتحسين سيولة المؤسسة، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناء على عوامل أخرى كتكاليف النقل (بولحبال، 2010/2009، صفحة 82).

3-2-5- معدل دوران المدينين:

يقيس هذا المعدل مقدرة المؤسسة على تحصيل ذممها، كما أنه يقيس مدى فاعلية سياسة الائتمان والتحصيل، ويحسب وفق العلاقة التالية (اليمين، 2008-2009، صفحة 50):

$$\text{معدل دوران المدينين} = \text{المبيعات الآجلة} / \text{متوسط حسابات المدينين}$$

يتم حساب هذا المعدل قبل طرح مخصص الديون المشكوك فيها وذلك حتى لا يعطي فكرة تحصيل جزء أكبر من الذمم المدينة والذي يمثل الديون المشكوك فيها، كما يفضل من الناحية النموذجية أن يكون رقم الأعمال الأجل داخل الرسم وذلك لتوحيد القياس من حيث الرسم.

إن ارتفاع هذا المعدل يعطي مؤشر على سرعة دوران الذمم المدينة (العملاء+أوراق القبض)، أي سرعة تحولها إلى نقدية وهو ما يدل على كفاءة قسم الائتمان بالمؤسسة وقدرته على توليد النقد المحقق من التحصيل الذي

يدعم ويغذي سيولة المؤسسة (بولحبال، 2010/2009، صفحة 82)، يتم التعرف على سيولة الذمم المدينة من خلال حساب متوسط فترة التحصيل، والذي يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الذمم المدينة}$$

نقيس هذه النسبة الفترة التي تستغرقها عملية تحصيل الذمم المدينة، أي الفترة الزمنية التي على المؤسسة انتظارها لحين قبض ثمن مبيعاتها الآجلة نقداً، وقد يكون انخفاض هذه النسبة دليل على كفاءة إدارة التحصيل ولكنه قد يدل أيضاً على إتباع سياسة ائتمانية متشددة (بولحبال، 2010/2009، صفحة 83).

3-2-6- معدل دوران الدائنين:

ويجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران المدينين مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات ويكون في صالح المؤسسة زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين، ويحسب وفق العلاقة التالية (شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، 2008، صفحة 209):

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{المشتريات الآجلة (الموردين + أوراق الدفع)}}{\text{متوسط حسابات الدائنين}}$$

ويستخدم هذا المعدل كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد التزاماتها التجارية القصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال الفترة المعنية، ويساعد في احتساب فترة دفع الذمم الدائنة بالأيام، وتسمى أيضاً فترة الائتمان لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تسديد ديونها التجارية (الشيخ ف.، 2008، صفحة 64).

$$\text{فترة الدفع} = 360 / \text{معدل دوران الذمم الدائنة}$$

3-2-7- معدل دوران صافي رأس المال العامل:

يوضح هذا المعدل ما إذا كانت المؤسسة متوسعة في نشاطها أو تحتفظ بأصول سائلة أكثر من حاجتها، ويحسب وفق العلاقة التالية (بولحبال، 2010/2009، صفحة 83):

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \text{صافي المبيعات} / \text{صافي رأس المال العامل}$$

3-3- نسب المديونية:

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل إجمالي أصولها، أي أنها مقياس لمقدار رأس المال الذي ساهم به أملاك المؤسسة مقارنة بالقروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول المؤسسة (جربوع، 2000، صفحة 310).

حيث تعتبر هذه النسب ذات أهمية للمقرضين والمستثمرين في أسهم المؤسسة والإدارة على السواء، ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فإنه يتم اللجوء إلى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق إلى أهمها:

3-3-1- نسبة التمويل الدائم:

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، وتحسب كما يلي (براهيمي، 2016/2015، صفحة 54):

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

تمكن هذه النسب معرفة ما إذا كان للمؤسسة رأس مال العامل الذي يمثل هامش أمان يبعدها عن المخاطر التي تنتج من جراء اللجوء إلى الديون.

إذا كانت هذه النسبة < 1 فإن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة.

3-3-2- نسبة التمويل الخاص (الذاتي):

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وتحسب كما يلي (براهيمي، 2016/2015، صفحة 55):

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأموال الثابتة

إذا كانت هذه النسبة موجبة يعني أن الأموال الخاصة تمول الأصول الثابتة.

3-3-3- نسبة الاستقلالية المالية:

توضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الديون باستخدام إجمالي الأموال الخاصة، أي تقيس مدى استقلالية المؤسسة عن دائئها، وهي تحسب بالعلاقة التالية (بولحبال، 2010/2009، صفحة 87):

نسبة الاستقلالية المالية = الأصول الخاصة / مجموع الديون

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي إلى درجة استقلالية المؤسسة إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع دائئها، أما إذا كانت هذه النسبة صغيرة فهذا يعني أن المؤسسة مثقلة بالديون مقارنة بأموالها الخاصة، وأنها لا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات قد تكون مرهقة.

3-3-4- نسبة قابلية التسديد:

وهي مقارنة مجموع الديون لموجودات المؤسسة فهي تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وتحسب بالعلاقة التالية (براهيمي، 2016/2015، صفحة 55):

نسبة قابلية التسديد = مجموع الأصول / مجموع الديون

يجب أن تكون هذه النسبة > 0.5 لأنها كلما كانت النسبة منخفضة كان الضمان أكبر لديون الغير.

3-4-4- نسب الربحية:

تعكس نسب الربحية أو ما يعرف بنسب المردودية نتائج النسب السابقة ، حيث أنها تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالاً أمثلاً لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسن أداء المؤسسة المالي، ويؤكد مدى قدرة الشركة على مواكبة النمو والتطور العالمي، وهي من أكثر الموضوعات التحليلية التي يهتم بها الأداء المالي في المؤسسات فتحقيقها يعني التحسن في الأداء المالي وتعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسات (الخطيب م.، 2010، الصفحات 59-60).

وفيما يلي أهم النسب المستخدمة:

3-4-4-1- نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح):

تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه المؤسسة مقابل كل دينار من المبيعات، ويختلف هامش الربح من قطاع إلى آخر بحسب نوعية النشاط ودرجة المنافسة أو الاحتكار الموجود في ذلك القطاع، وتحسب من خلال العلاقة التالية (درودي، 2014-2015، صفحة 64):

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{المبيعات}}$$

3-4-4-2- نسبة المردودية المالية (العائد على حق الملكية):

تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صاف، وتعد نسبة مهمة كون أحد أبرز أهداف التسيير المالي هو تعظيم ثروة المساهمين، وتحسب من خلال العلاقة التالية (درودي، 2014-2015، صفحة 64):

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

3-4-4-3- نسبة المردودية الاقتصادية (العائد على مجموع الأصول):

تقيس هذه النسبة مدى فعالية الأصول في إنتاج أرباح المؤسسة أو مقدرة الأصول على تحقيق الأرباح، وتحسب وفق العلاقة التالية (جربوع، 2000، صفحة 308):

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \text{صافي الدخل بعد الضريبة} / \text{مجموع الأصول}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن الإدارة تستخدم أصولها بكفاءة وفعالية.

ثانياً: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

التوازن المالي عبارة عن مقياس لمعرفة وضعية المؤسسة، لهذا يجب دراسة المؤشرات الخاصة بالتوازن المالي و المتمثلة في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل و الخزينة.

1- رأس المال العامل: يعرف على أنه الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة الذي يغطي به جزء من الأصول المتداولة، حيث يعتبر كتمويل جزء من دورة الاستغلال برأس مال ثابت، كما يعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة، و يحسب وفقاً لما يلي (نوبلي، 2015/2014، صفحة 112):

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = (\text{الأموال الدائمة}) - (\text{الأصول الثابتة})$$

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = (\text{الأصول المتداولة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل})$$

أو:

من العلاقة السابقة، يوجد ثلاث حالات تتمثل في (الزعر، 2011-2012، الصفحات 93-94):

- رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$: يشير إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، أي المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى التوازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

- رأس المال المالي الصافي معدوم $FR = 0$: أي أن الأموال الدائمة قادرة على تغطية الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق قروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل وهذه الحالة تعتبر أصعب وضعية للمؤسسة.
 - رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$: أي أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.
- ويمكن تقسيم رأس المال العامل إلى ثلاث أنواع، تحسب وفقا لما يلي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

2- الاحتياج في رأس المال العامل BFR : يمكن تعريف الاحتياج في رأس المال العامل بأنه إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء (-) السلفات المصرفية من جهة أخرى (شوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ، 2012 ، صفحة 119).

وينقسم احتياج رأس المال العامل إلى (بن ساسي و قرشي، 2006، صفحة 84):

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} : يمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال.

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex} : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال:

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g : و هو مجموع الرصيدين السابقين الذي يعبر عن مجموع احتياجات الاستغلال واحتياجات خارج الاستغلال.

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

ويترتب عن حساب احتياج رأس المال العامل ثلاث حالات متمثلة في:

- أ- احتياجات رأس المال العامل موجب $BFR > 0$: هذا يعني أن المؤسسة لم تستطع تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية، فلذا لابد لها والبحث عن موارد إضافية لمواجهة العجز.
- ب- احتياجات رأس المال العامل معدوم $BFR = 0$: فهنا الموارد تغطي الاحتياجات، أي المؤسسة متوازنة مالياً.

ت- احتياجات رأس المال العامل سالب $BFR < 0$: هذا يعني أن لدى المؤسسة فائض في الموارد.

3- الخزينة الصافية TN: تعد الخزينة من أهم المقاييس التي يتم بها قياس السيولة المالية في المؤسسة الاقتصادية، إذ تعبر عن القيم المالية السائلة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها اليومية، فهي تنتج إما عن طريق صافي القيم الجاهزة باستثناء السلفات المصرفية أو الفرق بين رأس المال العامل الصافي واحتياجات رأس المال العامل أي القيمة السائلة التي تبقى فعلاً تحت تصرف المؤسسة بطرح احتياجات رأس المال العامل من الهامش (نوبلي، 2014/2015، صفحة 116).

وتحسب بطريقتين وهما (عقبي، 2016-2017، صفحة 121):

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{سلفات مصرفية}$$

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي - احتياج رأس المال العامل

ويترتب عن حساب الخزينة ثلاث حالات تتمثل فيما يلي (شونوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، 2008، صفحة 217):

- **$0 < TN \leftarrow BFR < FR$** : خزينة موجبة تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل، وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، ففي هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- **$0 > TN \leftarrow BFR > FR$** : خزينة سالبة تعني أن رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل، وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، ففي هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجدة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.
- **$0 = TN \leftarrow BFR = FR$** : خزينة معدومة وتعني أن رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل متساويين، وهذا دليل على أننا أمام الخزينة المثلى، و الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

ثالثاً: دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي

يهدف التحليل المالي إلى دراسة العلاقات المتوقعة بين عناصر القوائم المالية، بالإضافة إلى كشف أية علاقة بين هذه العناصر غير المتوقعة الحدوث والانتباه إلى أية ظروف غير عادية أو غير مألوفة في هذه العناصر، تتلخص أهم أهداف التحليل المالي في تحسين الأداء المالي فيما يلي (عميرش، 2016/2017، صفحة 27):

❖ تقييم الوضع المالي للمؤسسة بشكل عام والموقف النقدي منه بشكل خاص.

- ❖ تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في بيئة المؤسسة الخارجية.
- ❖ تقييم الأداء التشغيلي من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.
- ❖ يضمن مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها.
- ❖ يساعد في تمكين إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية وبالتالي ضمان الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.
- ❖ اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، سواء كان على مستوى المنشأة ذاتها أو على المستوى القومي.
- ❖ يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة.
- ❖ التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية.
- ❖ يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية، والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها.
- ❖ يمكن متخذي القرارات من إرشاد سلوكهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- ❖ يساعد في توقع مستقبل المؤسسة، من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لمواجهة إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.

المطلب الثالث: تحسين الأداء المالي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار، السلاسل الزمنية

بعد التطرق إلى أسلوب التحليل المالي الذي يعتبر من الأساليب التقليدية، سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أسلوبين حديثين لإجراءات الفحص التحليلي ألا وهما: أسلوب تحليل الانحدار وأسلوب السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى دورهما في تحسين الأداء المالي.

أولاً: استخدام أسلوب تحليل الانحدار في تحسين الأداء المالي

يعد تحليل الانحدار أكثر الأساليب الإحصائية استخداماً في إجراءات الفحص التحليلي، حيث يستخدم من أجل تقييم معقولية الرصيد وذلك عن طريق الربط بين الحساب الذي يريد الحكم على معقوليته (متغير تابع)، وبعض الحسابات الأخرى (متغيرات مستقلة)، وبذلك يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع ومقارنته بالرصيد الفعلي يستطيع أن يحكم على ما إذا كان معقولاً أم لا، فإذا اختلفت القيمة المتنبأ بها اختلافاً كبيراً عن القيمة الفعلية

الظاهرة في القوائم المالية، فهناك احتمال كبير لوجود أخطاء جوهرية في هذا الحساب، لذلك فعلى المدقق الخارجي تخصيص جهد أكبر وتوسيع في فحصه (البيوي و شحاتة، 2003/2002، صفحة 209).

وينقسم تحليل الانحدار إلى:

1- تحليل الانحدار الخطي البسيط: يعرف هذا النوع من الانحدار أيضا بالنموذج الخطي لمتغيرين (بولحبال، 2010/2009، صفحة 99)، ويستخدم لإيجاد علاقة بين حسا معين وحساب آخر، ومحاولة التنبؤ برصيد أحد الحسابين من خلال رصيد الحساب الآخر باستخدام تلك العلاقة ويعتمد الانحدار الخطي البسيط على أساس تحديد العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع (الكبيسي، 2008، صفحة 10).

إن أبسط علاقة دالية تربط بين المتغيرين x, y يمكن التعبير عنها على النحو التالي:

$$y_i = a + bx_i + u_i$$

ترمز مكونات المعادلة الخطية إلى (بولحبال، 2010/2009، صفحة 99):

y_i : القيمة المتوقعة للحساب المطلوب التنبؤ بقيمته (المتغير التابع).

x_i : الحساب الذي يعتقد أن له علاقة بالحساب المراد التنبؤ بقيمته (المتغير المستقل).

a : عنصر ثابت من العنصر التابع المطلوب التنبؤ بقيمته.

b : ميل خط الانحدار.

u_i : معامل الخطأ العشوائي وهو يمثل أخطاء القياس و أخطاء المدخلات في النموذج.

ويمكننا استخراج قيمة الثوابت a, b من خلال المعادلتين الطبيعيين أو من خلال طريقة المربعات الصغرى التي تجعل مربعات انحرافات القيم عن خط الانحدار أقل ما يمكن، ومجموع انحرافات القيم عن خط الانحدار تساوي الصفر، ويكون استخراج a, b وفق المعادلتين التاليتين (كرودي، 2015/2014، الصفحات 54-55):

$$\alpha = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2}$$

$$b = \bar{y} - \bar{x}$$

حيث: \bar{x} و \bar{y} يمثلان الوسط الحسابي لقيم على التوالي. ولتحديد درجة العلاقة كميًا بين المتغيرين التابع والمستقل يستخدم معامل الارتباط من خلال المعادلة التالية:

$$r^2 = \frac{\sum(\hat{y}_l - y)^2}{\sum(y_l - y)^2}$$

$$R = \pm\sqrt{r^2}$$

حيث: r^2 يمثل معامل التحديد ويحسب وفق العلاقة التالية:

2- الانحدار الخطي المتعدد: يعتبر الانحدار الخطي المتعدد تقنية إحصائية قياسية في أدوات البحث وهو

امتداد للانحدار الخطي البسيط، فهو عملية تقدير العلاقة الخطية بين عدة متغيرات، يعد أحدها متغير تابع، والمتغيرات الأخرى متغيرات مستقلة (عميرش، 2017/2016، صفحة 40).

تأخذ معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يضم (m) متغير مستقل الشكل العام التالي (بولحبال، 2010/2009، صفحة 100):

$$y_i = a + b_1x_{1i} + b_2x_{2i} + \dots + b_mx_{mi} + u_i$$

$$I = 1, 2, \dots, n$$

حيث أن:

y_i : المتغير التابع المراد تقدير قيمته.

$a, b_1, b_2, b_3, \dots, b_m$: معالم النموذج المجهولة المراد تقديرها.

$x_1, x_2, x_3, \dots, x_m$: المتغيرات المستقلة.

u_i : الخطأ العشوائي.

n : عدد المشاهدات.

ثانياً: استخدام أسلوب السلاسل الزمنية في تحسين الأداء المالي

السلاسل الزمنية من التقنيات الحديثة المستخدمة في أغراض التوقع، وتحمل هذه التقنية ضمن طياتها العديد من المفاهيم، حيث تعتبر السلسلة الزمنية أنها مجموعة من المشاهدات المأخوذة عن متغير واحد أو أكثر مرتبة وفقاً لزمناً حدوثها في فترات زمنية متساوية (حضري، 2013-2014، صفحة 31).

والجدول التالي يوضح لنا نماذج السلاسل الزمنية كالتالي:

الجدول رقم (01): نماذج السلاسل الزمنية

النموذج	التعريف
النموذج التجميعي	هو العلاقة التجميعية بين مركبات السلسلة الزمنية، ويمكن التعبير عن هذا النموذج رياضيا كما يلي: $Y_t = T + S + I$ تمثل Y_t قيمة المتغير المدروس في اللحظة t .
النموذج الجدائي	هو علاقة الضرب بين مكونات السلسلة الزمنية الأربعة، أي أن: $Y_t = T.C.S.I$
النموذج المختلط	هو مزيج بين النموذج التجميعي والنموذج الجدائي، وبالتالي يمكن كتابة العديد من العلاقات الرياضية التي تربط بين مكونات السلسلة الزمنية كالعلاقة التالية: $Y_t = T + C.S.I$

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات من مذكرة (بولحبال، 2010/2009، صفحة 104).

وتتمثل أهداف السلاسل الزمنية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة فيما يلي (عميرش، 2017/2016، الصفحات 44-45):

- إن تتبع تاريخ متغير معين يمكن من اكتشاف بعض الأنماط من أجل وصف التوقعات، هنا يتم افتراض أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج ومن خلال تحليل مفصل يمكن وضع توقعات قوية تتصدى للتغيرات المفاجئة وغير المتوقعة.
- خلق الروابط بين المتغيرات من أجل إجراء المقارنات والارتباطات، وبالتالي التمكن من استبعاد بعض العلاقات التي لا معنى لها داخل السلسلة الزمنية أو إدخال علاقات أخرى تتفاعل مع السلسلة الملاحظة.

- تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات.
- تحديد الاتجاهات والدورات ومن خلالها فمن الممكن تحليل التفاعلات بين مختلف المتغيرات من أجل تحقيق التوازن.
- تصحيح التغيرات الموسمية فبمقارنة مستوى الموسمية عبر سنتين مثلا سنتمكن من استنتاج السلوك، وسيتم توفير معلومات إضافية ضرورية لصقل القيم الموسمية وفهم تطورها.
- اكتشاف أية تغيرات هيكلية مثل التغير الدائم أو المؤقت في الطريقة التي يتم بها إنشاء المتغير.
- الرقابة على العمليات فمن الضروري تعيين المتغيرات التي لها تأثير قوي على بقية الاقتصاد من أجل توقع التطورات المحتملة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل من مفاهيم إجراءات الفحص التحليلي، وتقييم الأداء المالي باستخدام إجراءات الفحص التحليلي، بالإضافة إلى المراحل التي يمكن للمراجع أن يستعين بها أثناء قيامه بعملية المراجعة الهادفة إلى إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية، يمكننا القول أن هذا الأسلوب امتاز بالدقة باعتباره هاما وأكثر دقة في عملية المراجعة لأنه يكشف عن مواطن الضعف والقوة ويقدم التحليلات التفصيلية لنتائج أعمال المؤسسة من خلال الأساليب والمؤشرات الذي يعتمد عليها المراجع خلال تنفيذه لأساليب إجراءات الفحص التحليلي التي تساهم بشكل كبير في إعطاء تقييم المؤسسة.

كما قمنا بتبيان أساليب إجراءات الفحص التحليلي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، والمتمثلة في الأساليب الكمية البسيطة التي تعتمد بصفة كبيرة على أدوات التحليل المالي (النسب المالية، التحليل الرأسي والتحليل الأفقي) والأساليب الكمية الحديثة التي تعتمد على أساليب حديثة إحصائية (تحليل الانحدار والسلاسل الزمنية)، وقد قمنا بالتركيز على الأساليب الحديثة التي لها أثر كبير في تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني:

أساليب إجراءات الفحص التحليلي
ودوره في تحسين الأداء المالي في

شركة نفضال - بسكرة -

تمهيد الفصل:

إن الدراسة التي قمنا بها في الجانب النظري وان كانت كافية لفهم إجراءات الفحص التحليلي وكذا الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، إلا أنه يبقى هناك اختلاف مع ما تم دراسته نظريا ومع ما هو مطبق في الواقع العملي والمهني وفقا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول.

حيث سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله سابقا على شركة نפטال - بسكرة - وذلك بتطبيق أسلوبين من أساليب إجراءات الفحص التحليلي، ومعرفة كيف أن استخدام أساليب إجراءات الفحص التحليلي تساعد في تحسين الأداء المالي للشركة، وذلك من خلال تطبيق أداتين اثنتين واحدة تقليدية وثانية حديثة وهما على التوالي (التحليل المالي، السلاسل الزمنية).

وللتفصيل أكثر قسمنا الدراسة التطبيقية إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: التعريف بشركة نפטال - بسكرة -.

المبحث الثاني: دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي لشركة نפטال - بسكرة -.

المبحث الثالث: تحسين الأداء المالي باستخدام السلاسل الزمنية.

المبحث الأول : التعريف بشركة نפטال - بسكرة -

يعتبر هذا المبحث كمحاولة لإسقاط أساليب إجراءات الفحص التحليلي على شركة نפטال - بسكرة - ومعرفة دورها في تحسين الأداء المالي.

المطلب الأول: تقديم شركة نפטال - بسكرة -

مؤسسة نפטال من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تسعى إلى الالتحاق بالنمو والتطور ومسايرة الدول المتطورة و تحتاج دراسة حالة نפטال - بسكرة - إلى الإلمام بعدة جوانب سنحددها بالتفصيل في محتوى هذا المبحث.

أولاً: شركة نפטال من حيث الأصل و النشأة

بموجب مرسوم 491 المؤرخ في 31-12-1963 تأسست مؤسسة سوناطراك التي تهتم بإنتاج و تسويق المواد البترولية، وكانت مهمتها في بداية الأمر تتمثل في نقل و تسويق المنتجات البترولية والغازية المستخرجة من باطن الأرض وقد اتسعت مهام سوناطراك إلى مجال البحث والتحويل، حيث تم إنشاء عدة أقسام تتولى مختلف المهام الموكلة إليها وهي: قسم البحث والتنقيب، قسم الإنتاج والتصفية، قسم التسويق وقسم النقل وكان الهدف الرئيسي للشركة هو السيطرة على التكنولوجيا المتصلة بهذه الأقسام والتحكم في استغلال الثروات الوطنية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لاسيما وأن قطاع المحروقات يعتبر الممول الرئيسي والاستراتيجي بالنسبة للسياسة الاقتصادية والوطنية.

ومع مرور الزمن طرحت فكرة ضخامة المؤسسة ومن ثم تم تقسيمها وقد كانت الغاية من التقسيم تتمثل في إتاحة الحرية وضمان رأس المال الخاص بكل فرع وتحديد أنشطة مع سوناطراك في مجال البيع والشراء وفي مجال تكرير وتوزيع المنتجات البترولية والغازية.

وفي إطار إعادة هيكلة سوناطراك انبثقت المؤسسة الوطنية نפטال بموجب المرسوم رقم 101-80 المؤرخ في 06/04/1980 وقد تم اختيار اسم نפטال عن طريق إجراء مسابقة وطنية نظمت خصيصا لهذا الغرض.

***نפט:** وتعني البترول الخام دلالة على نشاط المؤسسة.

***ال:** تدل على الأحرف الأولى للجزائر.

ولقد تقرر تأسيس المؤسسة الوطنية لتكرير وتوزيع المواد البترولي (*Entreprise Nationale de Raffinage et de Distribution des Produits Pétroliers*) تحت وصاية وزارة الصناعات الكيماوية

والبيتروكيماوية، ومن خلال التحويلات التي أحدثها المرسوم 80-102 بتاريخ 1980/04/06 على الهياكل والوسائل والأماك واليد العاملة التابعة لمؤسسة سوناطراك في مجال تكرير وتوزيع المواد البترولية والتي شرعت عملها بتاريخ 1980/01/01 وبموجب المرسوم رقم 189/87 المؤرخ في 1987/08/27 تم إعادة هيكلة المؤسسة نפטال بدون صلاحيات التكرير تحت اسم المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية نפטال مؤسسة ذات أسهم برأس مال 15.650.000.000.00 د.ج.

ثانيا: مهام وأهداف مؤسسة نפטال - بسكرة

1- مهام مؤسسة نפטال - بسكرة

تتمثل مهام نפטال في تسويق وتوزيع المواد البترولية ومشتقاتها عبر التراب الوطني وتتضمن هذه المواد جميع أنواع الوقود (بنزين، مازوت، كيروزان، سيرغاز)، وزيت التشحيم بما فيها المستعملة للطيران والبحرية المحروقات، العجلات المطاطية، الزيت بجميع أنواعه، غاز البترول المميع (بيتان وبروبان) وتتولى تغطية حاجيات السوق الوطني في كل المواد المذكورة وتطوير منشآت التخزين والتوزيع لضمان تغطية جيدة لاحتياجات السوق كما تقوم بتطوير كل أشكال النشاطات المزوجة في الجزائر أو خارجها.

وفضلا عن ذلك تتولى مؤسسة نפטال تنفيذ وتطبيق المخططات والميزانيات والأهداف الأخرى المقررة وإدارة وتنظيم وترقية وتطوير نشاط التوزيع للمواد البترولية.

كما تضمن أيضا للزبائن خدمات ما بعد البيع في مواد الزيوت من حيث الطلبات، المواصفات، والسهر على احترام النظام بحزم في مجالات الأنشطة كالتقنية والنقل والتخزين وغيرها وأخيرا تقوم هذه المؤسسة بإدارة خزينة الدولة ومسك المحاسبة العامة للمنطقة التي تتولى الإشراف عليها.

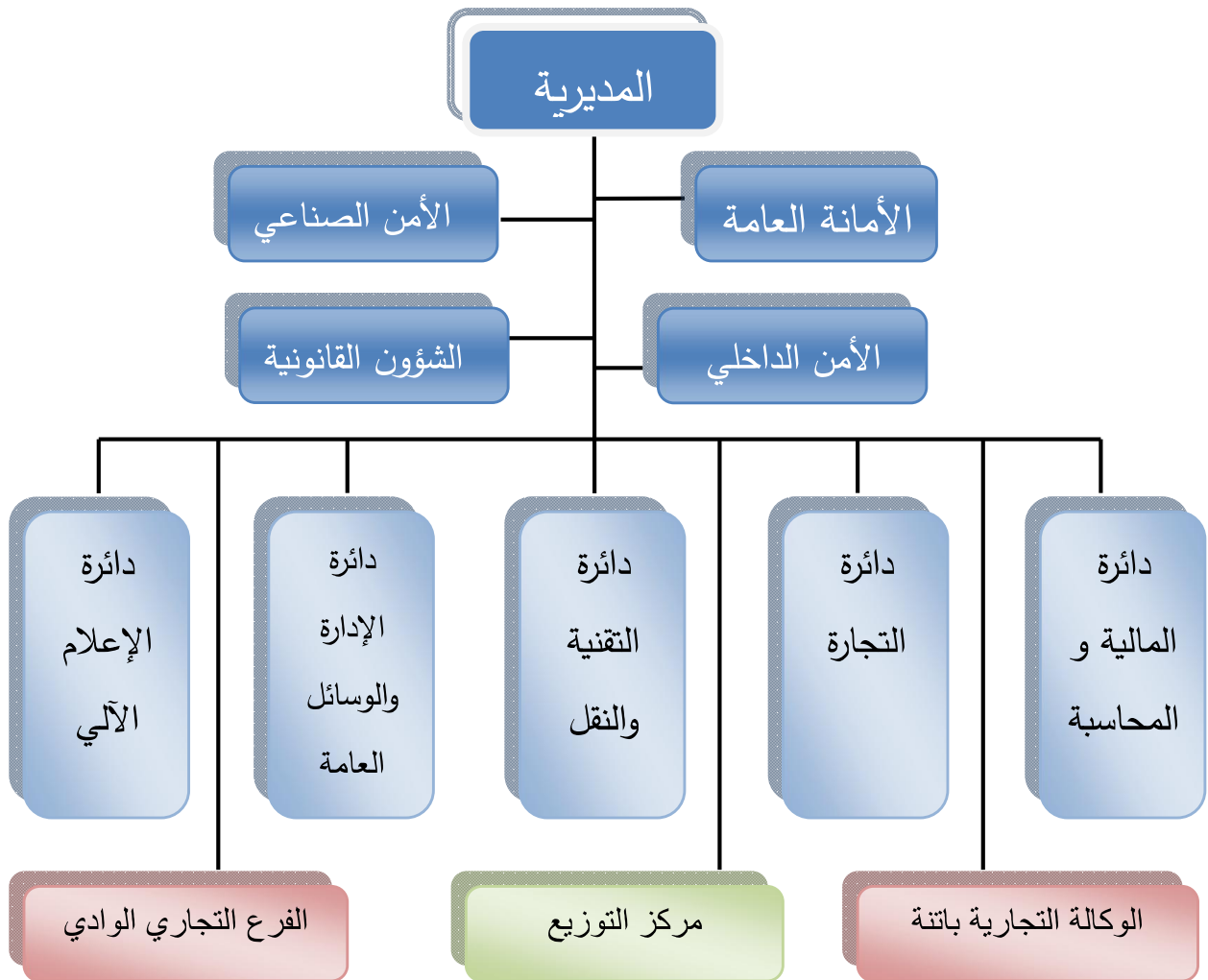
2- أهداف مؤسسة نפטال - بسكرة

- ✓ تنظيم وتطوير وتسيير النشاطات التجارية، وتوزيع المواد البترولية.
- ✓ تخزين ونقل كل المواد البترولية المسوقة عبر التراب الوطني.
- ✓ السهر على تطبيق الإجراءات المقررة من طرف الحكومة لترقية غاز البترول المميع والمواد البترولية المسوقة.
- ✓ القيام باستعادة الزيوت المستعملة قصد معالجتها وإعادة استعمالها كالشحوم مثلا.
- ✓ السهر على الشروع في تطبيق الأعمال التي تهدف إلى الاستعمال العقلاني للمواد الطاقوية.
- ✓ تطوير منشآت التخزين والتوزيع لضمان تغطية أفضل لحاجيات السوق.

- ✓ القيام بكل الدراسات المتعلقة بالسوق فيما يخص استعمال واستهلاك المواد البترولية.
- ✓ السهر على الشروع في الإجراءات الخاصة بوقاية وحماية البيئة بالاتصال مع الهيئات المعنية.
- ✓ ومن الأهداف المستقبلية لمؤسسة نפטال فرع الغاز المميع الشروع في القيام بعملية تجريبية تكمن في استبدال المازوت بالغاز الطبيعي المضغوط، وقد تم تجسيد هذه التجربة في الوقت الحاضر من خلال تركيب الغاز الطبيعي المضغوط في حافلة لنقل المسافرين، وشاحنة لنقل البضائع.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة نפטال - بسكرة

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للمديرية



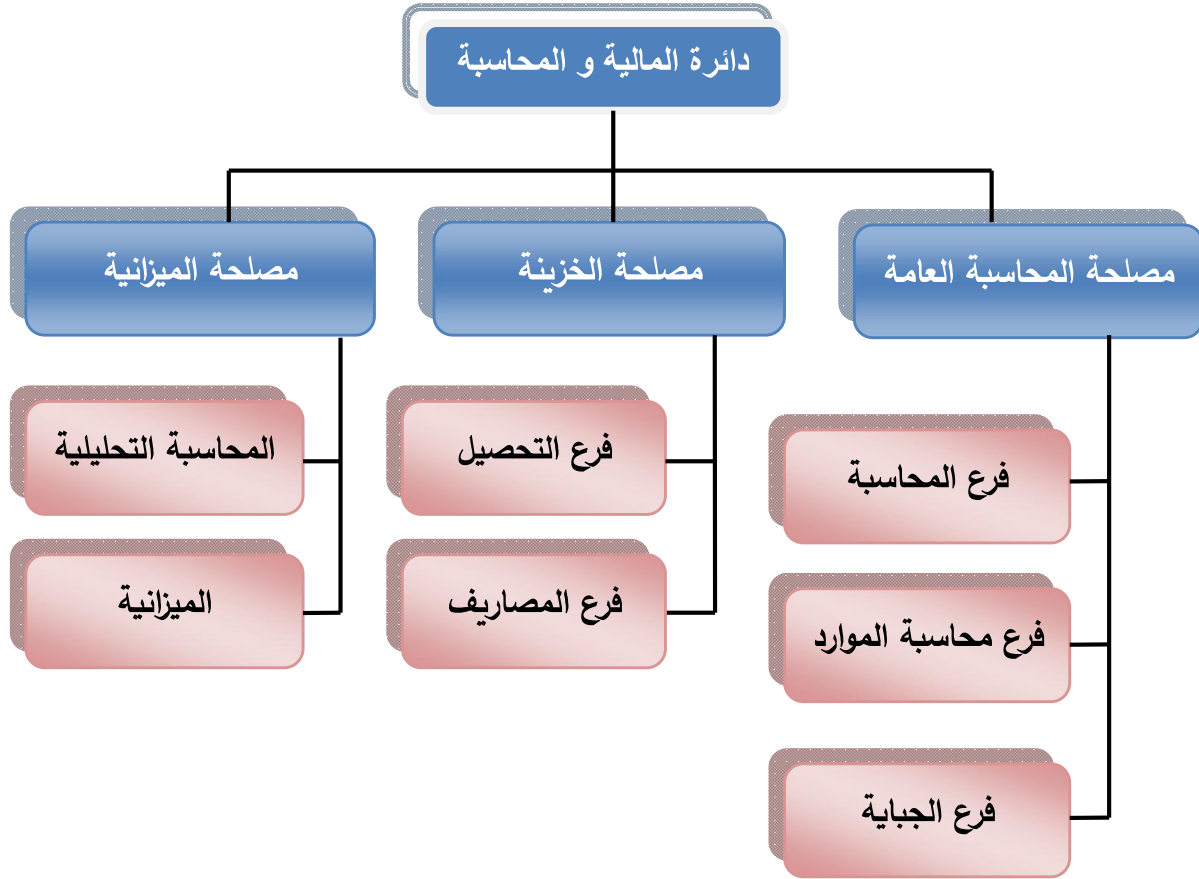
المصدر: المديرية العامة قرار رقم S.767 R17 الصادر في 21 ماي 2007

ومن خلال الهيكل السابق يتم تعريف المهام التالية.

- 1- المدير: هو المنسق الرئيسي بين جميع الدوائر والأقسام، حيث يسعى إلى تحقيق المهام الموكلة إليه والمتمثلة في الرقابة، التسيير، التخطيط والتنظيم، كما يقوم بتحقيق الأهداف الموكلة للمؤسسة.

- 2- الأمانة العامة: ويتمثل عملها في تنظيم الملفات المتعلقة بالزبائن والموردين وتنفيذ القرارات المتخذة وغيرها تسجيل، فرز وترتيب البريد، استقبال المكالمات الداخلية والخارجية، تسيير البريد الصادر والوارد وتنظيم استعمال الوقت للمدير.
- 3- المنازعات: وتكمن مهمتها الرئيسية في تنظيم الشؤون القانونية للمؤسسة وتمثيل المؤسسة في المحاكم والإدارة في حالة نزاع والدفاع عن القضايا المتعلقة بوحدة نפטال.
- 4- خلية الأمن الصناعي: وتكمن مهمتها في احترام وتطبيق قواعد الأمن الصناعي، وتهتم بالعمال المؤهلين، وتتوفر على إمكانيات تمكنها من الرقابة المستمرة من أجل حماية ممتلكات المؤسسة.
- 5- خلية الأمن الداخلي: وتتمثل مهام هذه الخلية في حماية ممتلكات المؤسسة وامن وسلامة العمال من كل تدخلات خارجية وكل ما هو متعلق بالأمن، وكذلك إعداد تقارير شهرية على الأحداث.
- 6- مركز التوزيع: يعتبر هذا المركز العمود الفقري بالنسبة لنشاط الوحدة تتمثل مهامه في تحليل اتجاه السوق المحلي للمنتجات وإعداد التقارير دوريا حول الأنشطة يشرف عليه رئيس مركز الذي يقوم بالتنسيق بين كل العمليات المتعلقة بدخول وخروج البضاعة، وهو عبارة عن مركز يتم فيه توزيع المحروقات والزيوت والمطاط إلى الزبائن عن طريق شاحنات خاصة بالمؤسسة بعد أن يتم استقبال طلبات الزبائن وترتيبها حسب الوجهة، ومن مهامه كذلك استلام البضائع وتفريغها في المخازن.
- 7- الوكالة التجارية باتنة: أنضمت هذه الوكالة إلى مقاطعة التسويق بسكرة في عام 2007 اثر التغيير الهيكلي الجديد للمؤسسة بعدما كانت تابعة لمقاطعة التسويق باتنة، وتعتبر مهامها مثل مهام مصالح الدوائر التي سنتطرق إليها لاحقا، وهي مستقلة من حيث مديرها الذي له السلطة عليها تحت غطاء مدير المقاطعة، ولكن محاسبيا هي تابعة لمقاطعة المحروقات باتنة، لأن دائرة المحاسبة و المالية التابعة لباتنة هي التي تشرف على إعداد القوائم المالية للوكالة لذلك هي لا تدخل ضمن الدراسة الميدانية المطبقة على مقاطعة التسويق بسكرة.
- 8- الفرع التجاري الوادي: مثله مثل الوكالة التجارية باتنة لكن الاختلاف يكمن في المحاسبة فقط، حيث توكل مهمة إعداد القوائم المالية للفرع التجاري إلى دائرة المالية و المحاسبة التابعة للمقاطعة.
- أما بالنسبة للدوائر سوف نتطرق إليها كل على حدا بهيكل تنظيمي خاص بكل دائرة نظرا لتوسع مهام كل منها.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لدائرة المالية و المحاسبة



المصدر: المديرية العامة قرار رقم S.767 R17 الصادر في 21 ماي 2007

ومن خلال الهيكل السابق يتم تعريف المهام التالية.

1- دائرة المالية والمحاسبة: تختص هذه الدائرة بتسيير مصالحها والقيام بعمليات مراقبة وضبط كل العمليات الخاصة بتسجيل كل العمليات الخاصة بدخول وخروج الأموال وهذا من أجل الحفاظ على التوازن المالي بالإضافة إلى متابعة كل النشاطات المحاسبية، الخزينة، الميزانية، كما تقوم المصلحة بضمان التسيير الجيد للأموال، وتنقسم هذه الدائرة إلى ثلاثة مصالح هي:

1-2- مصلحة المحاسبة العامة : مهمتها التنسيق بين العمليات التي تقوم بها فروع المصلحة والقيام بعملية تجميع و مراقبة كل العمليات المحاسبية المسجلة في مختلف الفروع، ومراقبة عمليات الجرد لمختلف الهياكل و بدورها تتكون من ثلاثة فروع هي:

✓ فرع المحاسبة العامة: مهمة هذا الفرع تتمثل في تسجيل كل العمليات المحاسبية (شراء، بيع، تنازل) والمقاربة بين الجرد المادي والمحاسبي وكذلك الحساب المرتبط بين الوحدات.

✓ فرع محاسبة الموارد: مهمة هذا الفرع هي استلام كل الوثائق الخاصة بالعمليات اليومية التي تقوم بها المؤسسة من شراء و بيع للمواد الموجهة للتوزيع ومن بعد ذلك مراقبتها ومقاربتها مع الوثائق المستخرجة من النظام المحاسبي وبعد تثبيت عمليات البيع والشراء يتم إرسال الجزء الخاص بالخزينة إلى مصلحة الخزينة والجزء الآخر يتم جمعه وترتيبه على شكل يومية يتم الرجوع إليها كمرجع للعمليات المحاسبية النظام الاستقبال العمليات اليومية.

✓ فرع الجباية: تكمن مهمة هذا الفرع في التسيير الجباي وحساب الوعاء الضريبي وحساب الضرائب كل شهر.

1-2- مصلحة الميزانية: من مهامها إعداد الميزانية التقديرية والميزانية التحليلية، والتي تعتبر ترجمة لخطط الوحدة المستقبلية وتختص هذه المصلحة بإعداد الميزانية التقديرية الخاصة بمصاريف الاستغلال السنوية ثم تقوم بإرسالها إلى المؤسسة الأم وبدورها تقوم بإعدادها وصب الأموال المطلوبة كل شهر في حساب الوحدة، وتقوم كذلك بتأشير على جميع فواتير الشراء الخاصة بمصاريف الاستغلال الموجهة للمصالح الأخرى من أجل التقيد والتسديد، ومن مهامها كذلك إعداد الميزانية التحليلية الخاصة بحساب وتحليل مختلف التكاليف وإعداد جدول حسابات النتائج حسب مركز المسؤولية ومراقبة الوضعية المالية للمؤسسة.

1-3- مصلحة الخزينة: مهمتها التسيير المالي والمحاسبي للحسابات المصرفية والحساب البريدي إلى جانب ذلك فإن مسؤول الخزينة مكلف بتسيير الخزينة والتنسيق بين الفروع ومراقبة حسابات الخزينة وتتكون هذه المصلحة من فرعيه هما:

✓ فرع التحصيل: مهمة هذا الفرع مراقبة كل الأموال الواردة إلى الحساب البنكي الخاص بالإيرادات ومقارنتها مع الشيكات والوصلات المستلمة من الزبائن وتسجيل كل القيود اليومية الخاصة بالإيرادات وكذلك إعداد الجدول التقاربي بين الحساب البنكي لدى المؤسسة ولدى البنك.

✓ فرع المصاريف: مهمة هذا الفرع تكمن في مراقبة الحساب البنكي الخاص بالمصاريف والتسجيل المحاسبي لكل المصاريف وإعداد الجدول التقاربي بين الحساب البنكي لدى المؤسسة و لدى البنك.

المبحث الثاني: التحليل المالي ودوره في تحسين الأداء المالي لشركة نפטال - بسكرة -

نحاول من خلال الآتي تسليط الضوء على تطبيق أسلوب التحليل المالي بشقيه النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في تنفيذ مراجعة حسابات شركة نפטال - بسكرة - على أرض الواقع باعتباره من أكثر أساليب إجراءات الفحص التحليلي شيوعا واستعمالا، وذلك لما له من أثر فعال في الرقابة وفي تفعيل كفاءة أداء أي مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها ونوع نشاطها، كما أنه يعتبر عاملا أساسيا من عوامل المحاسبة والإدارة.

المطلب الأول: تحسين الأداء المالي باستخدام النسب المالية

سوف نقوم في هذا المطلب بدراسة مجموعة النسب المالية لعملية المراجعة، ومقارنة بيانات الشركة لسنة المراجعة 2018 مع ما يقابلها من بيانات في الفترات السابقة (2015، 2016، 2017)، وذلك من أجل قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط الشركة.

أولا: إعداد الميزانيات المختصرة

للقيام بعملية حساب وتحديد المؤشرات والنسب المالية، يجب إعداد الميزانيات المختصرة لسنوات الدراسة (2015، 2016، 2017، 2018) انطلاقا من ميزانيات الشركة محل الدراسة.

الجدول رقم (02): الميزانية المختصرة لسنة 2015

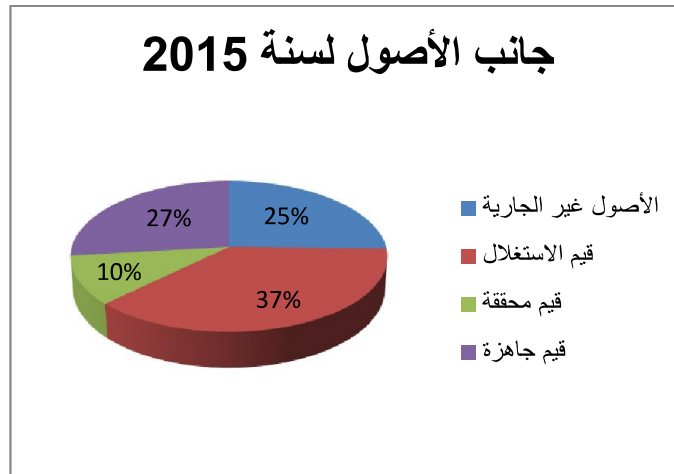
الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	205893257.91	25.32	الأموال الدائمة	537726108.81	66.14
الأصول الجارية	607140237.11	74.68	الأموال الخاصة	531728709.75	65.40
قيم الاستغلال	304257896.33	37.42	الخصوم غير الجارية	5997399.06	0.74
قيم محققة	84846073.96	10.44	الخصوم الجارية	275307386.21	33.86
قيم جاهزة	218036266.82	26.82			
مجموع الأصول	813033495.02	100	مجموع الخصوم	813033495.02	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (01).

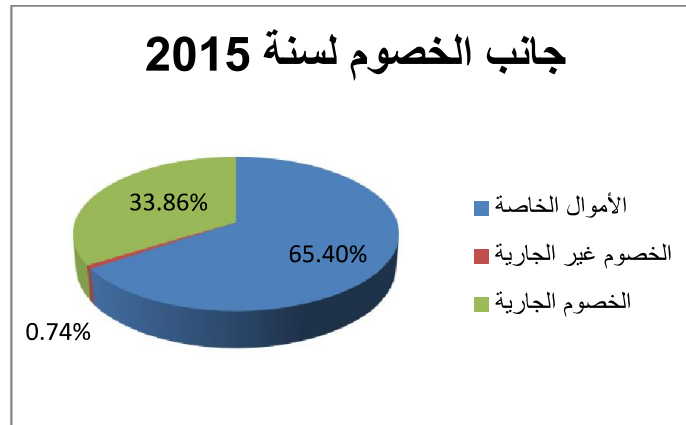
وفيما يلي التمثيل البياني على شكل دوائر للميزانية المختصرة لسنة 2015:

الشكل رقم (06): التمثيل البياني لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2015



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2015.

الشكل رقم (07): التمثيل البياني لخصوم الميزانية المختصرة لسنة 2015



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2015

من خلال الميزانية المختصرة لشركة نפטال- بسكرة - لسنة 2015، والتمثيل البياني لها يتضح أن أصولها الجارية أكبر من أصولها غير الجارية فهي تحتل تقريبا 74% من مجموع الأصول، أما فيما يخص الخصوم فهي تقريبا متكونة من أموالها الخاصة كما نلاحظ عدم اعتماد المؤسسة محل الدراسة على الديون الطويلة والمتوسطة (الخصوم غير الجارية)، في حين تعتمد على الديون القصيرة الأجل (الخصوم الجارية).

الجدول رقم (03): الميزانية المختصرة لسنة 2016

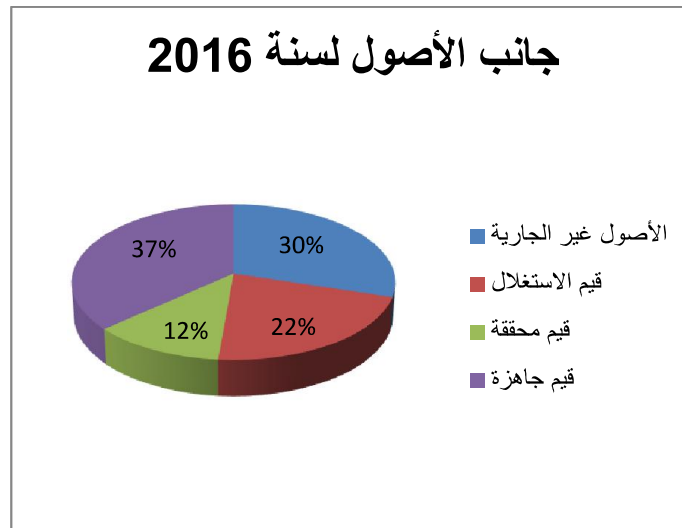
الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	281712125.01	29.76	الأموال الدائمة	715169514.25	75.55
الأصول الجارية	664926671.98	70.24	الأموال الخاصة	708096599.53	74.80
قيم الاستغلال	204515367.89	21.60	الخصوم غير الجارية	7072914.72	0.75
قيم محققة	113415929.19	11.98			
قيم جاهزة	346995374.90	36.66	الخصوم الجارية	231469282.74	24.45
مجموع الأصول	946638796.99	100	مجموع الخصوم	946638796.99	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (03).

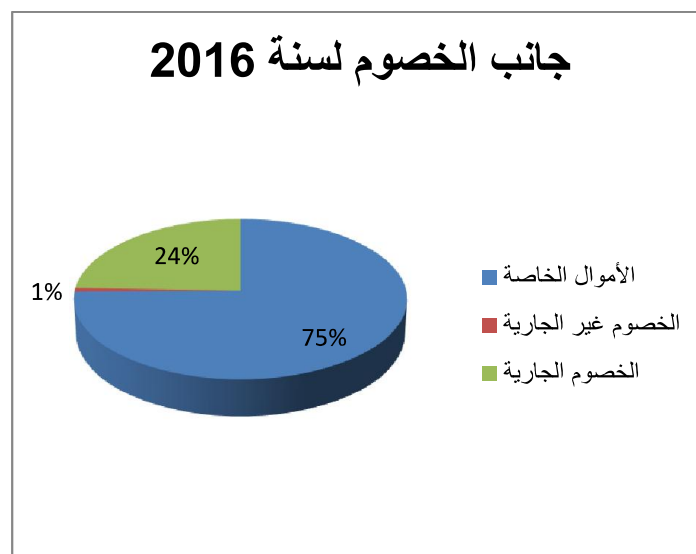
ولتسهيل عملية تحليل الميزانية المختصرة لسنة 2016، يتم التمثيل البياني لمختلف عناصر الميزانية كما يلي:

الشكل رقم (08): التمثيل البياني لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2016.

الشكل رقم (09): التمثيل البياني لخصوم الميزانية المختصرة لسنة 2016



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2016.

من خلال الميزانية المختصرة لشركة نפטال- بسكرة - لسنة 2016، والتمثيل البياني لها يتضح أن أصولها الجارية انخفضت بنسبة قليلة مقارنة ب 2015، أما فيما يخص الخصوم فهي تقريبا متكونة من أموالها الخاصة كما نلاحظ انخفاض في الديون القصيرة الأجل (الخصوم الجارية)، هذا ما يبين أن المؤسسة محل الدراسة غيرت إستراتيجيتها فيما يخص سياسة قروضها.

الجدول رقم (04): الميزانية المختصرة لسنة 2017

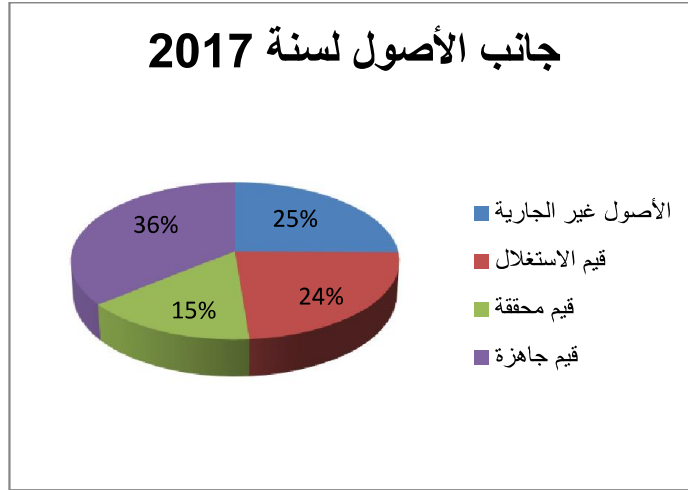
الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	249960515.34	25.22	الأموال الدائمة	681475794.60	68.76
الأصول الجارية	741140391.71	74.78	الأموال الخاصة	674936491.42	68.10
قيم الاستغلال	233291916.45	23.54	الخصوم غير الجارية	6539303.18	0.66
قيم محققة	151336164.81	15.27			
قيم جاهزة	356512310.45	35.97	الخصوم الجارية	309625112.45	31.24
مجموع الأصول	991100907.05	100	مجموع الخصوم	991100907.05	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (05).

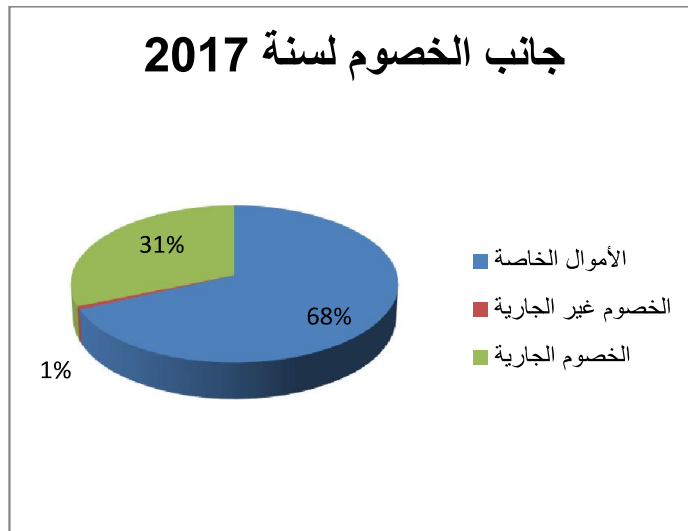
وفيما يلي التمثيل البياني للميزانية المختصرة 2017:

الشكل رقم (10): التمثيل البياني لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2017



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2017.

الشكل رقم (11): التمثيل البياني لخصوم الميزانية المختصرة لسنة 2017



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2017.

من خلال الميزانية المختصرة لشركة نפטال- بسكرة - لسنة 2017، والتمثيل البياني لها يتضح أن أصولها الجارية ارتفعت إلى 75% وأصولها غير الجارية انخفضت إلى 25%، أما الخصوم فهي تقريبا متكونة من أموالها الخاصة كما نلاحظ انخفاض في الديون الطويلة والمتوسطة (الخصوم غير الجارية) بنسبة طفيفة يقابلها

زيادة في الديون القصيرة الأجل (الخصوم الجارية) بنسبة 6%، هذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد أكثر على الديون القصيرة في تمويل نشاطاتها.

الجدول رقم (05): الميزانية المختصرة لسنة 2018

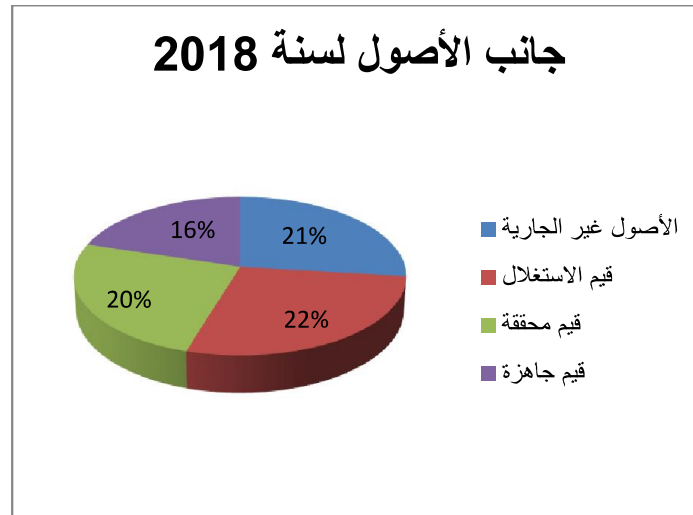
الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	250852762.57	21.38	الأموال الدائمة	678974905.18	57.87
الأصول الجارية	922514468.69	78.62	الأموال الخاصة	669424322.00	57.05
قيم الاستغلال	259922857.25	22.15	الخصوم غير الجارية	9550583.18	0.82
قيم محققة	188825343.73	16.09			
قيم جاهزة	473766267.67	40.38	الخصوم الجارية	494392326.08	42.13
مجموع الأصول	1173367231.26	100	مجموع الخصوم	1173367231.26	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (07).

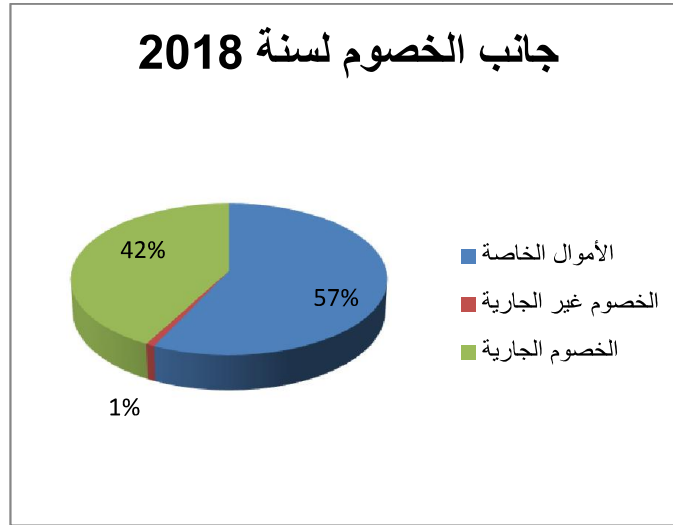
وفيما يلي التمثيل البياني لأصول وخصوم الميزانية المختصرة لسنة 2018:

الشكل رقم (12): التمثيل البياني لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2018.

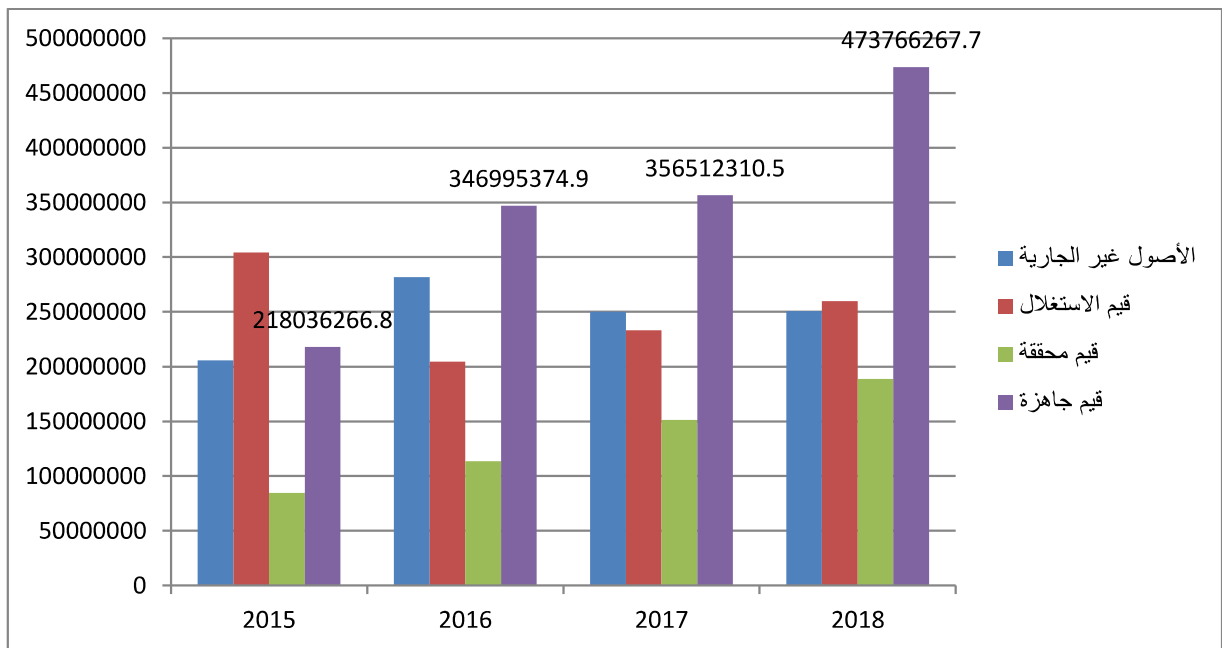
الشكل رقم (13): التمثيل البياني لخصوم الميزانية المختصرة لسنة 2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2018.

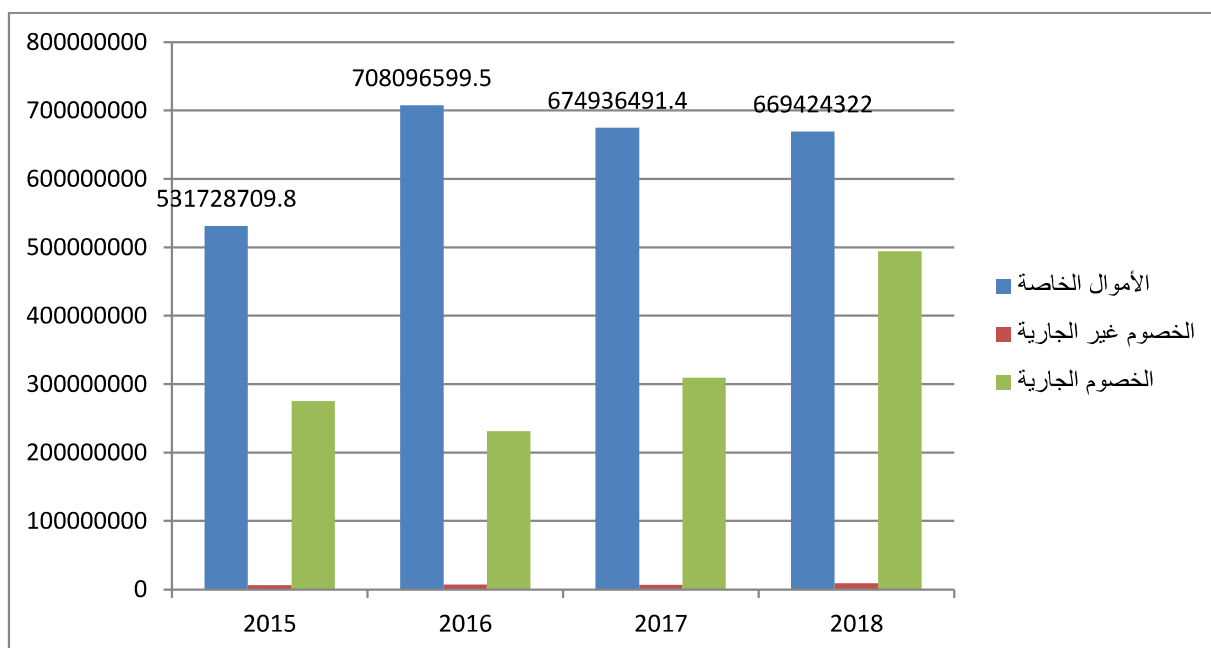
من خلال الميزانية المختصرة لشركة نפטال- بسكرة - لسنة 2018، والتمثيل البياني لها يتضح أن أصولها غير الجارية انخفضت بنسبة 4% حيث قابلتها زيادة في الأصول الجارية، أما في جهة الخصوم فنلاحظ انخفاض في الأموال الخاصة بنسبة 11% وارتفاع في الديون الطويلة والمتوسطة (الخصوم غير الجارية) بنسبة طفيفة يقابلها زيادة في الديون القصيرة الأجل (الخصوم الجارية) لتصل إلى 42.13%، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون القصيرة الأجل في تمويل نشاطها.

الشكل رقم (14): التمثيل البياني لأصول الفترة 2015-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المختصرة للفترة 2015-2018.

الشكل رقم (15): التمثيل البياني لخصوم الفترة 2015-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المختصرة للفترة 2015-2018.

ثانيا: حساب النسب المالية لشركة نפטال - بسكرة -

1- نسب السيولة:

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل،

والجدول التالي يوضح هذه النسب:

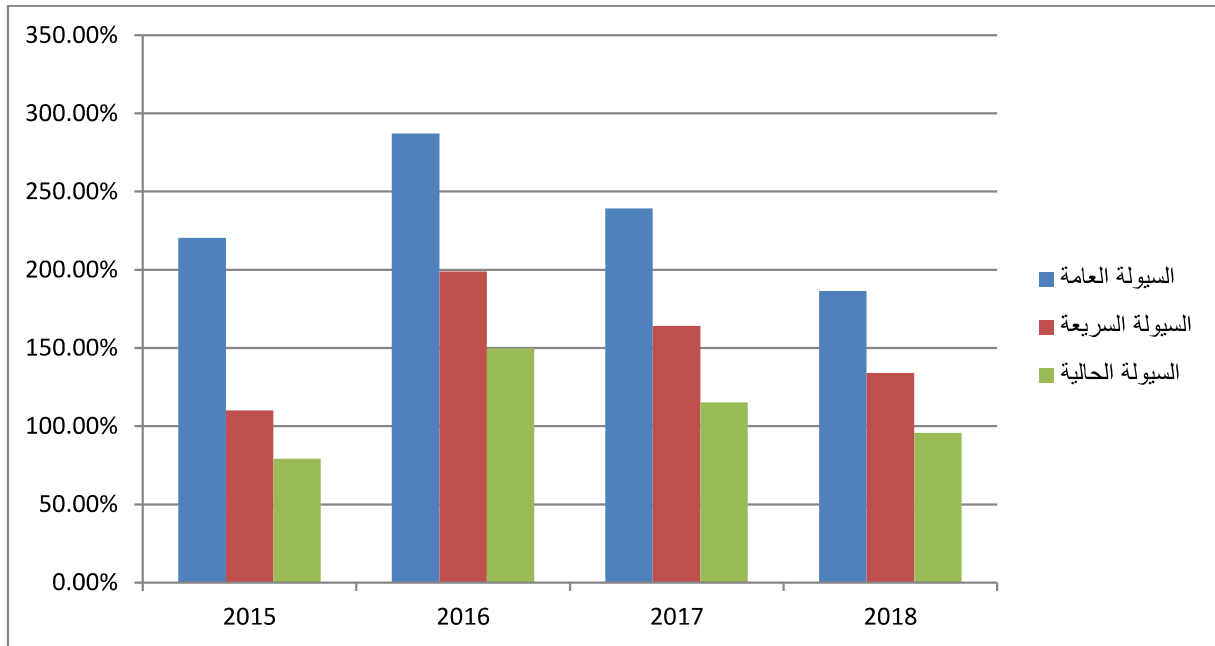
الجدول رقم (06): نسب السيولة للفترة 2015-2018

النسبة	العلاقة	2015	2016	2017	2018
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية/ الخصوم الجارية	2.2053	2.8726	2.3936	1.8659
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية- المخزون/ الخصوم الجارية	1.1001	1.9890	1.6402	1.3402
نسبة السيولة الحالية	القيم الجاهزة/ الخصوم الجارية	0.7919	1.4990	1.1514	0.9582

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للسنوات 2015-2018.

والشكل الموالي يوضح تطورات نسب السيولة:

الشكل رقم (16): تطورات نسب السيولة للفترة 2015-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حساب نسب السيولة للفترة 2015-2018.

أما تحليل وتفسير نسب السيولة فيكون كما يلي:

أ. نسبة السيولة العامة:

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن نسبة السيولة العامة لسنوات الدراسة 2015-2016-2017-2018 أكبر من الواحد، يعني أن الشركة تملك رأس مال عاملاً موجباً، وهذا يدل على سلامة المركز المالي للشركة، حيث أن نسبة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية أكبر من 1 وهذا دليل على أن الشركة يمكنها مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها مع ضمان استمرارية نشاطها.

ب. نسبة السيولة السريعة:

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن نسبة السيولة السريعة لسنوات الدراسة 2015-2016-2017-2018 متقاربة نوعاً ما، وكلها تفوق 1 أي أنها قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون بيع مخزونات، وهذا بسبب ارتفاع حساب الزبائن، والذي يعود لتبني الشركة سياسة بيع بالأجل مهيمنة على السياسة التجارية للمؤسسة.

ت. نسبة السيولة الحالية (الفورية):

نلاحظ أن هذه النسبة جد مرتفعة، مما يعني توافر سيولة كبيرة في الصندوق والحسابات الجارية، وهو يشير من جهة لقدرة المؤسسة على سداد الديون ذات الأجل القصيرة جداً، وهو مؤشر إيجابي على الملاءة المالية واليسر المالي، ومن جهة أخرى تشير إلى نقدية كبيرة راكدة لا تستخدم في توليد الأرباح، حيث أن لا تستثمر في استثمارات مالية قصيرة الأجل، خاصة وأن مستويات الديون طويلة الأجل ضعيفة جداً، كما أن الديون قصيرة الأجل بمختلف أشكالها (الخصوم الجارية تبقى في مستويات مقبولة ومدنية، وبالتالي لا يوجد أي مبرر للاحتفاظ بسيولة جاهزة مرتفعة في الشركة.

2- نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لقياس مدى نجاح المؤسسة على الاستغلال الأمثل لأصولها ومدى كفاءتها في استخدام مواردها المتاحة، والجدول التالي يوضح هذه النسب:

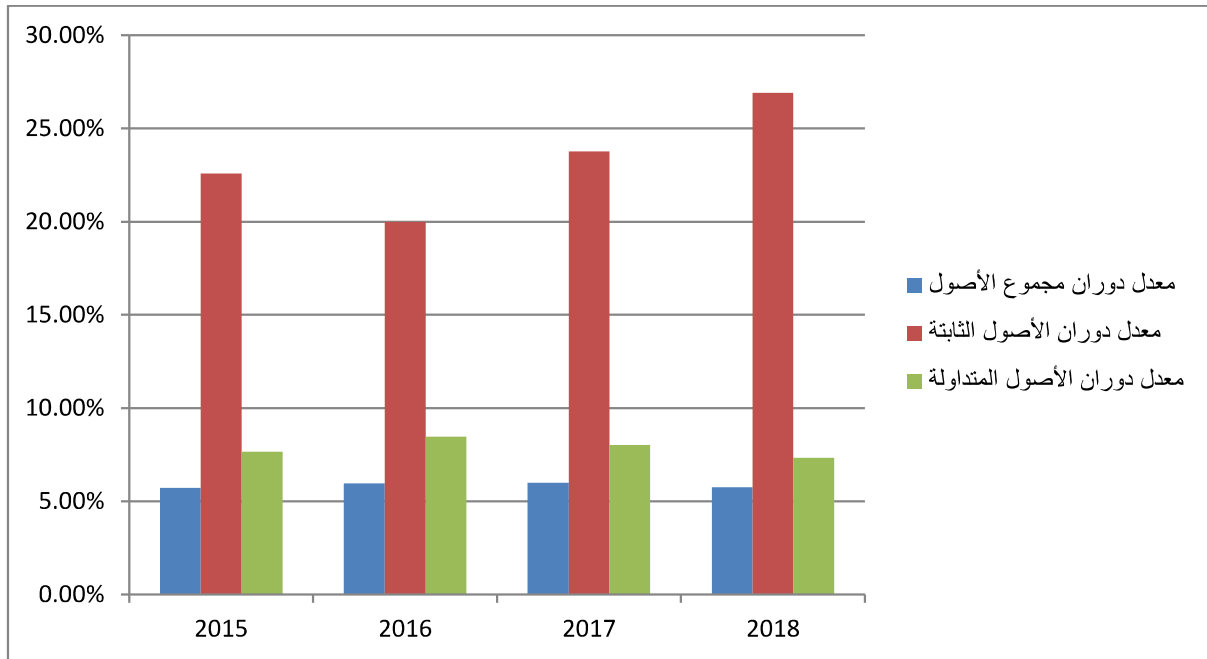
الجدول رقم (07): نسب النشاط للفترة 2015-2018

النسبة	العلاقة	2015	2016	2017	2018
معدل دوران مجموع الأصول	صافي المبيعات/ مجموع الأصول الصافية	5.7152	5.9515	5.9961	5.7550
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات/ الأصول الثابتة	22.5682	19.9990	23.7749	26.9193
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات/ الأصول المتداولة	7.6533	8.4730	8.0184	7.3199
معدل دوران صافي رأس المال العامل	صافي المبيعات/ صافي رأس المال العامل	14.0030	12.9977	13.7719	15.7730

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للسنوات 2015-2018 والملاحق (02)، (04)، (06) و (08).

والشكل الموالي يوضح تطورات نسب النشاط:

الشكل رقم(17): تطورات نسب النشاط للفترة 2015-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حساب نسب النشاط للفترة 2015-2018.

وفيما يلي تحليل وتفسير نسب النشاط التي تم حسابها في الجدول السابق:

أ. معدل دوران مجموع الأصول:

من خلال الجدول والشكل البياني والنتائج المتحصل عليها في سنوات الدراسة، تبين مقدرة المؤسسة على توليد المبيعات من خلال استخدام مجموع أصولها، وتبين أن كل دينار (1دج) من الأصول في سنة 2015 يولد 5.7152 دج من المبيعات، أما سنة 2016 فإن كل دينار (1دج) يولد 5.9515 من المبيعات، أما سنة 2017 فإن كل دينار (1دج) يولد 5.9961 من المبيعات، وفي سنة 2018 يولد دينار (1دج) 5.7550 من المبيعات، وبالتالي فإن الشركة حققت أعلى نسبة في سنة 2017، وهذا ما يدل على ارتفاع كفاءة إدارة الشركة لإدارة أصولها.

ب. معدل دوران الأصول غير الجارية:

يتضح من خلال الجدول والشكل البياني للشركة أنه يوجد تذبذب في معدل دوران الأصول غير الجارية خلال سنوات الدراسة حيث انخفض في سنة 2016، ليسجل أدنى نسبة 19.9990، ثم ارتفع ليصل إلى 26.9193 كأعلى نسبة في سنة 2018، وذلك راجع إلى زيادة المبيعات وانخفاض قيمة الأصول الثابتة، وهو ما يدل على أن الشركة تستغل أصولها الثابتة بكفاءة وفعالية أكبر في توليد المبيعات.

ت. معدل دوران الأصول الجارية:

من خلال الجدول والشكل البياني يتضح أن معدل دوران الأصول الجارية كان في 2015 بنسبة 7.6533 ثم ارتفع سنة 2016، ليسجل أعلى نسبة إذ أن كل دينار (1دج) مستثمر في الأصول المتداولة يولد 8.4730 دج من المبيعات، ثم يستمر في الانخفاض سنة 2017-2018 ليسجل أدنى نسبة سنة 2018، إذ أن كل دينار (1دج) مستثمر في الأصول المتداولة يولد 7.3199 دج من المبيعات، وذلك راجع إلى أن نسبة الزيادة في المبيعات أكبر من نسبة الزيادة في الأصول المتداولة، وهو ما يدل على تحسن كفاءة إدارة الشركة في استغلال أصولها المتداولة.

3- نسب المديونية:

تمكن هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول، والجدول التالي يوضح هذه النسب:

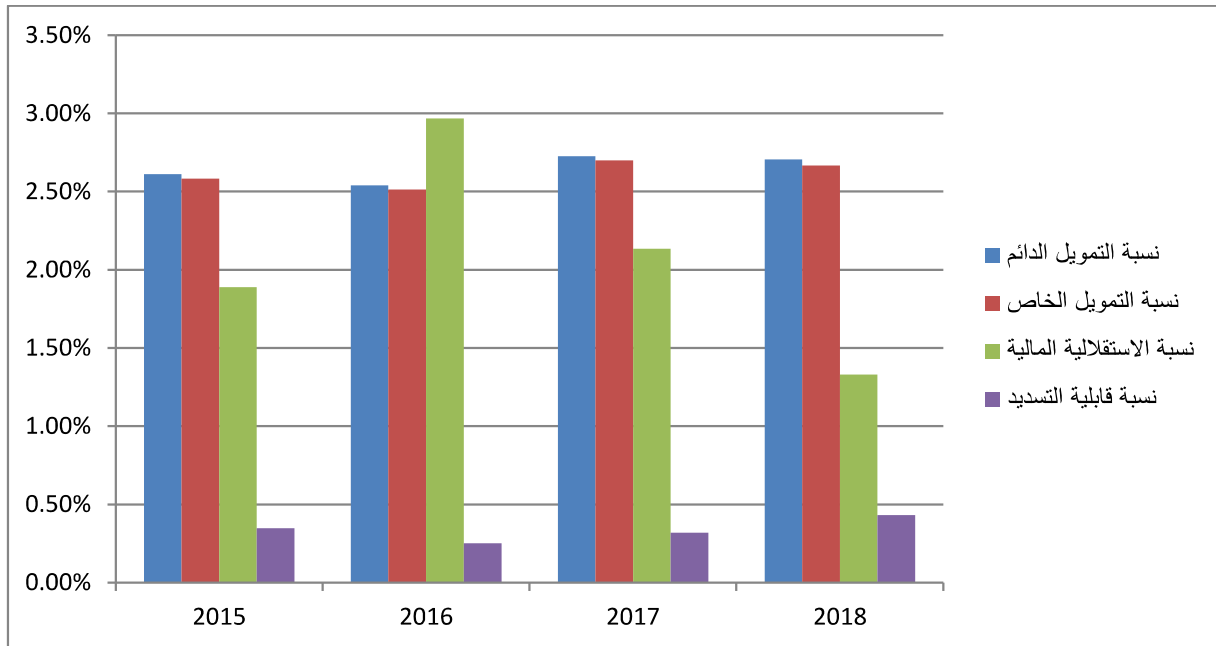
الجدول رقم (08): نسب المديونية للفترة 2015-2018

النسبة	العلاقة	2015	2016	2017	2018
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول غير الجارية	2.6116	2.5386	2.7263	2.7066
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/ الأصول غير الجارية	2.5825	2.5135	2.7001	2.6685
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	1.8902	2.9684	2.1347	1.3283
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون/ مجموع الأصول	0.3459	0.2519	0.3190	0.4294

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للسنوات 2015-2018.

والشكل الموالي يوضح تطورات نسب المديونية:

الشكل رقم(18): تطورات نسب المديونية للفترة 2015-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حساب نسب المديونية للفترة 2015-2018.

وفيما يلي تحليل وتفسير نسب المديونية والهيكلية المالية التي تم حسابها في الجدول السابق:

أ. نسبة التمويل الدائم:

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن نسبة التمويل الدائم في تغطية الأصول الثابتة في سنوات الدراسة أكبر من 1، وهذا يدل على أن أموال الشركة الدائمة تغطي أصولها الثابتة، مما يعني أن الشركة متوازنة مالياً.

ب. نسبة التمويل الخاص:

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن نسبة التمويل الخاص في تغطية الأصول الثابتة في سنوات الدراسة أكبر من 1، وهذا يدل على أن أموال الشركة الخاصة تغطي أصولها الثابتة، وهذا يدل على وضع جيد للشركة.

ج. نسبة الاستقلالية المالية:

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن نسبة الاستقلالية المالية خلال سنوات الدراسة أكبر من 1، وهذا يدل على إمكانية شركة نפטال - بسكرة - تغطية إجمالي ديونها باستخدام إجمالي أموالها الخاصة، وبالتالي فهي تتميز بالاستقلالية المالية.

د. نسبة قابلية السداد:

وهذه النسبة تعبر عن قدرة المؤسسة في حالة التصفية على تسديد ديونها، ومن خلال الجدول والتمثيل البياني نلاحظ أن نسبة قابلية التسديد خلال سنوات الدراسة أقل من 0.5 وهذا دليل على أن الشركة قادرة على تسديد ديونها، مما يبعدها من خطر العسر المالي.

4- نسب الربحية:

نقوم بحساب هذه النسب لمعرفة مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، والجدول التالي يوضح هذه النسب:

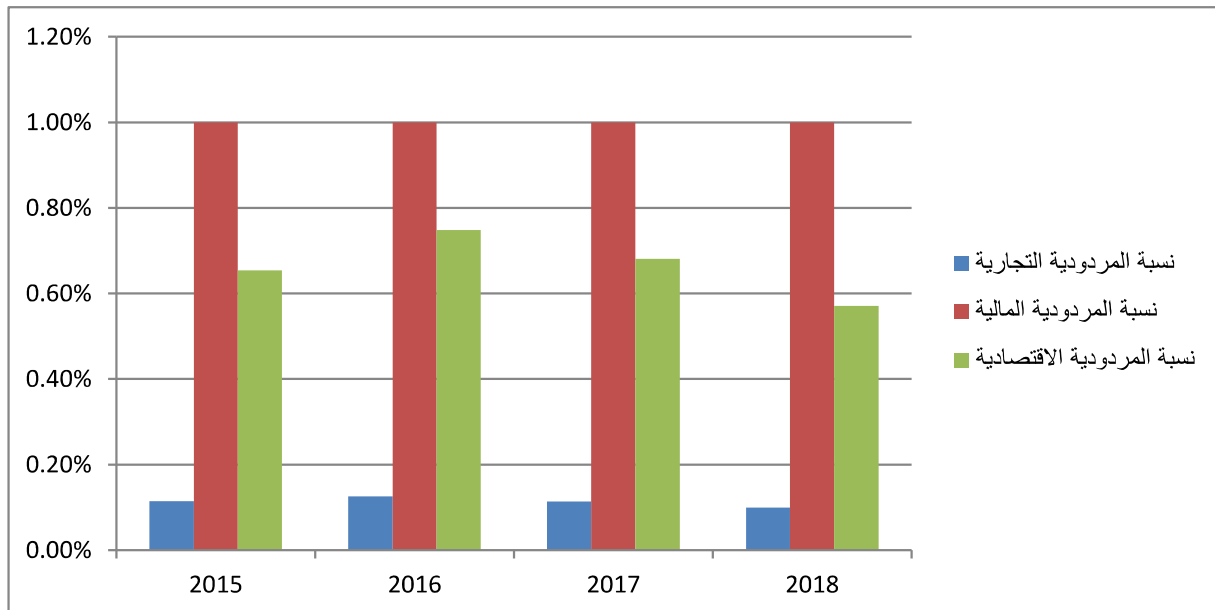
الجدول رقم (09): نسب الربحية للفترة 2015-2018

النسبة	العلاقة	2015	2016	2017	2018
نسبة المردودية التجارية	النتيجة الصافية/ المبيعات	0.1144	0.1256	0.1135	0.0991
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	1	1	1	1
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية قبل الضرائب والفوائد/ مجموع الأصول	0.6540	0.7480	0.6809	0.5705

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للسنوات 2015-2018 والملاحق (02)، (04)، (06) و(08).

والشكل الموالي يوضح تطورات نسب الربحية:

الشكل رقم (19): تطورات نسب الربحية للفترة 2015-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حساب نسبة الربحية للفترة 2015-2018.

وفيما يلي تحليل وتفسير نسب الربحية التي تم حسابها في الجدول السابق:

أ. نسبة المردودية التجارية:

من خلال الجدول والشكل البياني يتبين أن الشركة قد حققت نسبة المردودية التجارية التالية 0.1144، 0.1256، 0.1135، 0.0991 لسنوات الدراسة 2015-2016-2017-2018 على التوالي، حيث نرى أن هذه النسب متذبذبة قليلاً، حيث حققت أكبر نسبة لها سنة 2016 إذ أن كل دينار (1دج) من رقم أعمال الشركة يحقق ربح قدره 0.1256 دج، بينما حققت أدنى نسبة لها سنة 2018 إذ أن كل دينار (1دج) من رقم أعمال الشركة يحقق 0.0991 دج.

ب. نسبة المردودية المالية:

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتبين أن الشركة قد حققت نسبة المردودية المالية 1 لسنوات الدراسة وهذا دليل على أهمية شركة نפטال - بسكرة - في السوق، حيث تحقق معدل مردودية 100% على أموالها الخاصة، وهي نسبة مرتفعة جداً، مما يشير لارتفاع الأداء المالي للشركة رغم منافسة وحدات بيع الوقود الخاصة، إلا أن نפטال مازالت اللاعب الأكبر في السوق.

ت. نسبة المردودية الاقتصادية:

من خلال الجدول والشكل البياني يتبين أن الشركة قد حققت نسب المردودية الاقتصادية التالية 0.6540، 0.7480، 0.6809، 0.5705 لسنوات الدراسة 2015-2016-2017-2018 على التوالي، حيث حققت أعلى نسبة سنة 2016 إذ أن كل دينار (1دج) موظف في استخدامات الشركة يحقق ربح قدره 0.7480 دج، بينما حققت أدنى نسبة سنة 2018 إذ أن كل دينار (1دج) موظف في استخدامات الشركة يحقق ربح قدره 0.5705 دج.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

بعد الانتهاء من إعداد الميزانيات المختصرة وحساب النسب المالية نأتي إلى اشتقاق عدة مؤشرات مالية

نستخدمها عند القيام بعمليات التحليل لتحسين الأداء المالي، وهي كالتالي:

أولاً: التحليل المالي من خلال رأس المال العامل

رأس المال العامل هو الهامش من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية، والجدول التالي يوضح أنواع رأس المال العامل وكيفية حسابها:

الجدول رقم (10): أنواع رأس المال العامل للفترة 2015-2018

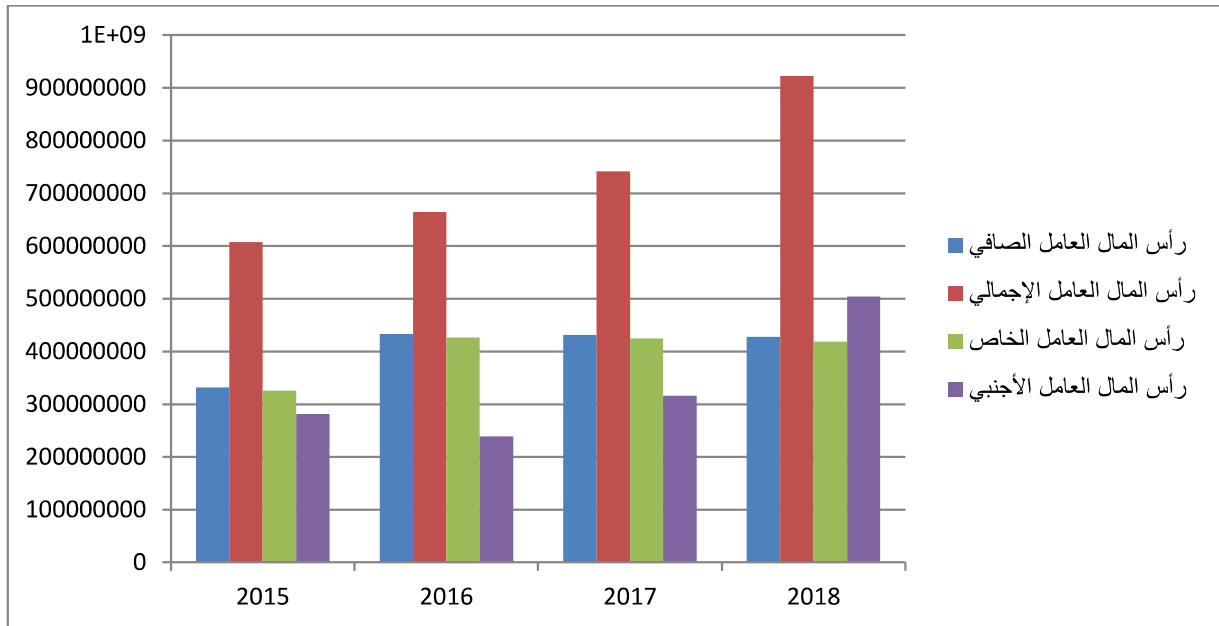
الوحدة: دج

النوع	العلاقة	2015	2016	2017	2018
رأس المال العامل الصافي	(الأموال الدائمة)- (الأصول غير الجارية)	331832850.9	433457389.24	431515279.26	428122142.61
رأس المال العامل الإجمالي	مجموع الأصول الجارية	607140237.11	664926671.98	741140391.71	922514468.69
رأس المال العامل الخاص	(الأموال الخاصة)- (الأصول غير الجارية)	325835451.84	426384474.52	424975976.08	418571559.43
رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الديون (الخصوم غير الجارية والجارية)	281304785.27	238542197.46	316164415.63	503942909.26

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للفترة 2015-2018.

ولتسهيل التحليل نقوم بالتمثيل البياني للجدول أعلاه في الشكل التالي:

الشكل رقم (20): تطورات أنواع رأس المال العامل للفترة 2015-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول أنواع رأس المال العامل للفترة 2015-2018.

ومن خلال الجدول والشكل نلاحظ ما يلي:

أ. رأس المال العامل الصافي:

رأس المال العامل الصافي موجب خلال فترة الدراسة 2015-2018، وأن قيمته جد معتبرة وهو ما يؤكد أن الشركة تملك هامش أمان، أي يمكنها تغطية أصولها غير الجارية عن طريق أموالها الدائمة، وقدرتها على تسديد جزء من الديون، كما يلاحظ ارتفاع في رأس المال العامل الصافي سنة 2016، وهذا راجع إلى الارتفاع في الأموال الدائمة.

ب. رأس المال العامل الإجمالي:

رأس المال العامل الإجمالي في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة 2015-2016-2017-2018 وهذا راجع إلى زيادة سيولة الشركة، وذلك لأن الأصول الجارية هي أصول متوقع تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة في الغالب سنة.

ت. رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص موجب خلال فترة الدراسة 2015-2018، وأن قيمته جد معتبرة، وهذا يعني أن الشركة يمكنها تغطية أصولها غير الجارية عن طريق أموالها الخاصة، كما يلاحظ ارتفاع في رأس المال العامل الصافي سنة 2016 وهذا راجع إلى الارتفاع في الأموال الخاصة.

ث. رأس المال العامل الأجنبي:

قيمه موجبة وهذا يدل على أن شركة نפטال - بسكرة - قد خفضت أو سددت القليل من ديونها وهذا ما نلاحظه في سنة 2016، حيث انخفض هذا المؤشر بقيمة 42762587.81 دج بين سنتي 2015 و 2016 وهذا يعني أن الشركة تستطيع الحصول على قروض بسهولة.

ثانيا: التحليل المالي من خلال احتياج رأس المال العامل

يدل هذا المؤشر على توازن المؤسسة في الأجل القصير، وهو عبارة عن العلاقة بين التداول في الأصول الجارية والخصوم الجارية.

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم محققة}) - (\text{الخصوم الجارية} - \text{سلفات مصرفية})$$

والجدول التالي يبين كيفية حساب احتياج رأس المال العامل للفترة 2015-2018:

الجدول رقم (11): احتياجات رأس المال العامل للفترة 2015-2018

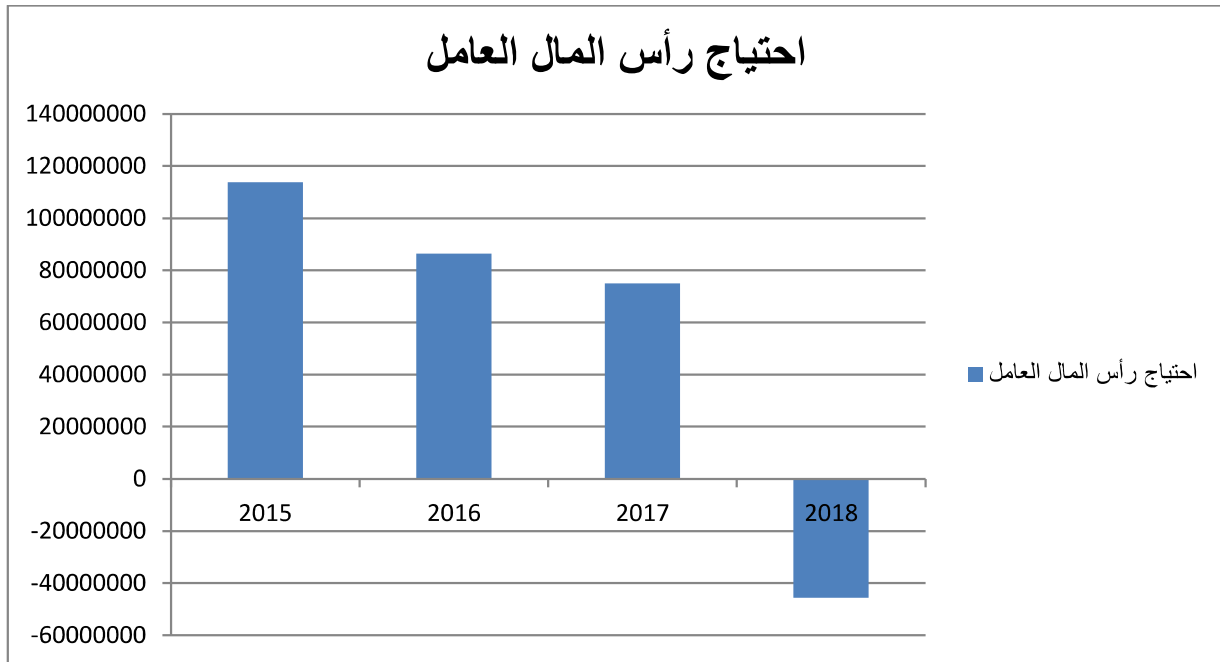
الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	السنوات البيان
448748200.98	384628081.26	317931297.08	389103970.29	قيم الاستغلال + قيم محققة
494392326.08	309625112.45	231469282.74	275307386.21	الخصوم الجارية - سلفات مصرفية
-45644125.10	75002968.81	86462014.34	113796584.08	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للفترة 2015-2018.

والشكل التالي يبين تطورات احتياج رأس المال العامل للفترة 2015-2018

الشكل رقم (21): تطورات احتياج رأس المال العامل للفترة 2015-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول احتياج رأس المال العامل للفترة 2015-2018.

وكشرح للنتائج المتحصل عليها من الجدول والشكل البياني:

نلاحظ أن الشركة حققت احتياج رأس المال العامل موجب خلال السنوات 2015-2016-2017-2018، حيث كان في انخفاض مستمر، وهذا يدل على أن الشركة غير قادرة على تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية، فلذا لا بد لها والبحث عن موارد إضافية لمواجهة العجز، وهذه الوضعية تستلزم على الشركة القيام بتخفيض قيمة احتياجات التمويل عن طريق تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير، بينما كان سالب في سنة 2018 وهذا يعني أن الشركة ليست في عجز في المدى القصير أي تستطيع تغطية احتياج الدورة في سنة 2018.

ثالثاً: التحليل لمالي من خلال الخزينة الصافية

توازن المؤسسة على مستوى السيولة، وهي تعبر عن القيم المالية السائلة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة الاقتصادية، وتحسب كما يلي:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي - احتياج رأس المال العامل

والجدول التالي يوضح قيم الخزينة الصافية في الفترة 2015-2016:

الجدول رقم (12): الخزينة الصافية للفترة 2015-2018

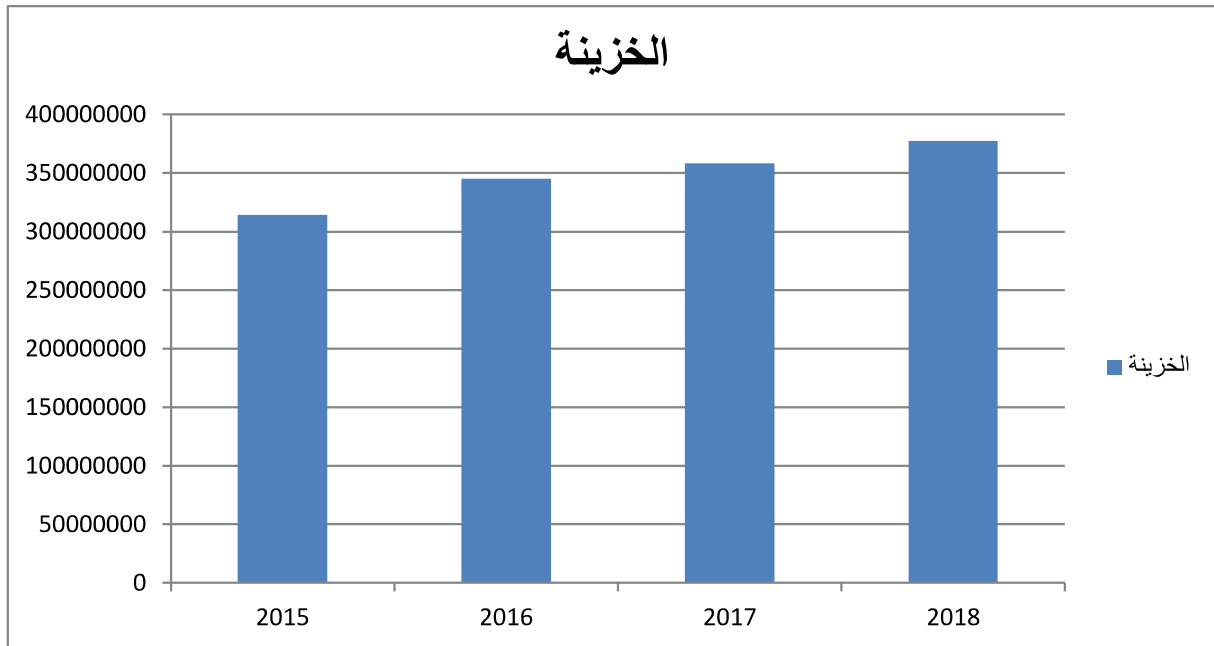
الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	السنوات البيان
331832850.9	433457389.24	431515279.26	428122142.61	رأس المال العامل الصافي
-45644125.10	75002968.81	86462014.34	113796584.08	احتياج رأس المال العامل
377476976	358454420.43	345053264.92	314325558.53	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المختصرة للفترة 2015-2018.

وللتوضيح أكثر يتم التمثيل البياني لهذه القيم في الشكل التالي:

الشكل رقم(22): تطورات الخزينة الصافية للفترة 2015-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول الخزينة الصافية للفترة 2015-2018.

وكشرح للنتائج المتحصل عليها من الجدول والشكل البياني:

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة 2015-2018 وهي وضعية مالية جيدة للشركة، وهذا يدل على وجود توازن مالي الشركة، حيث كانت قيمة الخزينة في سنة 2015 تساوي 314325558.53 ثم ارتفعت

في سنة 2016 إلى 345053264.92، ثم ارتفعت في سنة 2017 لتكون 358454420.43، ثم ارتفعت مرة أخرى في سنة 2018 لتحقيق أعلى قيمة 377476976، وهذا راجع لارتفاع في قيمة القيم الجاهزة . وفي الأخير نستطيع القول أن شركة نפטال- بسكرة - حققت الشروط الثلاثة للتوازن المالي وهي:

$$FRng > 0 - 1$$

$$FRng > BFRg - 2$$

$$TN > 0 - 3$$

وقد حققت خزينة موجبة أي أن استخدامات الخزينة (النقد وما في حكمه المتواجد في الخزائن والحسابات الجارية للشركة) أكبر من موارد الخزينة، أو بمعنى آخر (من المعادلة الرئيسية للخزينة) فإن رأس المال العامل يغطي احتياجه، ونلاحظ أن هناك فائض موجب خلال سنوات الدراسة 2015-2018 قدره 314325558.53 دج، 345053264.92 دج، 358454420.43 دج، 377476976 دج على التوالي، وهو ما يتعين على الشركة أن تتأكد أن لا يكون أكثر من اللازم كون هذه الأموال أموال عاطلة تتحمل الشركة تكاليف عليها في أغلب الحالات (جزء منها ديون مالية طويلة بفوائد).

المبحث الثالث: تحسين الأداء المالي باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية

يعد أسلوب السلاسل الزمنية من الأساليب الحديثة لإجراءات الفحص التحليلي حيث يساعد في تحسين الأداء المالي في المؤسسة محل المراجعة، وذلك من خلال التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، لهذا سنحاول التنبؤ بالمبيعات المستقبلية لشركة نפטال- بسكرة - لسنة 2018 من خلال الاعتماد على المبيعات الشهرية لثلاث سنوات سابقة 2015-2016-2017.

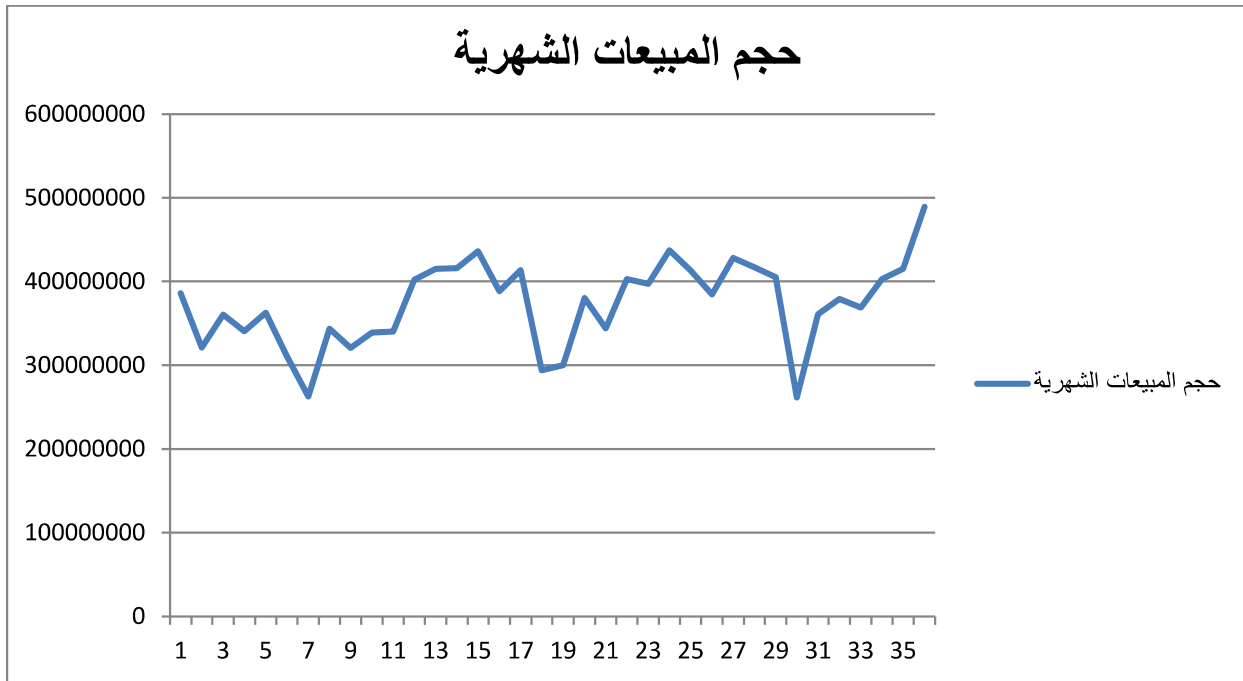
المطلب الأول: استخدام أسلوب السلاسل الزمنية في التنبؤ بمبيعات الشركة

سوف نقوم في هذا المطلب بالتنبؤ بالمبيعات الشهرية لسنة 2018 باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية لشركة نפטال- بسكرة - ببناء نموذج مبسط للسلاسل الزمنية من نوع المتوسط المتحرك (MA).

أولاً: تحديد الشكل النموذجي العام للسلسلة الزمنية

قبل القيام بأي تحليل للسلسلة الزمنية نقوم بعرض الشكل البياني لتطور حجم المبيعات عبر الزمن كالتالي:

الشكل رقم (23): تطورات حجم المبيعات الشهرية للفترة 2015-2017



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من برنامج EXCEL.

المنحنى البياني للسلسلة الأصلية يعطي لنا الملاحظات التالية:

- اتجاه عام متنامي.
- أن تذبذبات أو تغيرات حجم المبيعات في تزايد مع الزمن.
- وجود نتوءات وتقعرات ناتجة عن اختلاف الكميات المباعة من فترة إلى أخرى حسب الفصول.

نستخلص من العرض البياني للسلسلة الزمنية التي تمثل حجم المبيعات لشركة نפטال - بسكرة - يظهر وجود مركبة اتجاه عام ومركبة موسمية.

الجدول رقم (13): المبيعات الشهرية الفعلية للمازوت والبنزين الممتاز للفترة 2015-2017

الوحدة: دج

2017	2016	2015	السنوات الأشهر
413135160	415133274	386199471	جانفي
384501683	415850536	320914170	فيفري
427842495	436366813	360719802	مارس

416856975	388422463	340316494	أفريل
405181947	413390681	362995948	ماي
261257458	293976993	310727995	جوان
360912599	299941402	262419288	جويلية
379168616	380569207	343406938	أوت
368943533	343834713	320526785	سبتمبر
402977294	402887089	338906788	أكتوبر
414894878	397243272	339922539	نوفمبر
489246505	437444710	402056019	ديسمبر

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق (09)، (10)، و(11).

بعد التأكد من وجود المركبة الموسمية، نقوم بتحديد شكل هذه المركبة ضمن السلسلة الزمنية ككل (فيما إذا كانت تجميعية أو مضاعفة أو مختلطة)، وذلك بالاعتماد على مختلف الطرق التحليلية وسنتطرق إلى أهم هذه الطرق التحليلية، مملة في طريقة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري السنوي، هذا حسب ما يبين الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): كشف مركبات السلسلة الزمنية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المؤشر السنة
36392488.66	340759353.02	2015
48400401.50	385421762.77	2016
53428468.07	393743261.05	2017

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات من برنامج EXCEL.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفروق والتغيرات بما فيها الانحرافات المعيارية في تضاعف مستمر لكل من المتوسط والانحراف المعياري من سنة إلى سنة، ومنه نستنتج أن نموذج السلسلة الزمنية مضاعف (جدائي).

ثانيا: الكشف عن العناصر المكونة للسلسلة الزمنية

1- الكشف عن مركبة الاتجاه العام

للكشف عن هذه المركبة نستعمل بعض الاختبارات الإحصائية الهامة أهمها نستخدم في ذلك اختبار معامل الارتباط الرتبي عند مستوى معنوية 5%، بحيث نستخرج رتب أشهر السلسلة الزمنية للمبيعات d ونحدد قيمها ثم نحسب مربع الرتب d^2 ثم نحسب قيمة RS (سبيرمان) من الصيغة:

حيث: n يمثل عدد أزواج الرتب.

D تمثل الفرق بين فردي نفس الزوج من الرتب.

بما أن حجم العينة أكبر من 30 مشاهدة في هذه الحالة إذا كانت القيمة المطلقة ل $t > t_{\alpha/2}$

نقول أن السلسلة الزمنية تحتوي على مركبة اتجاه عام بحيث:

$$r = 1 - \frac{6 \sum dt^2}{n(n^2 - 1)}$$

$$t = r\sqrt{(n - 1)}$$

$$t = 5.9160 \times -0.4353$$

إذن القيمة المحسوبة t تساوي: $t = -2.5752$

من جدول سبيرمان نجد القيمة الجدولية تساوي $t =$

نلاحظ أن القيمة المطلقة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، بالتالي فإن السلسلة تحتوي على مركبة اتجاه عام.

إذن خط الاتجاه يقدر كما يلي:

$$a = \frac{\sum x^4 \sum y - \sum x^2 \sum (x^2 y)}{n \sum x^4 - (\sum x^2)^2}$$

$$b = \frac{\sum (xy)}{\sum x^2}$$

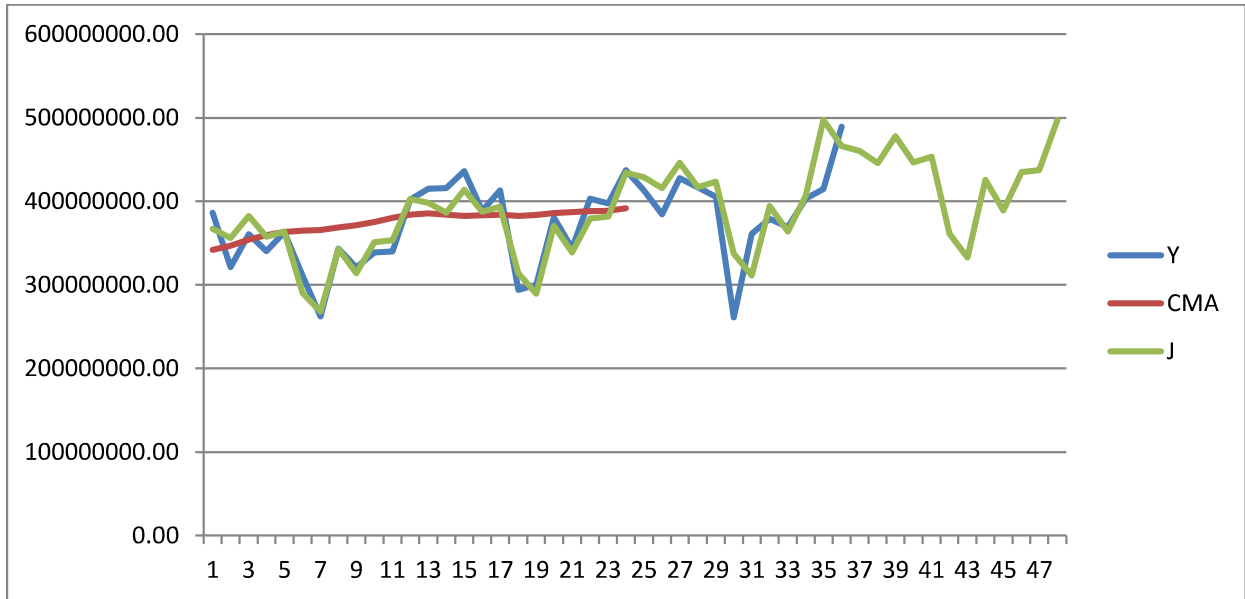
$$c = \frac{n \sum (x^2 y) - \sum x^2 \sum y}{n \sum x^4 - (\sum x^2)^2}$$

$$Y = 350572425.27 + 15819453.57t + 50506.31t^2$$

2- تحديد المركبة الفصلية:

يمكن تحديد المركبات الأصلية باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة المركزة، وبالرجوع إلى الملحق رقم (14) نتحصل على النتائج التالية:

الشكل رقم (24): المركبات الفصلية للسلسلة الزمنية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

وبالتالي نموذج السلسلة يكتب كما يلي:

$Y=350572425.27+15819453.57t+50506.31t^2$	×	1,10
		1,06
		1,13
		1,05
		1,06
		0,84
		0,77
		0,98
		0,89
		0,99
		0,99
		1,12

من أجل التنبؤ بالمبيعات الشهرية لسنة 2018 لشركة نפטال - بسكرة - نعتد على معادلة خط الاتجاه العام والمركبات الفصلية في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): حجم المبيعات المتنبأ بها لسنة 2018

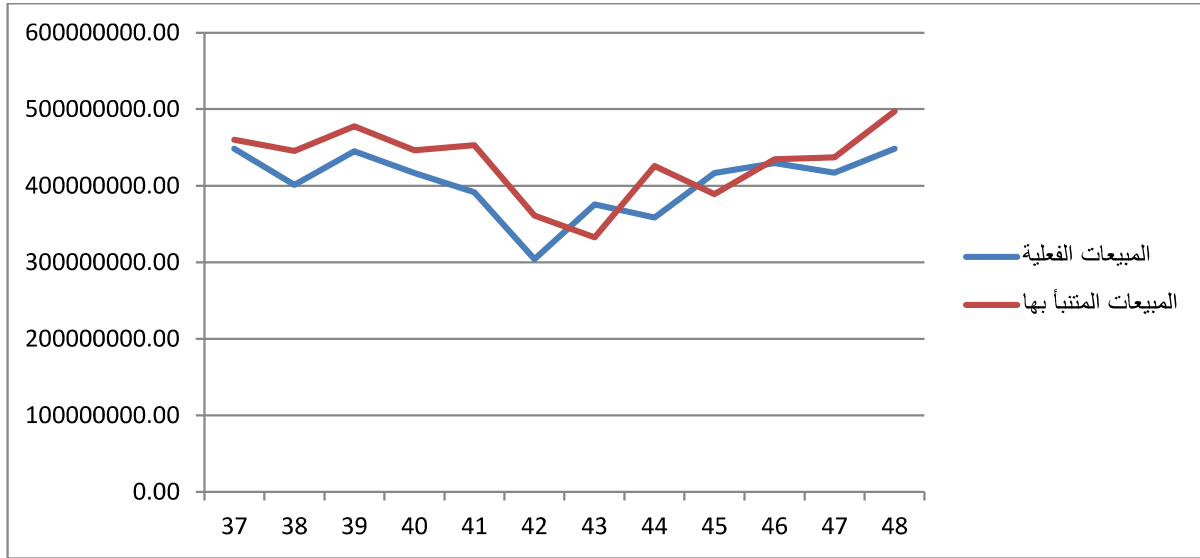
الوحدة: دج

المدة	T	Tt	St	التنبؤ بالمبيعات	المبيعات الفعلية	الفارق
2018/01	37	418232582,57	1,10	460055840.83	448378595.65	-11677245.18
2018/02	38	420580518,05	1,06	445815349.13	400946087.85	-44869261.28
2018/03	39	422928453,54	1,13	477909152.50	445440886.92	-32468265.58
2018/04	40	425276389,02	1,05	446540208.47	416988341.35	-29551867/12
2018/05	41	427624324,51	1,06	453281783.98	391707784.91	-61573999.07
2018/06	42	429972260,00	0,84	361176698.40	304226546.41	-56950151.99
2018/07	43	432320195,48	0,77	332886550.52	375529149.19	42642598.67
2018/08	44	434668130,97	0,98	425974768.35	358555597.06	-67419171.29
2018/09	45	437016066,45	0,89	388944299.14	416871901.76	27927602.62
2018/10	46	439364001,94	0,99	434970361.92	429858082.54	-5112279.38
2018/11	47	441711937,42	0,99	437294818.05	417321293.81	-19973524.24
2018/12	48	444059872,91	1,12	497347057.66	448499159.41	-48847898.25

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحقين 12 و 14.

ومن أجل توضيح النتائج المتحصل عليها بشكل أفضل، ندعم ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (25): المبيعات الفعلية والمبيعات المتنبأ بها لسنة 2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج

من خلال النتائج المتحصل عليها من استخدام أسلوب السلاسل الزمنية في التنبؤ بمبيعات الشركة، نستنتج أن هذا الأسلوب فعال في تقدير المبيعات المستقبلية، حيث لاحظنا أن السلسلة الزمنية المتنبأ بها تتبع نفس سلوك السلسلة الأصلية، وأن الفرق بين المبيعات الفعلية والمتنبأ بها ليس بالفرق الكبير، ويمكن أن نرجع هذا الاختلاف لكون المؤسسة لا تعتمد على هامش ربح ثابت، كون أن المبيعات تختلف حسب الفصول.

إلا أن هذا الأسلوب أعطانا نتائج مقبولة حيث أن هذا الأسلوب يمكن أن يساعدنا في معرفة اتجاه مبيعات الشركة في سنوات قادمة، إذ تستطيع من خلاله الشركة رؤية مستقبلها قصير المدى إذ كانت تريد إنشاء مشروع استثماري جديد فإنها تقوم بالاستعداد له، إذ يتيح التنبؤ بالمبيعات ومعلومات ومؤشرات يستخدمها متخذ القرار في تصميم الأهداف والاستراتيجيات، كما نقيده تلك المعلومات والمؤشرات في عملية اتخاذ القرار وتحسين الأداء المالي، كما يمكن أن يستخدمها للتأكد من صحة المبيعات المسجلة في الدفاتر.

خلاصة الفصل:

خلصنا في الأخير إلى إسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي من خلال دراسة تطبيقية في شركة نפטال- بسكرة -.

حيث ساهم هذا الفصل في تحسين الأداء المالي للشركة من خلال استخدام أساليب إجراءات الفحص التحليلي، حيث قمنا بتطبيق أسلوب تحليل النسب المالية لأهميته في إبراز نقاط القوة والضعف في شركة نפטال ، وحاولنا الوقوف على الحالات الشاذة التي رأيناها تستجوب فحصاً أوسع وأكثر دقة.

بالإضافة إلى استخدام أسلوب السلاسل الزمنية من أجل التنبؤ بمبيعات سنة 2018 ومن ثم مقارنتها مع المبيعات الفعلية لسنة 2018.

الختامة

من خلال هذا البحث حاولنا معرفة دور استخدام إجراءات الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، لذلك تناول موضوع بحثنا هذا دراسة وتحليل أهم جوانب الإطار النظري لإجراءات الفحص التحليلي، حيث عمدنا إلى إبراز مفاهيم هذه الإجراءات وأهميتها وأساليبها، زمن خلال هذا البحث حاولنا أيضا إبراز الجانب النظري للأداء المالي بالتطرق إلى المفاهيم الأساسية للأداء والأداء المالي ومعايير تقييم الأداء المالي وخطواته، كما بينا فعالية إجراءات الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي.

ومن خلال الدراسة الميدانية حاولنا الوقوف على المراحل التي يستعان فيها بإجراءات الفحص التحليلي عند أداء عملية المراجعة، وتطبيق أسلوبين من أساليب إجراءات الفحص التحليلي وهما التحليل المالي والسلاسل الزمنية.

وعليه خلصت دراسة هذا الموضوع إلى عدة نتائج وتوصيات وكذا بعض الاقتراحات

نتائج البحث:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها منها نظرية وأخرى تطبيقية كما يلي:

- إجراءات الفحص التحليلي يعد اختبارا من اختبارات التحقق اللازمة لتجميع أدلة الإثبات والقرائن الملائمة والكافية من حيث النوع والحجم عن طريق دراسة ومقارنة العلاقات بين مختلف المعلومات في القوائم المالية والتي تكون محل المراجعة.
- تمتاز إجراءات الفحص التحليلي بسهولة تطبيقها وشموليتها على عدد من البدائل التي يمكن استخدامها للتأكد من نتيجة المراجعة.
- إجراءات الفحص التحليلي لها قدرة عالية على اكتشاف الأخطاء التي يجب التخلص منها عن طريق توسيع كمية الاختبارات في مجال معين.
- تحسين الأداء المالي يعتبر الركيزة الأساسية في مراقبة تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.
- توجد عدة طرق يمكن استخدامها لتنفيذ عملية إجراءات الفحص التحليلي، إذ يمكن استعمال مقاييس أو أدوات وصفية غير كمية وأساليب إحصائية بسيطة كتحويل النسب المالية وأساليب إحصائية متطورة كتحويل الانحدار والسلاسل الزمنية.
- إجراءات الفحص التحليلي أسلوب حديث ولكن المؤسسات الاقتصادية لا تعتمد عليه، فهي تعتمد بشكل كبير على أسلوب تحليل النسب.

- الاعتماد على السلاسل الزمنية في إجراءات الفحص التحليلي يسمح بتقييم معقولة الأرصدة من خلال مقارنة قيمة الأرصدة المتوقعة مع ما يقابلها من الأرصدة الفعلية.
- استخدام أساليب إجراءات الفحص التحليلي الكمية البسيطة تمكن المراجع من معرفة استمرارية نشاط المؤسسة ومن عدمه.
- إجراءات الفحص التحليلي تعمل على الخروج بتقارير تساعد في التنبؤ بمستقبل وضع المؤسسة المالي من خلال التنبؤ بالمبيعات.
- إمكانية تطبيق إجراءات الفحص التحليلي في شركة نפטال - بسكرة - بالشكل الذي يحقق معه تقليل الأخطاء ويؤدي إلى الاطمئنان عن عدالة وموضوعية القوائم المالية.
- إمكانية شركة نפטال - بسكرة - على تسديد ديونها وذلك من خلال تحليل النسب المالية.
- مساهمة استخدام أساليب إجراءات الفحص التحليلي في تحسين الأداء المالي في شركة نפטال - بسكرة -
- تعتمد شركة نפטال - بسكرة - على أسلوب التحليل المالي في تحسين أدائها المالي.
- عدم تطبيق شركة نפטال - بسكرة - أسلوب السلاسل الزمنية.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: يؤدي استخدام إجراءات الفحص التحليلي إلى تخفيض وقت وتكلفة تطبيق عملية المراجعة وتحسين أدائها.

من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والتطبيقي نثبت صحة الفرضية، حيث ينفذ المراجع عملية المراجعة بطريقة أقل تكلفة وذلك بأقل مجهود ممكن، تؤثر في درجة ثقة المراجع بتلك البيانات المستخدمة في إجراءات الفحص التحليلي.

الفرضية الثانية: تعتمد إجراءات الفحص التحليلي على أسلوب التحليل المالي اعتمادا كليا في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

والتي تم نفيها من خلال أن إجراءات الفحص التحليلي أسلوب حديث يقوم باستخدام أساليب أخرى غير التحليل المالي ومن بين هذه الأساليب تحليل الانحدار والسلاسل الزمنية.

الفرضية الثالثة: يساعد استخدام شركة نפטال - بسكرة - لأساليب إجراءات الفحص التحليلي على تحسين أدائها المالي.

نثبت صحة الفرضية من خلال استخدام التحليل المالي بشقيه تحليل النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في مراجعة حسابات شركة نפטال- بسكرة - سمح لنا باكتشاف مواطن القوة والضعف للشركة مما يجعلها تركز على نقاط القوة ومحاولة تعديل وتصحيح نقاط الضعف وهذا يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة، بالإضافة إلى استخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ بالمبيعات الشهرية يجعل الشركة تقدر حجم مبيعاتها وبالتالي معرفة قدرتها على الاستثمار.

توصيات البحث:

وعلى إثر هذه الدراسة يجدر بنا تقديم مجموعة من التوصيات والتي نراها أساسية:

- ضرورة قيام المؤسسات المهنية بتشجيع المراجعين على استخدام أساليب إجراءات الفحص التحليلي بهدف تحسين الأداء المالي، وتوفير إرشادات تبين كيفية استخدام هذه الأساليب.
- ضرورة الاهتمام بإجراءات الفحص التحليلي كأسلوب من الأساليب الحديثة في عملية المراجعة، ولما لها من دور فعال في تحسين الأداء المالي.
- تشجيع الطلاب على إعداد المزيد من البحوث الميدانية في هذا المجال وذلك لمتابعة تطور فعالية وكفاءة إجراءات الفحص التحليلي وتوفير مرجع علمي نظري، ليكون الخطوة الأولى نحو التطبيق العملي لها من قبل المراجعين في الجزائر.
- ضرورة استخدام أساليب إحصائية في عملية المراجعة من أجل التأكد من صحة أرصدة الحسابات الموجودة في الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- الاعتماد على أساليب إجراءات الفحص التحليلي الحديثة في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية لما توفره من تنبؤات مستقبلية.
- ضرورة اختيار المستوى الملائم من إجراءات الفحص التحليلي والتويت المناسب لاستخدامها وفقا لظروف مهنة المراجعة والتقرير المهني للمراجعة، وبما يكفل تحقيق التوازن بين فاعلية المراجعة وبتحقيق أهداف وكفاءة المراجعة وأداؤه بأقل تكلفة.

آفاق البحث:

لقد تناولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع طرعا يتعلق بالمرحل التي يستعان فيها بإجراءات الفحص التحليلي عند أداء عملية المراجعة، غير أنه من المستحيل تناول كل الجوانب المتعلقة بإجراءات الفحص التحليلي في هذه الدراسة وهو الأمر الذي يتطلب دراسات مكملة:

- دور إجراءات الفحص التحليلي في بناء الإستراتيجية المالية للمؤسسة.
- تقييم فعالية إجراءات الفحص التحليلي لمراجعة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد البديوي، و شحاتة السيد شحاتة. (2003/2002). دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
2. السعيد فرحات جمعة. (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال. الرياض: دار المريخ للنشر.
3. الفين ارينز، و جيمس لوبك. (2002). المراجعة مدخل متكامل. (محمد عبد القادر الديسبي، المحرر) الرياض: دار المريخ للنشر.
4. إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2006). التسيير المالي: الإدارة المالية. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
5. أمين السيد أحمد لطفي. (2004). مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل. القاهرة: المؤسسة الفنية.
6. جلال الصياد، عبد الحميد ربيع، و عادل سمرة. (2007-2008). مقدمة في الإحصاء. السعودية: دار حافظ للنشر والتوزيع.
7. حسن عبد السيد ناظم. (2009). محاسبة الجودة: مدخل تحليلي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
8. شعيب شنوف. (2012). التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS . الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
9. شعيب شنوف. (2008). محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية. الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بوداود.
10. عبد الوهاب نصر علي. (2001). خدمات مراقب الحسابات لسوق المال. الاسكندرية: الدار الجامعية.
11. فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي (الإصدار الطبعة الأولى). فلسطين.

12. مبارك لسوس. (2012). التسيير المالي (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
13. محمد حسين محمد رشيد. (2008). الإحصاء الوصفي والتطبيقي والحيوي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
14. محمد شيخي. (2011). طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار حامد للنشر.
15. محمد محمود الخطيب. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
16. ناصر دادي عدون، و عبدالله قويدر الواحد. (2010). مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية. الجزائر: دار المحمدية العامة.
17. وليد ناجي الحياي. (2009). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
18. وليد ناجي الحياي، و علي خلف عبدالله. (2015). التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
19. يوسف محمود جربوع. (2000). مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

20. إيمان عميرش. (2017/2016). مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي-أطروحة دكتوراه. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس-سطيف01-.
21. بلقاسم سعودي. (2011/2010). نماذج الفحص التحليلي المستخدمة لتحسين كفاءة وفعالية مراجعة الحسابات-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. 52. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

22. حمزة بن خليفة. (2013/2012). دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة-مذكرة ماجستير. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
23. حمزة عقبي. (2017-2016). انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدربة في السوق المالي-أطروحة دكتوراه. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
24. حياة بزقاري. (2011/2010). دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-مذكرة ماجستير. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
25. خديجة حجاز. (2019/2018). استخدام أساليب التحليل الإحصائي كمدخل لترشيد الحكم الشخصي للمدقق في مجال المراجعة التحليلية-أطروحة دكتوراه. سطيف، الجزائر: جامعة سطيف 1.
26. خولة حضري. (2014-2013). استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جينكيز في اتخاذ القرار الإنتاجي-مذكرة ماجستير. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
27. سعادة اليمين. (2009-2008). استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها-مذكرة ماجستير. باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر-باتنة.
28. سمية براهيم. (2016/2015). مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية-أطروحة دكتوراه. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
29. سهام كردودي. (2015/2014). دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات-أطروحة دكتوراه. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
30. سيف الدين فوزي الهندي. (2016). مدى استخدام مدققي الحسابات القانونيين للإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية-مذكرة ماجستير. غزة: الجامعة الإسلامية-غزة.
31. شرف الدين مومن. (2012/2011). دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية-مذكرة ماجستير. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس-سطيف.
32. شوقي بورقبة. (2011/2010). الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية-أطروحة دكتوراه. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس-سطيف.

33. صالح هارون عبد الشافع سليمان. (2017). أثر استخدام المراجعة التحليلية في تقليل تكلفة وزيادة فاعلية المراجعة-مذكرة ماجستير. جامعة النيلين.
34. عادل بومجان. (2015/2014). تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية- أطروحة دكتوراه. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
35. عادل عشي. (2002/2001). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم-مذكرة ماجستير. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
36. عبد الحليم مزغيش. (2012/2011). تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة- مذكرة ماجستير. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.
37. عبد النور زاية. (2018-2017). محاسبة التكاليف وتحسين الأداء المالي للمؤسسة-مذكرة ماجستير. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
38. عبلة مخرمش. (2006-2005). تقدير نموذج للتنبؤ بالمبيعات باستخدام السلاسل الزمنية (نماذج بوكس وجينكينز)-مذكرة ماجستير. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
39. عصام عباسي. (2012/2011). تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات-مذكرة ماجستير. ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة.
40. علاء جواد الباز. (08 فيفري، 2015). مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية-مذكرة ماجستير. غزة: الجامعة الإسلامية-غزة.
41. فريد بولحبال. (2010/2009). استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء المراجعة-مذكرة ماجستير. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
42. لطيفة بكوش. (2017/2016). مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-مذكرة ماجستير. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
43. محمد أكرم أبو شرح. (2012). أثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة للرقابة على الأداء واكتشاف الانحرافات-مذكرة ماجستير. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة.

44. محمد رمزي جودي. (2015/2014). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية-المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية-أطروحة دكتوراه. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
45. محمد سامي لزعر. (2011-2012). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي-مذكرة ماجستير. قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري-قسنطينة.
46. محمد سليمان. (2006-2007). الابتكار التسويقي وأثره على أداء المؤسسة-مذكرة ماجستير. المسيلة، الجزائر: جامعة المسيلة.
47. محمد سيف مرشد قحطان الشرعي. (2004). استخدام إجراءات الفحص التحليلي في مراجعة الحسابات-مذكرة ماجستير. جامعة عدن.
48. محمد محمود أحمد الخطيب. (2007). أثر الأداء المالي على عوائد أسهم الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان-مذكرة ماجستير. عمان: جامعة آل البيت.
49. نادية عبد المجيد أبو سنيده. (2015). دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق من وجهة نظر المحاسب القانوني في قطاع غزة-مذكرة ماجستير. غزة: الجامعة الإسلامية غزة.
50. نجلاء نوبلي. (2015/2014). استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-أطروحة دكتوراه. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
51. نيفين عبدالله أبو سميده. (2006). مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة-مذكرة ماجستير. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
52. وهيبة ديجي. (2013/2012). دور إستراتيجية التمييز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية-مذكرة ماجستير. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

ثالثا: المقالات

53. إسماعيل حجازي، و سعاد معاليم. (نوفمبر , 2012). دور التسيير على أساس الأنشطة ABM تحسين أداء المؤسسة. مجلة العلوم الإنسانية.
54. الداوي الشيخ. (2010/2009). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. مجلة الباحث.
55. عبد الحميد برحومة. (2008). الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية.
56. عبد المليك مزهودة. (نوفمبر , 2001). الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم. مجلة العلوم الإنسانية.
57. عبد الوهاب دادان، و رشيد حفصي. (2014). تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011. مجلة الواحات للبحوث والدراسات.
58. عبدالستار عبد الجبار الكبيسي. (2008). تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.
59. علي محمد موسى. (2013). إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع. المجلة الجامعية (العدد الخامس عشر)، صفحة 315.
60. كريمة بكوش. (سبتمبر , 2013). رفع كفاءة الأداء التسويقي من خلال تخضير إستراتيجية المؤسسة. مجلة الاقتصاد الجديد.

رابعا: المداخلات والمؤتمرات

61. السعيد بريش، و نعيمة يحيوي. (2011). أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها. مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. ورقلة: جامعة ورقلة.

62. عبد الغني دادن، و محمد الأمين كماسي. (2005). الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. ورقلة: جامعة ورقلة.

63. عبد المليك مزهودة. (2005). مقارنة الأداء الإستراتيجية. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات (صفحة 487). ورقلة: جامعة ورقلة.

خامسا: المطبوعات الجامعية

64. لحسن دردودي. (2014-2015). التشخيص المالي-مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

سادسا: المواقع الالكترونية

65. صالح محمد القرا. (بلا تاريخ). الفحص التحليلي في المراجعة. تاريخ الاسترداد 22 03, 2020، من مدونة العلوم المالية والإدارية: <http://sqarra.wordpress.com/audit2>

المراجع باللغة الأجنبية

66. khemkhem, A. (1976). la dynamique du controle de gestion. 2 ed. paris: dunod.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): جانب أصول وخصوم الميزانية لسنة 2015

Unité : 807 DISTRICT COM BISKRA
000 SIEGE DISTRICTBILAN STRUCTURE
Au 31 décembre 2015

Page 1

Période 06/2015

Rubrique	ACTIF				M. Net N-1	Rubriques	PASSIF		
	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net			Note	Mont Net	M. Net N-1
### ACTIFS NON COURANTS						### CAPITALS PROPRES ###			
Ecart d'acquisition (goodwill)						Capital-émis (ou compte de rétroactant)			
Immobilisations incorporelles						Primes et réserves			
Immobilisations corporelles	#	742 737 011.56	590 704 974.72	152 032 036.84	178 215 938.50	Ecart de réévaluation			
Immobilisations en cours		31 111 950.25		31 111 950.25	10 563 841.25	Résultat net		531 728 709.75	689 288 934.40
Immobilisations Financières		22 749 270.82		22 749 270.82	11 181 808.54	Autres capitaux propres			
Impôts différés						TOTAL CAPITALS PROPRES I		531 728 709.75	689 288 934.40
TOTAL ACTIF NON COURANT		796 598 232.63	590 704 974.72	205 893 257.91	199 961 488.12				
### ACTIFS COURANTS ###						### PASSIFS NON COURANTS			
Stocks et en cours		305 966 699.04	1 708 802.71	304 257 896.33	389 799 829.30	Dettes rattachées à des participations			
Créance et emplois assimilés						Impôts différés et provisionnés			
Clients		55 482 502.36	1 541 128.82	53 941 373.54	77 102 372.40	Autres dettes non courantes		5 535 619.06	3 606 643.13
Autres débiteurs		15 519 139.78		15 519 139.78	15 519 447.38	Provisions et produits comptabilisés		461 780.00	3 388 475.49
Impôts et assimilés		15 385 560.64		15 385 560.64	20 346 318.68	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		5 997 399.06	6 995 118.62
Autres actifs courants						### PASSIFS COURANTS ###			
Disponibilités et assimilés						Fournisseurs et compte rattachés		28 081 810.26	25 701 784.55
Placements et autres actifs financiers						Impôts			
Trésorerie		218 036 266.82		218 036 266.82	333 466 841.06	Autres dettes		247 225 575.95	314 335 478.58
TOTAL ACTIF COURANT		610 390 168.64	3 249 931.53	607 140 237.11	836 359 822.28	Trésorerie Passif		275 307 386.21	340 037 263.13
						TOTAL PASSIFS COURANTS III			
TOTAL GENERAL ACTIF		1 406 988 401.27	593 954 906.25	813 033 495.02	1 036 321 316.15	TOTAL GENERAL PASSIF		813 033 495.02	1 036 321 316.15

الملحق رقم (02): جانب أصول وخصوم الميزانية لسنة 2016

Unité : 807 DISTRICT COM BISKRA
000 SIEGE DISTRICTBILAN STRUCTURE
Au 31 décembre 2016

Page 1

Période 06/2016

Rubrique	A C T I F				M. Net N-1	Rubriques	P A S S I F		
	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net			Note	Mont Net	M. Net N-1
### ACTIFS NON COURANTS						### CAPITALS PROPRES ###			
Ecart d'acquisition (goodwill)						Capital émis (ou compte de flexionant)			
Immobilisations incorporelles						Primes et réserves			
Immobilisations corporelles		889 494 180.47	636 530 867.00	252 963 313.47	152 032 036.84	Ecart de réévaluation			
Immobilisations en cours		10 126 750.00		10 126 750.00	31 113 850.25	Résultat net		708 096 599.53	531 228 709.25
Immobilisations Financières		18 622 061.54		18 622 061.54	22 749 270.82	Autres capitaux propres			
Impôts différés						TOTAL CAPITALS PROPRES I		708 096 599.53	531 228 709.25
TOTAL ACTIF NON COURANT		918 242 992.01	636 530 867.00	281 712 125.01	205 893 257.91				
### ACTIFS COURANTS ###						### PASSIFS NON COURANTS			
Stocks et en cours		208 059 979.63	3 544 611.74	204 515 367.89	307 257 896.33	Dettes rattachées à des participations			
Créance et emplois assimilés						Impôts (différés et provisionnés)			
Clients		83 171 703.69	1 604 829.70	81 566 873.99	53 911 373.54	Autres dettes non courantes		6 077 523.18	5 535 619.06
Autres débiteurs		22 492 074.87	144 529.72	22 347 545.15	15 516 139.78	Provisions et produits comptabilisés		995 391.54	461 780.00
Impôts et assimilés		9 501 510.05		9 501 510.05	15 385 560.69	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		7 072 914.72	5 997 399.06
Autres actifs courants						### PASSIFS COURANTS ###			
Disponibilités et assimilés						Fournisseurs et compte rattachés		20 746 137.33	28 081 810.26
Placements et autres actifs financiers						Impôts			
Trésorerie		346 995 374.90		346 995 374.90	218 036 266.87	Autres dettes		210 723 145.41	247 225 575.95
TOTAL ACTIF COURANT		670 220 643.14	5 293 971.16	664 926 671.98	607 140 237.11	Trésorerie Passif			
						TOTAL PASSIFS COURANTS III		231 469 282.74	275 307 386.21
TOTAL GENERAL ACTIF		1 588 463 635.15	641 824 838.16	946 638 796.99	813 033 495.02	TOTAL GENERAL PASSIF		946 638 796.99	813 033 495.02

الملحق رقم (03): جانب أصول وخصوم الميزانية لسنة 2017

Unité : 807 DISTRICT COM BISKRA
000 SIEGE DISTRICT

BILAN STRUCTURE
Au 31 décembre 2017

Page 1
Période 06/2017

Rubrique	ACTIF				M. Net N-1	Rubriques	PASSIF		
	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net			Note	Mont Net	M. Net N-1
### ACTIFS NON COURANTS						### CAPITALS PROPRES ###			
Ecart d'acquisition (goodwill)						Capital-émis (ou compte de l'existant)			
Immobilisations incorporelles						Primes et réserves			
Immobilisations corporelles	932 371 650.17		699 766 020.93	232 605 629.24	252 963 313.42	Ecarts de réévaluation			
Immobilisations en cours					10 120 250.00	Résultat net	674 936 491.42	708 096 599.53	
Immobilisations Financières	17 354 886.10			17 354 886.10	18 622 061.54	Autres capitaux propres			
Impôts différés						TOTAL CAPITALS PROPRES I	674 936 491.42	708 096 599.53	
TOTAL ACTIF NON COURANT	949 726 536.27		699 766 020.93	249 960 515.34	281 712 125.01				
### ACTIFS COURANTS ###						### PASSIFS NON COURANTS			
Stocks et en cours	236 999 947.79		3 667 631.34	233 291 916.45	204 912 367.89	Dettes rattachées à des participations			
Créance et emplois assimilés						Impôts (différés et provisionnés)			
Clients	118 815 803.43		777 862.73	118 038 000.70	81 566 873.99	Autres dettes non courantes	6 077 523.18	6 077 523.18	
Autres débiteurs	21 925 792.98		144 529.72	21 781 263.26	22 347 545.15	Provisions et produits comptabilisés	461 780.00	995 391.54	
Impôts et assimilés	11 516 900.85			11 516 900.85	9 501 510.05	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	6 539 303.18	7 072 914.72	
Autres actifs courants						### PASSIFS COURANTS ###			
Disponibilités et assimilés						Fournisseurs et compte rattachés	14 979 143.54	20 746 137.33	
Placements et autres actifs financiers						Impôts			
Trésorerie	357 736 556.48		1 224 246.03	356 512 310.45	346 995 025.00	Autres dettes	294 645 968.01	210 723 145.41	
TOTAL ACTIF COURANT	746 954 601.53		5 814 209.82	741 140 391.71	684 926 621.68	Trésorerie Passif			
						TOTAL PASSIFS COURANTS III	309 625 112.45	231 469 282.74	
TOTAL GENERAL ACTIF		1 696 681 137.80	705 580 230.75	991 100 907.05	946 638 796.99	TOTAL GENERAL PASSIF	991 100 907.05	946 638 796.99	

الملحق رقم (04): جانب أصول وخصوم الميزانية لسنة 2018

Unité : 807 DISTRICT COM BISKRA
000 SIEGE DISTRICT

B I L A N S T R U C T U R E
Au 31 décembre 2018

Page 1
Période 06/2018

Rubrique	A C T I F				M. Net N-1	Rubriques	P A S S I F		
	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net			Note	Mont Net	M. Net N-1
### ACTIFS NON COURANTS						### CAPITALS PROPRES ###			
Ecart d'acquisition (goodwill)						Capital émis (ou compte de l'existant)			
Immobilisations incorporelles						Primes et réserves			
Immobilisations corporelles	924 289 812.29		729 901 222.06	194 388 390.23	232 605 629.24	Ecart de réévaluation			
Immobilisations en cours	40 134 485.00			40 134 485.00		Résultat net	669 424 322.00	674 936 491.42	
Immobilisations Financières	16 329 887.34			16 329 887.34		Autres capitaux propres			
Impôts différés					17 354 086.40	TOTAL CAPITALS PROPRES I	669 424 322.00	674 936 491.42	
TOTAL ACTIF NON COURANT	980 753 984.63		729 901 222.06	250 852 762.57	249 960 515.34	### PASSIFS NON COURANTS			
### ACTIFS COURANTS ###						Dettes rattachées à des participations			
Stocks et en cours	264 547 602.00		4 624 744.75	259 922 857.25	233 291 916.45	Impôts (différés et provisionnés)			
Créance et emplois assimilés						Autres dettes non courantes	6 086 523.18	6 077 523.18	
Clients	148 539 457.10		862 065.98	147 677 391.12	118 038 000.70	Provisions et produits comptabilisés	3 464 060.00	461 780.00	
Autres débiteurs	27 984 044.64		144 529.72	27 839 514.92	11 768 263.24	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	9 550 583.18	6 539 303.18	
Impôts et assimilés	13 308 437.73			13 308 437.73	11 516 900.85	### PASSIFS COURANTS ###			
Autres actifs courants						Fournisseurs et compte rattachés	14 155 527.35	14 979 143.54	
Disponibilités et assimilés						Impôts			
Placements et autres actifs financiers						Autres dettes	480 236 798.73	294 645 968.91	
Trésorerie	473 766 267.67			473 766 267.67	356 517 519.45	Trésorerie Passif			
TOTAL ACTIF COURANT	928 145 809.14		5 631 340.45	922 514 468.69	241 140 291.74	TOTAL PASSIFS COURANTS III	494 392 326.08	309 625 112.45	
TOTAL GENERAL ACTIF	1 908 899 793.77		735 532 562.51	1 173 367 231.26	991 100 907.05	TOTAL GENERAL PASSIF	1 173 367 231.26	991 100 907.05	

الملحق رقم (09): المبيعات الشهرية للمازوت والبنزين الممتاز لسنة 2015

المجموع	بنزين ممتاز	مازوت	2015
386199470.50	19678744,8	366520725.77	جانفي
320914169.50	18464947,80	302449222.10	فيفري
360719801.92	14591304.00	346128497.92	مارس
340316494.47	11594875,50	328721618.97	أفريل
362995947.63	12194161,20	350801786.43	ماي
310727995.49	10448415,90	300279579.59	جوان
262419288.29	13323250,20	249096038.09	جويلية
343406937.57	11785952,10	331620985.47	أوت
320526784.58	14343351,90	306183432.68	سبتمبر
338906787.74	13123488,30	325783299.44	أكتوبر
339922539.38	13427473,80	326495065.58	نوفمبر
402056018.66	16076490,30	385979528.36	ديسمبر
4089112236.20	169052455.80	3920059780.40	المجموع السنوي

الملحق رقم (10): المبيعات الشهرية للمازوت والبنزين الممتاز لسنة 2016

المجموع	بنزين ممتاز	مازوت	2016
415133274.04	14053744,50	401079529.54	جانفي
415850536.26	12995342.00	402855194.26	فيفري
436366812.50	15954024,80	420412787.70	مارس
388422463.14	13414553,88	375007909.26	أفريل
413390681.46	14526944,60	398863736.86	ماي
293976993.45	16630973,10	277346020.35	جوان
299941401.92	16594381,30	283347020.62	جويلية
380569206.65	14819679.00	365749527.65	أوت
343834713.09	19485133,50	324349579.59	سبتمبر
402887088.72	17099348,14	385787740.58	أكتوبر
397243272.07	18936256,50	378307015.57	نوفمبر
437444709.98	21515978,40	415928731.58	ديسمبر
4625061153.28	196026359.72	4429034793.56	المجموع السنوي

الملحق رقم (11): المبيعات الشهرية للمازوت والبنزين الممتاز لسنة 2017

المجموع	بنزين ممتاز	مازوت	2017
413135159.67	18478960.00	394656199.67	جانفي
384501682.74	18131336.00	366370346.74	فيفري
427842495.32	20637888.00	407204607.32	مارس
416856975.05	20820848.00	396036127.05	أفريل
405181946.76	18607032.00	386574914.76	ماي
261257457.68	15661376.00	245596081.68	جوان
360912599.29	20985512.00	339927087.29	جويلية
379168616.16	20217080.00	358951536.16	أوت
368943523.16	20754850.20	348188672.96	سبتمبر
402977293.64	20765960.00	382211333.64	أكتوبر
414894877.91	20619592.00	394275285.91	نوفمبر
489246505.19	23052960.00	466193545.19	ديسمبر
4724919132.57	238733394.20	4486185738.37	المجموع السنوي

الملحق رقم (12): المبيعات الشهرية للمازوت والبنزين الممتاز لسنة 2017

المجموع	بنزين ممتاز	مازوت	2018
448378595.65	21534392.00	426844203.65	جانفي
400946087.85	17018939,20	383927148.65	فيفري
445440886.92	25367404.00	420073482.92	مارس
416988341.35	22119864.00	394868477.35	أفريل
391707784.91	23549818,52	368157966.39	ماي
304226546.41	20859269,60	283367276.81	جوان
375529149.19	26327944.00	349201205.19	جويلية
358555597.06	23199328.00	335356269,06	أوت
416871901.76	24370272.00	392501629.76	سبتمبر
429858082.54	24278792.00	405579290.54	أكتوبر
417321293.81	25111592.00	392209701.81	نوفمبر
448499159.41	27488445.50	421010713.91	ديسمبر
4854323426.86	281226060.82	4573097366.04	المجموع السنوي

الملحق رقم (13): رتب أشهر السلسلة الزمنية

Position= T	Y	Rang= RT	Dt=T-RT	Dt ²
36	489246505.19	1	35	1225
24	437444709.98	2	22	484
15	436366812.50	3	12	144
27	427842495.32	4	23	529
28	416856975.05	5	23	529
14	415850536.26	6	12	144
13	415133274.04	7	6	36
35	414894877.91	8	27	729
17	413390681.46	9	8	64
25	413135159.67	10	15	225
29	405181946.76	11	18	324
34	402977293.64	12	22	484
22	402887088.72	13	9	81
12	402056018.66	14	-2	4
23	397243272.07	15	8	64
16	388442443.14	16	0	0
1	386199470.50	17	-16	256
26	384501682.74	18	8	64
20	380569206.65	19	1	1
32	379168616.16	20	12	144
33	368943523.16	21	12	144
5	362995947.63	22	-17	289
31	360912599.29	23	8	64
3	360719801.92	24	-21	441
21	343834713.09	25	-4	16
8	343406937.57	26	-18	324

4	340316494.47	27	-23	529
11	339922539.38	28	-17	289
10	338906787.74	29	-19	361
2	320914169.90	30	-28	784
9	320526784.58	31	-22	484
6	310727995.49	31	-25	625
19	299941401.92	33	-14	196
18	293976993.45	34	-16	256
7	262419288.29	35	-28	784
30	261257457.68	36	-6	36
				11153

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

الملحق رقم (14): المركبات الفصلية المستخرجة باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة المركزة

t		Y	MA	CMA	ST,IT= Y/CMA	ST	Deseasonalize	Tt
1	1	386199570,05				1,10	351739614,70	333706905,10
2	2	320914169,90				1,06	303680869,94	336054840,59
3	3	360719801,92				1,13	318323806,14	338402776,07
4	4	340316494,47				1,05	324969885,71	340750711,56
5	5	362995947,63				1,06	343843071,82	343098647,04
6	6	310727995,49	340759361.31	341964932.31	0,91	0,84	371782689,17	345446582,53
7	7	262419288,29	343170503.31	347126185.24	0,76	0,77	341430750,29	347794518,01
8	8	343406937,57	351081867.17	354233825.94	0,97	0,98	349534946,65	350142453,50
9	9	320526784,58	357385784.72	359391032.58	0,89	0,89	358265610,88	352490388,98
10	10	338906787,74	361396280.44	363496061.02	0,93	0,99	342045426,72	354838324,47
11	11	339922539,38	365595841.59	364897883.17	0,93	0,99	344964834,20	357186259,95
12	12	402056018,66	364199924.76	365763346.16	1,10	1,12	358963925,45	359534195,44
13	1	415133274,04	367326767.56	368875195.44	1,13	1,10	378091611,65	361882130,92
14	2	415850536,26	370423623.32	371394787.00	1,12	1,06	393519091,58	364230066,41
15	3	436366812,50	372365950.69	375031796.57	1,16	1,13	385079898,27	366578001,89
16	4	388442443,14	377697642.44	380086006.30	1,02	1,05	370925589,58	368925937,38
17	5	413390681,46	382474370.16	383948898.97	1,08	1,06	391578811,56	371273872,86

18	6	293976993,45	385423427.77	385340173.01	0,76	0,84	351740296,23	373621808,35
19	7	299941401,92	385256918.24	383950716.01	0,78	0,77	390250345,42	375969743,84
20	8	380569206,65	382644513.78	382289333.99	1,00	0,98	387360366,93	378317679,32
21	9	343834713,09	381934154.02	383118092.85	0,90	0,89	384317815,09	380665614,81
22	10	402887088,72	384302031.68	383960001.06	1,05	0,99	406618253,65	383013550,29
23	11	397243272,07	383617970.45	382254656.46	1,04	0,99	403135843,06	385361485,78
24	12	437444709,98	380891342.47	383431809.03	1,14	1,12	390559680,67	37709421,26
25	1	413135159,67	385972275.59	385913917.65	1,07	1,10	376271785,75	390057356,75
26	2	384501682,74	385855559.71	386901760.13	0,99	1,06	363853691,92	392405292,23
27	3	427842495,32	387947960.55	387951719.09	1,10	1,13	377557458,21	394753227,72
28	4	416856975,05	387955477.63	388690961.20	1,07	1,05	398058765,13	397101163,20
29	5	405181946,76	389426444.78	391584852.91	1,03	1,06	383803197,05	399449098,69
30	6	261257457,68	393743261.05			0,84	312591725,21	401797034,17
31	7	360912599,29				0,77	469579276,62	404144969,66
32	8	379168616,16				0,97	391122993,99	406492905,14
33	9	368943523,16				0,89	412382936,67	408840840,63
34	10	402977293,64				0,99	406709293,97	411188776,11
35	11	414894877,91				0,99	421049286,79	413536711,60
36	12	489246505,19				1,12	436944492,66	415884647,08

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EXCEL.

حيث نجد أن:

Y: المبيعات.

MA: متوسط متحرك بطول 12.

CMA: متوسط متحرك مركزي.

S_t: المركبة الفصلية.